

اتحاد المحامين العرب

سلسة حوار الشهر - ١٠ -

أزمة الخليج ..
والعمل العربى المشترك

السيد يسين

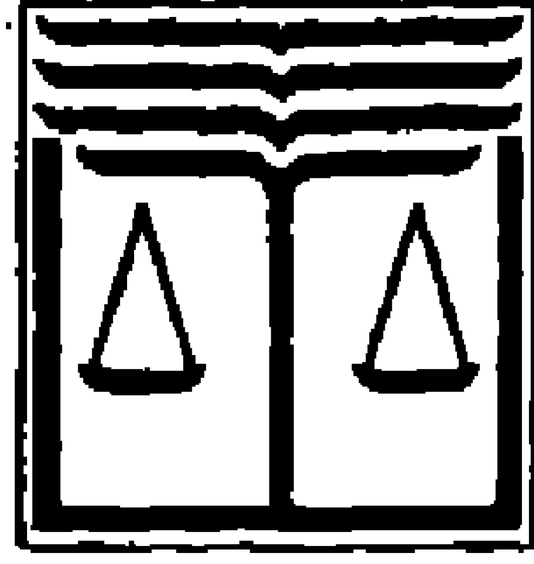
د . جهاد عوده

د . جوده عبدالخالق

د . حسنى أمين

د .عبدالرازق حسن

وحيد عبدالمجيد



اتحاد المحامين العرب

أزمة الخليج ...
والعمل العربى المشترك

السيد يسين د .حسنى أمين د .أحمد بوزقيه
د .جهاد عوده د .عبدالرازق حسن د .أحمد المليس
د .جوده عبدالخالق وحيد عبدالمجيد د .زاهى بشير

مركز اتحاد المحامين العرب
للبحوث والدراسات القانونية

مؤسسة علمية مستقلة تعمل فى إطار الأمانة العامة لإتحاد المحامين العرب ، وتخضع لإشراف المكتب الدائم للإتحاد ، ومقرها مدينة القاهرة (ج.م.ع) .

يهدف المركز إلى تحقيق مايلى :

— تأصيل الاجتهادات الفقهية والقانونية .

— توحيد التشريعات والقوانين العربية وتطوير مهنة المحاماة وتقاليدها فى الوطن العربى وتكريس مبدأ استقلال القضاء والمحاماة وسيادة حكم القانون .

— القيام بدراسات تحليلية فى مجال القضايا القومية المعاصرة التى يعنى بها إتحاد المحامين العرب .

— تطوير مناهج وأدوات البحث التى تتناول قضية الشريعة الإسلامية بهدف إبراز جوهر الإسلام ومبادئه السامية .

— توثيق الروابط العلمية مع الجامعات والهيئات العلمية العربية والافريقية والدولية .

الاشراف العلمى والتحرير : د . حسنى أمين

الاخـــراج والتصمـــيم : عدلى عبدالمعطى

مقدمة

جاءت أزمة الخليج لتمثل منعطفا هاما ليس فى التاريخ العربى فحسب ، بل وفى التاريخ الانسانى كله .. فهذه الأزمة التى أصبحت تاريخاً يفصل بين أحداث ارتبط بعضها بما يسمى قبل الأزمة ، والآخر مابعد الأزمة ـــ هذه الأزمة ـــ ارتبطت بمجموعة من الآثار التى سوف تحصد نتائجها منطقتنا العربية لأجيال كثيرة مقبلة . ولعل أخطر هذه الآثار هى تلك المتعلقة بقضايا مستقبل وأمن الوطن العربى .. لقد شتت الأزمة الأمة وأحدثت خللا فى التوازن لصالح اسرائيل والغرب وأهدرت نتاج كفاح جيلين متعاقبين فى سبيل الاستقلال وتحقيق الوحدة العربية ، بل وجعلت الأزمة من تحقيق هذه الوحدة أكثر صعوبة من ذى قبل . ومن هنا فان المهام الملقاة على عاتق امتنا أصبحت هى الأخرى أكثر صعوبة ، وعليه تأتى أهمية تكثيف الجهود لانجاز هذه المهام ليتبوأ وطننا العربى مكانته اللائقة فى هذا العالم المتسم بالتغيرات السريعة وغير المعروفة العواقب .

واننا فى اتحاد المحامين العرب وانطلاقا من ايماننا الكامل بأهمية العمل العربى المشترك وضرورة التصدى للمخاطر التى تحيق بوطننا ، حاولنا قدر جهدنا أن نبحث فى الجوانب المختلفة لأزمة الخليج مستخدمين المنهج العلمى المتطور ادراكا لأهمية الحدث ورغبة فى حصار المخاطر والخروج بالحلول العملية التى قد تعين على استشراف المستقبل . ولذلك استحوذت هذه الأزمة على ندوات ثلاث نظمها مركز اتحاد المحامين العرب للدراسات والبحوث القانونية .

وهذا الكتاب يضم اعمال الندوة الثالثة نقدمها للقارىء والمتخصص العربى .

فاروق أبوعيسى
الأمين العام

مستقبل العمل العربى مابعد أزمة الخليج

حين وقعت الكارثة والتى اصطلح على تسميتها بأزمة الخليج ، بادر اتحاد المحامين العرب إلى دق ناقوس الخطر ادراكاً من ثقته الكاملة أن الأزمة هى جزء من أزمة أشمل وأعمق تصيب نظامنا العربى برمته وتقوده إلى التهلكة .

ولقد نبهنا إلى عدم جدوى منهج التهدئة فى حل الأزمات العربية العربية والتى تمثل أزمة الخليج إحدى حلقاتها الخطيرة على اعتبار أن « التهدئة لم تكن تعنى الحل أو حتى التسوية ، حيث تُدفع قضايا الصراع إلى الخلف أو يتم تجاهلها درءاً للحساسيات ، ورفعاً للحرج وحفاظاً على ماتحقق من تضامن لتنفر إلى السطح مرة أخرى فى أول فرصة مناسبة .. فالواقع أن التعامل اللحظى مع الأزمات من قبل أنظمة الحكم العربية بقصد تسكينها أو تهدئتها أمر لم يعد مقبولاً فى عالم تتسارع فيه الأحداث ويعاد فيه تقسيم مناطق النفوذ على أسس جديدة .

وعليه كان من الضرورى كخطوة أولى المواجهة الفكرية لأزمة الخليج خاصة وأنها مست كل الأهداف التى تمثل الغايات العليا للنضال العربى .

ولما كانت الأزمة قد مثلت نقطة تحول فى النظام العربى بما تضمنته من أبعاد جديدة وما أحدثته من آثار ، فاننا رأينا أن استمرارها لعدة شهور قد زاد من حدة آثارها وأتاح لها الفرصة للانتشار عربياً واقليمياً ، مما زاد من مسئولية القوى المخلصة فى تطويقها والحد من آثارها السلبية .

وإنطلاقا من ذلك عقد اتحاد المحامين العرب فى اطار مركزه للبحوث والدراسات القانونية ندوتين : « أزمة الخليج : تحديات الحاضر والمستقبل ، وأزمة الخليج والمستقبل العربى » .

وقد توخينا من هاتين الندوتين والتى شارك فيهما لفيف من المفكرين العرب أن نقدم مساهمة لبلورة وعى عربى حقيقى يساعد على تخطى المخاطر الراهنة المحدقة بالنظام العربى ، وواضعين أمام صانعى القرار فى الوطن العربى وغيرهم جهداً علمياً يمكن الاستفادة منه فى تفادى وقوع الحرب وحل المشكلة حلاً سلمياً والتفرغ لصياغة مستقبلنا العربى .

ووقعت الحرب رغماً عنا .. وبقى الانقسام العربى على حاله .. وما أن وقعت الحرب كان الهدف الرئيسى أن تتوقف حرصاً على آثارها المدمرة التى لن تفرق بين قُطر وقُطر أو بين شعب وشعب .

وما أن وضعت الحرب أوزارها ، كان السؤال المُلح ومازال ، وماذا بعدها ؟ وماهو مستقبل الأمة العربية ؟ وماذا عن أهدافها النضالية وفى مقدمتها الوحدة العربية ، ومستقبلها .. فالوحدة كانت ولا تزال هدفاً استراتيجياً من أهداف النضال العربى . وإن كانت هذه القضية قد استحوذت على الاهتمام . إلا أن تناولها قد ظل قاصراً قولاً وعملاً ..

لتجاهله البحث فى المقدمات الأولية التى تؤدى بالضرورة إلى تحقيقها .. فمازال أغلبنا يعانى الفقر والجهل والمرض والتخلف ويعطى ظهره لكل عوامل التقدم فى أنحاء مختلفة من العالم ..

وإذا كان الهدف الأبعد هو الوحدة ، فان الهدف المُلح والعاجل يبقى لمّ الشتات والتوحد واعادة اللُحمة للجسم العربى من خلال نبذ التنابذ والخلافات الثانوية والاتجاه نحو المستقبل بدلاً من الانكفاء والانغماس فى الماضى وذيوله ، كل ذلك فى اطار رؤية سليمة وفكر متقدم وتعالٍ فوق الضغائن والأحقاد .

فلقد تصور البعض أن صراع الخليج قد وضع نهاية فعلية للمشروع القومى العربى للنهضة والوحدة ، ذلك أنه — أى صراع الخليج — قد أدى إلى انقسام غير مسبوق فى تاريخ النظام العربى المعاصر ، وهذا فضلاً عن أنه عصف بأبسط مقتضيات الأمن الذاتى العربى ، وهكذا رأى هؤلاء فى ذلك الصراع نهاية للنظام العربى ينفرط عقده فيها إلى تجمعات مبعثرة هنا وهناك أو تذوب حدوده فى أطر أوسع منها وفى مقدمتها مايسمى النظام الشرق أوسطى .

والواقع أن المخاطر التي انطوى عليها صراع الخليج وحربها ربما تبرر مثل هذه التوقعات ، غير أنه يجب أن يكون واضحاً أنها لا تمثل سوى أحد أو بعض السيناريوهات المحتملة . بينما يبقى سيناريو بقاء النظام العربى واتجاهه نحو مزيد من الاندماج احتمالاً آخر يجب السعى بكل الجهود إلى تحقيقه . ذلك أن محاولة التأثير فى المستقبل لصالحنا هى أولى الخطوات من أجل مستقبل أفضل . ومالم نبادر بالسعى فى هذا الاتجاه فان خصوم الأمة العربية جميعهم سوف ينجحون بالتأكيد فى مسعاهم الذى لم يتوقف لحظة من أجل تشتيتها .

وواقع الأمر أن الحديث عن الوحدة العربية ليس مسألة رومانسية بالأساس . بل ـــ ويجب أن يكون كذلك ـــ حديث عن الاطار السليم لحل المشكلات المزمنة والقضاء على التخلف وبناء القدرات العربية من خلال توسيع دائرة المشاركة واحترام حقوق الانسان والاسراع فى عملية التنمية وخلق وجدان عربى يناهض الشتات ويوحد الجميع حول أهداف العمل المشترك .

فقبل الخوض فى امكانيات تحقيق الوحدة السياسية علينا أن نبذل الجهد ونبحث فى كيفية اعادة العافية للجسد العربى وسُبُل حل الازمات والصراعات العربية فى شتى المجالات .

فلقد أصبح من العبث الحديث عن وحدة عربية أو تجمعات اقليمية قبل أن نخطو الخطوة الأولى على طريق التكامل الاقتصادى وبناء القاعدة المادية التى تقوم عليها هذه الوحدة ، حيث أن الخطأ الرئيسى والفادح تجاهل دور التكامل والتنمية الاقتصادية والبشرية فى اطار من المشاركة الجماعية واحترام حقوق الانسان بشكل يفضى إلى وحدة لا بين الكيانات السياسية فحسب ، ولكن بين شعوبها .

كما أصبح من قبيل العبث أيضاً الاحتماء وراء أسلحة عسكرية نستوردها على حساب ثرواتنا وتنمية أوطاننا ، حيث أن هذه الأسلحة لن تحقق أمناً أو استقراراً . بل الذى يحقق أمننا وأماننا هو التنمية الشاملة المتواصلة .

إنه وعلى الرغم من ذلك فان هناك مجموعة من الحقائق :

١ ـــ أن ماحدث ويحدث فى منطقتنا العربية هو النتيجة المنطقية والموضوعية لحالة التخلف الفكرى والاقتصادى الذى نعيشه وغياب

الممارسة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية باعتبارها مقدمات أولية للتقدم والتنمية وتأجيج المشاعر القومية . فالوحدة لن تتحق إلا فى اطارها الصحيح وبمشاركة القاعدة وليس بمجرد قرار فوقى .. وأمن هذه الوحدة هو أمن عربى شامل ، إذ ثبت تماماً أنه ليس فى مقدور دولة منفردة أن تحقق أمنها وهى مكبلة بالديون وتغوص فى أعماق التبعية ولا توفر لمواطنيها سُبُل العيش الكريم وتتنكر للديمقراطية وحقوق الانسان .

٢ ــ أن لدى هذه الأمة من موارد طبيعية ــ لا تقتصر على البترول فقط ــ مايجعل منها أمة قوية ومتماسكة ، إن توحدت اراداتها السياسية ، وتستطيع هذه الموارد والثروات أن تلعب الدور الرئيسى فى التنمية الاقتصادية العربية المتكاملة .

٣ ــ وبما أن التنمية هى عمل تضطلع به الشعوب من أجل تقدمها ورقيها ، فان هذه الشعوب لن تقوم بهذه المهمة إلا إذا شاركت فى صنع سياستها بحرية كاملة .. وإذا كانت الديمقراطية لا تتحقق بقرار فوقى صادر عن السلطة أو الحاكم ، فان الوضع الطبيعى لها أن تتشكل من خلال وعى وثقافة وممارسة فعلية . فالمواطن الذى يساهم فى صنع القرار والتصدى لقضايا الوطن هو ذلك المواطن الذى يسعى إلى تطوير مجتمعه ويعمل على تقدمه ويحافظ على أمنه .. إن بناء المواطن الحر أجدى لهذه الأمة من تكديس الأسلحة التى أثبتت التجربة أنها لا توفر وحدها الأمن والاستقرار .

٤ ــ ويبقى موضوع آخر يمثل مكانة متميزة فى تأجيج المشاعر الوحدوية لدى الشعوب العربية .. إنه يكمن فى البعد الثقافى والتنمية البشرية .. وهو ماظهر مشوهاً خلال أزمة الخليج وحربها .

فلقد لعب المثقفون ومازالوا دوراً طليعياً فى التنوير فى مجتمعاتهم نحو التقدم والرقى والتنمية البشرية ، فهم المحللون لأسباب التخلف والمفكرون فى أدوات تجاوزها وكيفية القضاء عليها بما لهم من قدرات وموهبة قد لا تتوفر لغيرهم من شرائح المجتمع الأخرى .

وقد برز مثقفون عرب تقدموا صفوف المناضلين من أجل أهداف قومية بدءاً من المطالبة بالاستقلال ورفض الهيمنة الأجنبية مروراً بالتأكيد على أهمية الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ووصولاً إلى المناداة بالوحدة والتنمية المستقلة .. الخ

ولكن أزمة الخليج أظهرت خللاً خطيراً فى بنية الثقافة لأسباب تتراوح بين قهر سلطوى منظم أو انحراف من الطلائع المثقفة نفسها ليس له مايبرره ..

ولما كان الحلال بيّن والحرام بيّن فقد جاء انقسام المثقفين مخالفاً لتلك المقولة حيث ارتبط صعوداً وهبوطاً بفكر السلطة ، فكان معها حتى وإن أحلت حراماً أو حرمت حلالاً .

وانسجاما مع ماسبق وفى ظل هذه الحقيقة ناقشت ندوة مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية الثالثة مستقبل العمل العربى من خلال طرح قضايا أربع ، عالجتها أوراق رئيسية وتعقيبات ومداخلات :

القضية الأولى : البُعد السياسى والأمنى :

اهتمت بالجانب السياسى وقضية النظام الأمنى المستقبلى فى المنطقة العربية . حيث شهدت تجربة ماقبل الأزمة تجارب وحدوية مختلفة إلى جانب جامعة الدول العربية مثلت ما اصطلح على تسميته بالنظام العربى

الرسمى . وقد ثبت عجز هذا النظام عن توفير الأمن فى المجالين الوطنى والاقليمى . ومن هنا برزت أهمية دراسة الترتيبات الأمنية الجديدة واطارها السياسى .

القضية الثانية : قضية الديمقراطية وحقوق الانسان :

لعل هذا الموضوع قد تناوله الباحثون من زوايا متعددة . فالديمقراطية التى اختلف حول مفهومها وأبعادها لا تزال حقلاً خصباً للدراسة باعتبار أنها تمثل مطلباً جماهيرياً أساسياً وسمة من سمات التقدم الفكرى والاقتصادى .. وبمفهوم المخالفة فان غيابها هو برهان على التخلف والتبعية .. إن طرح القضية ينبغى أن يكون طرحاً مستقبلياً يزكى روح النضال والعمل العربى المشترك وكسر التبعية وبناء وحدة حقيقية تستند إلى ارادة شعبية . مع دراسة عدم تجذر المفهوم الديمقراطى عند قطاعات واسعة من النخب والجماهير العربية وماهذه الظاهرة من انعكاسات على المستقبل العربى . وقد طرحت قضية التنمية وعلاقتها بحقوق الانسان .

القضية الثالثة : البُعد الاقتصادى :

إنها القضية الصعبة باعتبارها تمثل قضية الثروات العربية والتنمية المستقلة فى اطار العلاقات الاقتصادية العربية والدولية .. فعلى المستوى الدولى تتميز العلاقات الاقتصادية بعدم التمييز إذا جاز لنا التعبير . أما على المستوى الاقليمى فهناك خلل خطير أو تفاوت بين دول الثروة ودول الثورة ، أو بمعنى آخر بين الدول ذات الندرة السكانية والوفرة المالية من جهة وبين الدول ذات الوفرة السكانية والندرة المالية والتى تتحمل العبء الأكبر فى الدفاع عن الأمن العربى من جهة أخرى . أما على المستوى القطرى فليس هناك من شك فى وجود غبن اجتماعى وعدم

عدالة فى توزيع الثروة . إن هذه المعطيات تبقى مصدراً لعدم الاستقرار والأمن على المستويات الثلاثة العالمية والاقليمية والقطرية .. فكيف تناقش هذه القضايا مع مناقشة استنزاف الثروات العربية فى الحرب والإعمار وأثر ذلك على التنمية .

القضية الرابعة : البُعد الثقافى :

ركزت على مناقشة دور الاعلام والثقافة العربية فى تنمية العقل العربى بعيداً عن احتكار السلطة وخلافاً للنزوات من خلال التحليل الثقافى لأزمة الخليج .

إن للمثقف العربى دوراً يجب أن يضطلع به فى صنع القرار وبناء المستقبل . فما هى ملامح وحدود هذا الدور ؟ هل هذا الدور تابع للسلطة أم ملتحم بالجماهير ؟ هل يستطيع المثقفون العرب خلق وعى عربى حول قضايانا المحورية . ماهو دور الثقافة العربية فى قضية الوحدة والتنوع ؟ وهنا لابد من تقييم أداء المثقفين العرب والفكر العربى فى الأزمة .

تلك هى قضايا الندوة التى نقدمها للقارىء العربى فى هذا الكتاب .

مركز اتحاد المحامين العرب للدراسات
والبحوث القانونية

O

كلمة الأمين العام
الأستاذ/ فاروق أبوعيسى
فى افتتاح الندوة

الزميلات والزملاء

تحية الحق والعروبة

اسمحوا لى بإسم اتحاد المحامين العرب ومركزه للبحوث والدراسات القانونية أن أرحب بكم فى هذا الملتقى الذى اعتبرناه تقليداً نلتزم به على هامش كل مكتب من مكاتبنا الدائمة . ملتقى نأتى إليه لنتحاور ونتفاكر حول قضية من قضايا النضال العربى . نناقشها ثم نصيغها فى كتيب صغير فى محاولة منا لرفع الوعى بين جماهير هذه الأمة بما يساعدها فى التصدى لقضاياها وفرض مستقبلها الديمقراطى المشرق . اخترنا لملتقى اليوم عنواناً واسعاً حول هدف حياتى واستراتيجى لكل هذه الأمة هو « الوحدة العربية وقضايا العمل العربى المشترك » خصوصا بعد كارثة الخليج . إذ أننا جميعا نعيش أياما سوداء وكارثة تطبق على كل شىء على الأرض العربية وعلى النفس العربية ولكن الأمم العظيمة دائما تتجاوز أزماتها وتخرج مستفيدة من الفرص التى تتيحها هذه الأزمات ، تخرج أشد عوداً أو أقرب إلى تحقيق آمالها وتطلعاتها . وأمتنا العربية أمة حية ، أمة ذات تاريخ عريق ليس فى حدود تاريخنا العربى بل فى تاريخ الانسانية والحضارة العالمية كلها . ولذلك فانا مع المتفائلين بمستقبل هذه الأمة وقدرتها على الخروج من هذه الكارثة وتخطى الأزمة ..

كما ترون فى الورقة المقدمة تحت عنوان (برنامج الندوة) تقسم الندوة إلى ثلاثة أقسام أو ثلاثة أبعاد .

البعد الأول : هو البعد السياسى والديمقراطى لقضايا الوحدة والعمل العربى المشترك بعد الأزمة .

البعد الثانى : هو البعد الاقتصادى لقضايا العمل العربى المشترك والوحدة العربية .

البعد الثالث : هو قضايا الثقافة العربية .

تلك هى محاور الندوة التى نعقدها بمشاركة نخبة من رجال الفكر والاقتصاد والسياسة .



المحور الأول

مستقبل الديمقراطية وحقوق الانسان في العالم العربى

وحيد عبدالمجيد
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
مؤسسة الأهرام

ما إن توقفت الحرب فى الخليج حتى تصاعدت التحركات الهادفة لرسم مستقبل هذه المنطقة ، والمستقبل العربى إجمالاً . وتتركز هذه التحركات على قضايا الترتيبات الأمنية وإعادة الإعمار ومحاولة تسوية بعض الصراعات الأخرى ، وخاصة الصراع العربى ــ الإسرائيلى والأزمة اللبنانية . وفى هذا السياق تبدو المسألة الديمقراطية خارج نطاق الاهتمام ، باستثناء الجدل حول مستقبلها فى الكويت ، رغم أن غيابها كان أحد عوامل الكارثة التى نجمت عن أزمة الخليج الأخيرة . وهو الآن العامل الرئيسى وراء المأساة التى يعيشها الشعب العراقى بأسره ، وليس فقط الأكراد والشيعة من أبنائه .

لقد كان أحد أخطائنا التاريخية أننا قبلنا طويلاً باستبعاد المسألة الديمقراطية ، أو على الأقل إرجاءها إلى مؤخرة سلم الأولويات الذى تصدرته قضايا أخرى مثل الاستقلال الوطنى والتنمية . ولم ندرك فى الوقت المناسب أن مثل هذه الأهداف غير ممكنة فى غياب الديمقراطية ، وأن الأنظمة اللاديمقراطية غير مؤهلة لإنجازها أو للحفاظ على مايمكن تحقيقه منها ، لأن تشبثها بالبقاء فى الحكم يصير الهدف الذى يعلو على غيره . ولذا فهى على استعداد دوماً للتضحية بكل شىء فى سبيله . ويكون على الشعوب أن تدفع الثمن فى كل الحالات : عندما تصادر حرياتها

وتتعرض لقهر المستبدين ثمناً لما تتطلع إليه من أهداف كبرى ، وحين يتبدد وهم تحقيق هذه الأهداف ولا يبقى غير الاستبداد بأشكاله المختلفة .

وإذا كانت الثورة الديمقراطية فى شرق أوروبا ، التى مثلت نقطة تحول جوهرية فى مسار التطور الديمقراطى على الصعيد العالمى ، لم تُحدث غير تأثير هامشى على العالم العربى ، ينبغى أن نتساءل عما إذا كانت الصدمة المترتبة على أزمة الخليج قادرة على إحداث تأثير أكبر على مستقبل الديمقراطية فى الأقطار العربية . إن البحث فى هذا المستقبل يقتضى تحديداً أكثر دقة من ذى قبل للمتصور بهذه الديمقراطية ، حتى يمكن التصرف على المستوى الذى بلغه تطورها خلال السنوات الماضية ، قبل أن نحاول تحليل تأثيرات أزمة الخليج عليها .

أولا : أية ديمقراطية ؟

ليس هذا بحثاً فى النظرية الديمقراطية Theory وتطوراتها . فمن غير المتصور أن تدخل ورقة موجزة كهذه فى تأهيل نظرى للمسألة الديمقراطية وتطورها المعاصر . فالحديث هنا عن العملية Processالتى يمكن بمقتضاها التحول إلى الديمقراطية Democratizatian ويفترض ذلك القفز فوق الجدل التقليدى ، الذى بات قديماً ، حول المقصود بالديمقراطية . فالمدخل المتعلق « بالدمقرطة » يفترض إبتداء أن تجارب وخبرات ونضالات مختلف شعوب العالم أفضت إلى بروز نموذج عالمى للديمقراطية يقوم على أسس ثلاثة مترابطة هى التعدد التنظيمى المفتوح ، ومنظومة حقوق الإنسان ، وتداول السلطة عبر انتخابات دورية .

ومع ذلك لابد أن نشير إلى أن جانباً رئيسياً من الفكر العربى الحديث تعذر عليه طويلاً الإقرار بعالمية هذا النموذج التعددى ، حيث جرى اعتباره نموذجاً غريباً من إفرازات النظام الرأسمالى وأطره الرجعية . وترتب على ذلك رفضه إبتداء أو التعامل معه بالكثير من الحذر والريبة .

وكان هذا حال الكثيرين . وليس كل القوميين العرب والاسلاميين والماركسيين الذين وقعوا فى خطأين :

أولهما أنهم إنطلقوا من نظرة شمولية جامعة للغرب المستعمر باعتباره شراً مطلقاً لا يمكن أن ينتج من المؤسسات والقيم إلا مايتسق مع طبيعته الشريرة المعادية لنا فى كل الظروف والأحوال . وقد تم التعبير عن هذا التوجه ، الذى شمل رفض أى نموذج للديمقراطية الغربية ، بأشكال متنوعة من الخطاب السياسى .

ـــ دون الدخول فى تعقيدات نظرية ، تجدر الاشارة إلى وجود إتفاق واسع على هذه الأسس فى النظرية الديمقراطية المعاصرة ، لكن مع تنويعات تعكس خلافات مفهومية ليس هنا مجال الخوض فيها . لكن يمكن القول بأن أبرزها الخلاف حول ماإذا كان التعدد التنظيمى أن التنافس الحر هو محور النظام الديمقراطى ، والخلاف حول أهمية مستوى المشاركة الشعبية . والصياغة التى نقدمها لهذا النموذج تقوم على محورية التعدد لكونه شرطاً لازماً لتداول السلطة ولممارسة الحقوق الجماعية للبشر .

كما تستبعد مستوى المشاركة الشعبية لأنها ليست من المكونات التى يختص بها النظام الديمقراطى دون غيره .

وثانيهما أنهم اعتبروا النموذج الديمقراطى المشار إليه « التعددى » نتاجا لتجربة الغرب وحده ، ووصل بعضهم إلى حد أنه نبت لأسوأ ما فى هذا الغرب وهو « نظامه الرأسمالى » . ولذلك لم يكن ثمة مجال للتفكير فيما قامت به شعوب عدة غير غربية من نضالات فى سبيل الديمقراطية أسهمت فى تطويرها وتدويلها . كما فات الذين ربطوا الديمقراطية بالنظام الرأسمالى الاهتمام بنضالات الطبقات العاملة فى الغرب من أجل انتزاع

حقوقها النقابية والسياسية والاجتماعية ، والتى ماكان لهذا النموذج أن يتطور بدونها . فعلى سبيل المثال كانت البورجوازية الأوروبية تعتبر حق التنظيم النقابى من معوقات الديمقراطية ، قبل أن تضطر تحت ضغط نضالات الطبقة العاملة للإقرار به . ومثال آخر هو أن حق الانتخاب كان مقتصراً فى البداية على دافعى الضرائب . لكنه تطور عبر الصراع الاجتماعى حتى أصبح شاملاً للذكور أولاً ثم للذكور والإناث بعد ذلك . وينطبق هذا أيضاً على حقوق الانسان التى تطورت كنتيجة لصراع طويل داخل العالم الغربى وخارجه ، لأن بعضها ذو طبيعة اقتصادية واجتماعية ، وبعضها وثيق الصلة بالتحرر الوطنى .

لقد تطور النموذج الديمقراطى التعددى إذن عبر عمليات صراعية واسعة ومعقدة تجعل من التبسيط الشديد إعتباره نموذجاً غربياً نعمل إلى نقله لمجرد أن ظروفاً محددة تتعلق بطبيعة التطور التاريخى غير المتناسق أتاحت ازدهاره فى الغرب المتقدم بالأساس . لقد ازدهر هذا النموذج فى الغرب بالفعل ، لكنه لم يكن شاملاً لجميع أجزائه فى كل الأوقات . فعلى سبيل المثال نجد أن دول أوروبا الشرقية افتقدته لحقبة ممتدة من الزمن دامت مايقرب من نصف قرن قبل اندلاع الثورة الديمقراطية فيها . ولأنه نموذج عالمى بالفعل ، ففى الوقت الذى كان غائبا فى قسم لا يُستهان به من العالم الغربى ، كانت دول عدة فى العالم غير الغربى تأخذ به وأخرى تناضل شعوبها من أجله . وقد عرفت أعداد متزايدة من الدول ، التى كان يُطلق عليها « العالم الثالث » ، هذا النموذج إما بشكل كلى (الديمقراطية الكاملة) وشبه كلى ، أو بشكل جزئى . وهذا أمر طبيعى لأن التطور الديمقراطى فى مواقع معينة من العالم يحفز على السعى للحصول على ثماره فى مواقع أخرى . فهذه الثمار هى فى الواقع مكتسبات للإنسانية جمعاء .

وإذا تتبعنا الدول غير الغربية المتقدمة التى عرف النموذج الكامل أو شبه الكامل طريقه إليها فى اللحظة الراهنة ، سنجد أنها تشمل غالبية دول أمريكا اللاتينية

والكاريبي ، بعد التحولات التى اجتازتها كثرة منها خلال العامين الماضيين ، إضافة إلى عدد آخر من دول آسيا وافريقيا . فهذا النموذج يصل الآن فى كوستاريكا وفنزويلا ودومينيكان وجامايكا وجواتيمالا والأرجنتين والبرازيل وإكوادور وبوليفيا وسلفادور وكولومبيا وشيلى وباربادوس وهندوراس وبيرو والبهاما ونيكاراجوا وهاييتى وأورجواى وباراجواى . ومعنى ذلك أنه لم يبق فى هذه المنطقة سوى كوبا التى لم يزل النظام الشمولى صامداً بها ، وسورينام التى تعرض فيها النموذج التعددى لانتكاسة .

وفى آسيا لم تزل تجربة الهند الرائدة تؤكد فساد القول بغربية النموذج التعددى . لكن هناك أيضاً ماليزيا وغينيا الجديدة وتركيا والفلبين وأخيراً بنجلاديش . أما فى أفريقيا جنوب الصحراء يظل هذا النموذج مقتصراً على عدة دول صغيرة مثل بوتسوانا وموريشيوس وجامبيا والرأس الأخضر وبينين . كما يتواصل النضال الشعبى فى دول أفريقيا لأخرى من أجل هذا النموذج محققاً مستويات متباينة من النجاح ، وأهمها مالى وتوجو والكاميرون وساحل العاج وكينيا وموزمبيق .

إن المقصود بهذه المناقشة المتعجلة لقضية العلاقة بين النموذج الديمقراطى والغرب هو الدعوة إلى فك الارتباط الشائع بينهما وهو مايبدو أنه يتحقق بمعدلات مرضية فى أوساط معظم التيارات الفكرية فى العالم العربى . ويواكب ذلك إدراك متزايد لخطأ التضحية بالديمقراطية فى سبيل السعى لتحقيق أهداف أخرى وطنية واجتماعية . فقد ثبت بالتجربة أن تغييب الديمقراطية لصالح هذه الأهداف يؤثر عكسياً فى إمكان بلوغها . وربما يساعد هذا التطور على الاتجاه نحو حسم نهائى لماهية الديمقراطية التى نبحث مستقبلها فى العالم العربى . فلم يعد مايبرر استمرار ، أو العودة إلى الجدل حول ماكان يُطلق عليه النموذج الديمقراطى « الأكثرملاءمة لظروفنا » ، بعد الدلائل المتزايدة على عالمية النموذج التعددى . كما أن تجارب « العالم الثالث » إجمالا أثبتت بشكل متكرر أنه لا مجال للحديث عن « نماذج متميزة » للديمقراطية . فقد شهد هذا العالم عدة نماذج ، وأبدع بصفة خاصة النموذج

الشعبوى Populist الذى التقى مع النموذج الشمولى فى نقده للديمقراطية التعددية . لكنه قدم بديلاً مختلفا عن حكم الطبقة العاملة ، وهو حكم يقوم على « كل الشعبى » من خلال تنظيم فضفاض فى الغالب يضم هذا « الكل » الذى كان فى الواقع نخبة متميزة جديدة ، ولا يعترف بتمايزات اجتماعية مدعياً أنه يقوم بتذويب الفوارق بين الطبقات بعد استبعاده من يعتبرهم « أعداء الشعب » .

لكن إذا لم يكن ثمة مبرر الآن لهذا النوع من الجدل حول ماهية « النموذج الديمقراطى » ، فهناك نوع آخر من المناقشة مطلوب وضرورى بشأن إمكانات نجاح وفاعلية النموذج التعددى فى العالم العربى . وتثير هذه المناقشة اسئلة تتعلق بالسياق التاريخى — الاجتماعى ، وتتركز حول قابلية المجتمعات العربية من الناحية البنيوية للتعاطى مع النموذج الديمقراطى التعددى . إن هذه المناقشة لا ينبغى أن تجرى بمعزل عن التجربة الفعلية للتطور الديمقراطى فى العالم العربى خلال السنوات الماضية .

ثانيا : حالة التطور الديمقراطى فى العالم العربى عشية أزمة الخليج :

ثمة بلد عربى واحد عرف النموذج الديمقراطى الكامل خلال الثمانينات هو السودان (٨٥ — ١٩٨٩) . وفيما عدا ذلك اتسم التطور الديمقراطى فى العالم العربى باقتصاره على عدد قليل من البلاد ، وبمراوحته عند مستويات دنيا غالباً لم تتح حتى الآن تجاوز الطابع السلطوى للأنظمة السائدة فيها . فمن بين ٢٠ قطراً عربياً ، لم يحدث قدر من التطور الديمقراطى وفقاً للنموذج السابق إلا فى ستة أقطار فحسب هى المغرب ومصر وتونس والجزائر والأردن واليمن . ورغم أن هذا القدر من التطور لم يصل بالأقطار الستة إلى الديمقراطية الكاملة أو شبه الكاملة ، إلا أن ثمة هوة واسعة تفصلها عن الأقطار الأخرى .

كما أن هذا التطور ليس على مستوى واحد فى الأقطار الستة . فهو يبدو الآن

فى الجزائر أعلى نسبياً منه فى غيرها على صعيد التعدد التنظيمى وحقوق الانسان . فيتنافس بها الآن نحو ٤٠ حزباً شرعياً تمارس أنشطتها فى ظل أفضل قانون للأحزاب فى العالم العربى حتى الآن (قانون الجمعيات ذات الطابع السياسى الصادر فى ١٩٨٩/٧/٢٢) . فهو يفرض أقل قدر من القيود بالمقارنة مع القوانين المعمول بها أو المتوقع صدورها فى أقطار أخرى . فالقيد الرئيسى فيه هو عدم تعارض سلوك الحزب مع قيم ثورة نوفمبر ١٩٥٤ ، وألاّ يحمل اسماً أو رمزاً لحزب كان موقفه أو عمله مخالفاً لمصالح ثورة التحرير كما أن دور الادارة فى عملية تأسيس الأحزاب ليس طاغياً . وصلاحياتها فى حل الأحزاب مقيدة باستصدار حكم قضائى وبشرط تورط الحزب فى (فرق فادح للقوانين السارية أو وجود خطر يخل بالنظام العام) .

وبشأن منظومة حقوق الانسان ، تتميز التجربة الجزائرية بتقنين حق الاضراب وبالتسامح مع حق التظاهر ، على نحو تفتقده معظم التجارب الأخرى باستثناء المغرب . كما خطت هذه التجربة خطوة مهمة فى مجال حقوق التعبير والنشر وإصدار الصحف ، عبر القانون الجديد للإعلام الذى تخلى عن احتكار الدولة والحزب الحاكم لوسائل الإعلام ، وسمح للجمعيات والأحزاب والأفراد بإصدار الصحف والمطبوعات . لكنه أبقى الاذاعة والتلفزيون مؤقتا فى يد الدولة ، على أن تؤدى خدمة عمومية للأفراد . ولعل أكثر مايعيب هذا القانون أنه يتضمن أحكاماً بالسجن تصل لعشر سنوات على من ينشر معلومات خاطئة تضر بأمن الدولة ، لأن المعيار هنا غير محدد ويمكن استخدامه بشكل متعسف عند الحاجة . ومع ذلك لا تتميز التجربة الجزائرية على غيرها حتى الآن فيما يتعلق بتداول السلطة . فليس هناك غير إعلانات نوايا من بعض المسئولين تشير إلى حق أى حزب يحرز الأغلبية خلال الانتخابات المقبلة فى تشكيل الحكومة . لكن إذا كانت حرية الانتخابات هى بداية الطريق نحو تداول السلطة ، فقد شهدت الجزائر أفضل انتخابات عربية فى يونيو ١٩٩٠ ، وهى الانتخابات المحلية التى حصلت جبهة الانقاذ الاسلامى على أغلبية فيها . وستكون الانتخابات العامة المقبلة القريبة اختباراً جدياً .

وأخيراً بخصوص امكانات تداول السلطة ، فهى غير واردة حتى الآن فى أى من هذه الأقطار . لكن طريقة انتخاب مجلس الرئاسة فى اليمن يمكن أن تفتح الطريق ــ نظرياً ــ أمام هذا التداول ، إذا حصلت المعارضة على الأغلبية فى مجلس النواب الذى يقوم بانتخاب أعضائه . كما أن حاجة الحكومة إلى ثقة مجلس النواب فى الأردن يمكن أن يتيح نظريا أيضاً ــ إمكانية التداول . لكن يحد من هذه الامكانيات فعليا الحق الدستورى للملك فى تعيين رئيس الوزراء والوزراء وإقالتهم .

ويضاف إلى ذلك أن قوانين الانتخاب فى هذه البلاد مصممة بحيث تساعد الحزب الحاكم على الاحتفاظ بالأغلبية ، دون أن تأخذ فى الاعتبار أساليب التدخل المتباينة فى العملية الانتخابية . لكن رغم ذلك فقد حققت هذه البلاد الستة تقدماً فى التطور الديمقراطى لم تعرفه غيرها . ودون الدخول فى تفاصيل أغلبها معروف للكثيرين ، تكفى الاشارة إلى أن ثمانية منها(*) لم تصادق حتى الآن على العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

والمرجح أن الافتقاد إلى أى قدر من التطور الديمقراطى فى العراق والضآلة الشديدة لهذا التطور فى الكويت كانا من العوامل التى أسهمت فى وصول أزمة الخليج إلى الكارثة التى انتهت إليها . فغياب الديمقراطية بالعراق جعل من السهل اتخاذ القرار اللاعقلانى باحتلال الكويت والإصرار عليه ، نتيجة عدم وجود مناخ يتيح ظهور آراء تحذر منه وتكشف ماينطوى عليه من كارثة . وكان واضحاً أنه طوال الفترة مابين الغزو والحرب ، كانت أقدار الشعبين العراقى والكويتى ، بل والمصير العربى اجمالاً ، فى يد نظام حكم مطلق يتصرف فيه فرد واحد بإرادة منفردة فى أخطر الأمور . وربما كان إصرار الحكومة الكويتية ، قبيل الأزمة ، على رفض مطالب المعارضة دافعاً لإيهام الرئيس العراقى بأن هذه المعارضة يمكن أن تقف معه عند الغزو ، بدليل اطروحاته فى أيام الغزو الأولى التى تحدثت عن « ثورة »

(*) هى أقطار مجلس التعاون الخليجى الستة وموريتانيا وجيبوتى .

و « حكومة حرة » وماإلى ذلك .

أما الأقطار الخمسة الأخرى فتشترك فى وجود قيود أعلى نسبياً على التعدد التنظيمى أو حقوق الانسان أو كليهما . فمعظم قوانين الأحزاب بها تنطوى على تعقيدات تحد من حرية التعدد ، وإن لم يتضح بعد حجم القيود التى سيُعمل بها فى الأردن لعدم صدور الميثاق الوطنى الجديد الذى سينظم عمليةتشكيل للأحزاب حتى الآن . فيفرض قانون الأحزاب فى مصر قيوداً واسعة تؤدى إلى حرمان بعض القوى السياسية الرئيسية من حق التنظيم . فهناك قائمة طويلة من الشروط أحدها قابل للتطبيق على أى طلب لانشاء حزب سياسى ، وهو أن يتميز برنامجه عن الأحزاب القائمة . وثمة لجنة حكومية هى التى تحكم فى مدى انطباق هذه الشروط ، حيث تملك الترخيص بقيام الحزب أو منعه . ولها أيضاً حق تقديم طلب بحل أو وقف نشاطه أو الغاء أى من قراراته إلى القضاء . وهذه الصلاحيات يتيحها قانون الجمعيات التونسى كذلك للادارة ، التى تملك القيام ببعضها دون اللجوء للقضاء . ولذلك نجد قدراً كبيرا من التشابه بين ظروف التعدد التنظيمى فى تونس ومصر اللتين تعرفان ظاهرة القوى المحجوبة عن الشرعية . ورغم أن دستور دولة الوحدة اليمنية أطلق حق التنظيم ، إلا أن قانون الأحزاب الذى صدر فى مايو ١٩٩٠ وضع قيوداً مشددة أيضا على هذا الحق من الصلاحيات الواسعة التى منحها للجنة الأحزاب . والجديد فيها بالمقارنة مع حالتى مصر وتونس ، صلاحية « السهر على نقاء العقيدة والشريعة » دون تمييز بين الفقه المختلف عليه دائماً وبين مبادىء الاسلام الأساسية . ومع ذلك تبدى السلطات حتى الآن تسامحاً ملموساً مع الأحزاب التى ظهرت خلال الأشهر الماضية وتجاوز عددها الثلاثين . وهذا هو الموقف الذى تتخذه السلطات فى الأردن أيضا حتى الآن .. وإذا انتقلنا إلى منظومة حقوق الانسان ، نجد أن قطرين من الخمسة محكومان بقوانين استثنائية . ففى الوقت الذى يستمر تطبيق قانون الطوارىء بمصر ، صدر قانون جديد للدفاع بالأردن يعطى صلاحيات واسعة للحكومة فيما أطلق عليه حالات الطوارىء .

لكنه اتسم بالغموض بشأن الظروف التى تنطبق عليها حالة الطوارىء ، الأمر الذى قد يجعله نافذاً إزاء مظاهرة صغيرة مثلاً . أما الأقطار الأخرى فليست أفضل حالاً . فباستثناء المغرب ، تعتبر أهم الحقوق الجماعية مثل التظاهر والاحزاب محظورة ، بل وكذلك الاجتماعات النقابية داخل المؤسسات الصناعية والادارية . والتقدم الحاصل فى بعض الحقوق الفردية ، مثل التعبير والنشر وإصدار الصحف ، تعتوره قيود متباينة . ففى مصر لا يحق للأفراد اصدار الصحف . لكن أتيح هذا الحق للأحزاب التى تتمتع بحرية كاملة بالفعل . وفى تونس تزداد القيود على تراخيص الصحف ، التى يتوقف منحها على رضاء الادارة . لكن لم يعد للمدعى العام مصادرة الصحيفة وإيقاف الصحفيين كما كان الأمر سابقاً . فأصبحت المصادرة مقتصرة على عدد واحد من الصحيفة بعد بيان الأسباب ومايتجاوز ذلك يقتضى حكماً قضائياً . ومع ذلك تعد تونس ، مع الجزائر ، من أكثر الأقطار التى تظهر التعددية فى جهازى التلفزيون والاذاعة بها . وفى اليمن يعطى قانون الصحافة والمطبوعات صلاحيات كاملة للادارة فى إجازة أو منع اصدار الصحف ، إلى الحد الذى دفع بعض المثقفين اليمنيين لتسميته « قانون المحظورات » . وفى الأردن لم يزل الافراد محرومين من حق اصدار الصحف ، فيما لم يتبين بعد الموقف بالنسبة للأحزاب انتظاراً لصياغة الميثاق الوطنى .

ثالثا : تأثير أزمة الخليج على التطور الديمقراطى فى العالم العربى

كانت هذه هى حالة التطور الديمقراطى فى العالم العربى ، عندما نشبت أزمة الخليج ، التى أحدثت نوعين متعارضين من التأثيرات ، أحدهما يبدو سلبياً ، والآخر يجوز اعتباره إيجابياً .

التأثيرات السلبية للأزمة :

تتيح الأزمات الكبرى من هذا النوع فرصاً اضافية لأنظمة الحكم السلطوية لتشديد قبضتها على المجتمع . وفى حالة الأقطار التى شاركت فى الحرب ، كانت

هذه الفرص متاحة ربما بدرجة أعلى . ومع ذلك فالبيانات المتوفرة(*) توضح محدودية استغلال الأنظمة الحاكمة فيها لهذه الفرصة . فالاجراءات التى اتخذتها السلطات ضد أصحاب الموقف الآخر تبدو محدودة إجمالاً . لكن القيود التى فُرضت على مواطنى أقطار عربية أخرى كانت أوسع نطاقا فى إطار سياسة الاحتراز الأمنى .

أما الأقطار التى اتخذت مواقف متعاطفة مع العراق بدرجات مختلفة ، فكان من بينها أربعة من التى شهدت قدراً من التطور الديمقراطى فى الفترة السابقة ، وهى الأردن واليمن وتونس والجزائر . وقد لوحظ أن مواقف غالبية الأحزاب والقوى المعارضة فيها توافقت ، وربما تطابقت ، مع مواقف الأنظمة . ولأن مواقف هذه الأحزاب والقوى طغت على تلك التى تبنتها قوى أخرى أدانت السياسة العراقية ، فقد أثير تساؤل مشروع من مغزى خفوت صوت اصحاب الرأى الآخر فى تلك الأقطار إلى الحد الذى أعطى انطباعاً بوجود إجماع على مساندة العراق .

وتنبع أهمية هذا التساؤل من أنه إذا ثبت إضطرار معظم قوى المعارضة فى تلك الأقطار للتوافق مع الموقف الرسمى ، سواء بضغوط عليها أو بمبادرة منها لتجنب صدام مع النظام ، تكون أزمة قد أصابت التطور الديمقراطى فيها بنكسة حقيقية . لكن المؤشرات الأولية تدفع إلى ترجيح أن التوافق الذى حدث بين الأنظمة والمعارضة لم يكن مفروضاً أو مصنوعاً . فبعض قوى المعارضة سبقت الأنظمة فى هذه البلاد إلى تأييد الموقف العراقى منذ بدء الأزمة . وقد حدث ذلك بصفة خاصة فى الأردن والجزائر وفقاً لما أمكن الحصول عليه من بيانات صادرة من بعض قوى المعارضة خلال اليومين الأولين للأزمة بل وربما يمكن أن نستنتج بحذر أن بعض الأنظمة سايرت قوى المعارضة المساندة للعراق ، لأنه كان يعكس اتجاهات الرأى العام وينطبق بذلك بصفة خاصة على الجزائر وتونس ، حيث

(*) لم تتوفر بيانات كافية عن الوضع فى سوريا .

لم يُعرف عن قيادتيهما علاقات متميزة مع النظام العراقى ، فضلاً عن الطابع البراجماتى للقيادتين والارتباط الوثيق لإحداهما بالدوائر الغربية . وكذلك فربما نستطيع ترجيح أن الحكومتين التونسية والجزائرية اتخذتا موقفاً أكثر مساندة للعراق مما كانتا ستقدمان عليه إذا لم تواجها معارضة متحمسة لموقفه ومعبرة عن اتجاهات بارزة فى الشارع . ولا ننسى أن هذه الأزمة كانت أول مناسبة يحدث بشأنها تنسيق وعمل مشترك بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة فى تونس . بل وقام الرئيس بتكليف اثنين من زعماء المعارضة بمهمات خارجية لشرح الموقف التونسى .

لكن أخطر ماتنطوى عليه مواقف الأحزاب والقوى السياسية فى هذه الاقطار هو اتجاهها الحماسى لتأييد موقف نظام حكم لمجرد أنه رفع شعارات قومية واسلامية كان من السهل تماماً إدراك حقيقة المقصود بها ، فضلاً عن تجاهل انتهاك حق شعب آخر تعرض للغزو فى تقرير المصير . ولا جدال فى أن من حق الجميع اتخاذ المواقف التى يرونها حتى اذا كانت معادية للديمقراطية . وقد حُسم الجدل النظرى الذى أثارته ظاهرة الفاشية والنازية لصالح الاقرار بذلك .

لكن الدلالة الخطيرة لمواقف هذه القوى هى أن الديمقراطية لم تزل قيمة دنيا فى العالم العربى تسهل التضحية بها لحساب أهداف أخرى ، وكأن تجربة أربعة عقود من الزمن لم تكن كافية لتصحيح هذا الخطأ .

أما خفوت صوت قوى المعارضة التى اتخذت موقفاً مغايراً ، فيمكن تفسيره بضآلة أعدادها فى الأقطار الأربعة وبمحدودية نفوذها السياسى ، فضلا عن سباحتها ضد التيار الشعبى الغالب . فبعض هذه القوى كنا نسمع عنه لأول مرة . أما القوى القليلة المعروفة التى رفضت السياسة العراقية فلم يكن صوتها خافتاً تماما ، كالجبهة الديمقراطية الاشتراكية بالجزائر على سبيل المثال .

ولذا يمكن القول بأن خفوت صوت هذه القوى كان أمراً طبيعياً فى الغالب ،

ولايمكن اعتباره دليلاً على نكسة لحقت بالتطور الديمقراطي . لكنه يعد مع ذلك مؤشراً على عدم رسوخ التقاليد التعددية على النحو الذى يتيح فرصاً متساوية للظهور فى كافة الظروف ، بحيث لا يؤدى موقف الأغلبية إلى الالغاء الموضوعى لموقف الأقلية . والملاحظ أن هذا المؤشر السلبى لم يوجد فى القطرين الآخرين اللذين يعرفان تطوراً ديمقراطياً ، وهما مصر والمغرب . فقد انقسمت القوى السياسية فيهما دون أن يطغى صوت أى من الفريقين على الآخر تماماً ، والأهم من ذلك دون أن يؤثر الموقف الرسمي فى البلدين جوهرياً على التفاعلات الحزبية رغم وجود قوات لهما فى منطقة الأزمة ، ففى مصر اتخذت ثلاثة أحزاب على الأقل موقفاً مسانداً للعراق ، وظلت تعبر عنه بجدية ، وهى العمل والتجمع ومصر الفتاة . وفى المغرب كانت أهم الأحزاب تتخذ هذا الموقف ، وفى مقدمتها حزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية .

ولعل من التأثيرات السلبية للأزمة على التطور الديمقراطى أيضاً ماآلت إليه من انقسامات فى صفوف بعض الأحزاب والقوى السياسية فى بعض البلاد ، وخاصة فى مصر وتونس . فمن شأن هذا الانقسام عندما يتجاوز حدوداً معينة أن يُضعف المعارضة ، ومن ثم يحد من قدرتها على مواصلة السعى إلى تعميق التطور الديمقراطى . لكن ليس مؤكدا أن ماحدث من انقسام بلغ هذا المستوى بالفعل ، خاصة وأنه لم يكن شاملاً حيث ظهر داخل القوى الاسلامية أكثر من غيرها . والمرجح أن الأزمة داخل حركة النهضة بتونس الآن ترتبط بذلك الانقسام . **وإذا عرفنا أهمية الدور الذى قامت به هذه الحركة فى مسيرة التطور الديمقراطى بتونس ، يمكن تصور ماسيترتب على انقسامها من نتائج .**

ومع ذلك يظل بالامكان القول إجمالا بأن التأثيرات السلبية لأزمة الخليج على التطور الديمقراطى فى العالم العربى لم تصل إلى الحد الذى يدفع إلى القلق على مستقبله .

التأثيرات الايجابية للأزمة :

إذا كان صحيحاً أن كل أزمة تنطوى على مخاطر وفرص فى آن واحد ، يصبح من الضرورى البحث عن الفرص التى قد تتيحها الأزمة . فالملاحظ أنها فرضت تزايد اهتمام الرأى العام العربى بالقضايا العامة بأشكال ومستويات متباينة ، لكنها تبدو غير مسبوقة منذ سنوات طويلة . فمن اليسير أن نتذكر كيف كانت الأزمة مادة للحوار والمناقشة فى التجمعات العربية . فقد أصبح الجمهور العربى وقتها أكثر استعداداً للمشاركة بمستويات مختلفة تبدأ من السعى للمعرفة وتبادل الآراء ، وتصل إلى الخروج فى مظاهرات تراوحت أعدادها بين المئات وعشرات الآلاف . وكانت هذه أول مرة تشهد فيها عدة بلاد عربية هذا الكم من المظاهرات ، التى كانت قد عادت إلى الشارع العربى على نطاق ضيق قبيل الأزمة وبعد احتجاب طويل . واقترنت عودتها بالمخاض الديمقراطى الذى عاشته عدة اقطار خلال العامين الماضيين ، ولم تقتصر على العواصم وإنما امتدت إلى المدن والبلدان الثانوية .

وتكمن أهمية هذا التطور فى أن المظاهرات من أهم أشكال التحريك الديمقراطى . فالحق فى التظاهر ليس فقط أحد الحقوق الأساسية للانسان ضمن اطار حق التجمع السلمى ، ولكنه أيضاً أحد أدوات التعبير عن التعددية . لكن ينبغى التحذير من النظر إلى هذا التطور باعتباره إضافة صافية بالضرورة إلى العملية الديمقراطية ، لأنه قد ينطوى فى الوقت نفسه على أحد خطرين : أحدهما أنه قد يدفع المؤسسات العسكرية إلى التحرك ضد الديمقراطية . وقد وجدنا بالفعل قيادات معارضة واعية فى الجزائر واليمن تحذر من هذا الاحتمال ، وتنبه إلى أن الدبابات كثيراً ماتخرج على الطريق نفسه الذى يسير عليه المتظاهرون . وثانيهما أن المظاهرات قد تتحول هى نفسها إلى خطر على التطور الديمقراطى ، لأنها أكثر أساليب العمل السياسى عُرضة للتحول إلى العنف . كما أنها من الأساليب التى يمكن لأعداء الديمقراطية اللجوء إليها . وأبرز مثال لذلك فى التاريخ الحديث المظاهرات التى استولى الفاشيون خلالها على روما عام ١٩٤٤ . ويمكننا أن نقرأ فى مذكرات

موسولينى كيف أعد لهذه المظاهرات وخطط لاستيلائها على المؤسسات الحكومية .

ومع ذلك فقد خلفت الأزمة عناصر حركة شعبية يمكن البناء عليها لدعم التطور الديمقراطى ، إذا تمكنت الأحزاب والقوى السياسية من الامساك بها . كما أثارت الأزمة فرصة لتزايد ادراك حول المخاطر التى تقود الأنظمة الاستبدادية بلادها إليها .

وإلى جانب الفرص التى توفرها خبرة أزمة الخليج ، هناك القليل من التغيرات الفعلية التى ترتبت عليها وتبدو ايجابية من المنظور الديمقراطى . فالمرجح أن النظام السياسى فى كويت المستقبل سيكون أكثر ديمقراطية . وقد أفلتت فرصة أن يصبح العراق كذلك . لكن ربما لا تتاح للنظام العراقى الامكانات السابقة للهيمنة الكلية على المجتمع بعد الأزمة .

ورغم أنه من المشكوك فيه أن ينعكس التطور الديمقراطى فى الكويت مستقبلا على أقطار الخليج الأخرى ، فالمرجح أن الأزمة قد زلزلت كياناتها بشكل غير مسبوق . حقا لقد تزايدت الهواجس الأمنية لأنظمتها . لكن من الصعب حتى الآن تبين تأثير ذلك على سياساتها ، وماإذا كان سينعكس فى مزيد من التضييق أم سيدفع إلى قدر من الانفراج المحسوب . فمشكلة التطور الديمقراطى فى هذه البلاد تكمن فى ضعف أساسه الموضوعى نتيجة غياب المعارضة المنظمة التى تمارس ضغوطاً جدية من ناحية ، وفى طبيعة التوازنات العشائرية التى تقوم عليها هذه الأنظمة من ناحية أخرى . ومع ذلك فقد أقدمت الأنظمة فى بعض هذه البلاد على الاعلان عن تغيرات طفيفة قد تكون بداية لعملية طويلة تضعها على عتبات التحول الديمقراطى .

خاتمة :

يبدو من هذا الاستعراض المتعجل لمسار التطور الديمقراطى فى العالم العربى ، وتأثير أزمة الخليج عليه ، أن ثمة مايدفع إلى قدر من التفاؤل بمستقبله رغم كل

المعوقات التى تكبله إن عدم انتكاسة هذا التطور محدود حتى الآن ، برغم ضخامة الكارثة التى ترتبت على الأزمة ، يبعث على الاعتقاد بأنه ليس بالغ المشاشة . لكن هذا التطور لم يزل محدود الانتشار جغرافيا لاقتصاره على أقل من ثلث الاقطار العربية . وقد ثبت أن عنصر « العدوى » الديمقراطية ضئيل التأثير ، لكنه ليس منعدماً تماماً فقد رأينا خلال العام السابق على أزمة الخليج اتجاه بعض البلاد الأقل تطوراً على الصعيد الديمقراطى لتعديل خطابها السياسى والقليل من أنظمتها بغية إعطاء الانطباع بأنها ليست بعيدة عن التطور الحاصل فى بلاد أخرى لكن هذا لا يعنى الوصول إلى حد القبول بالفكرة التى تضمنت إمكانية قيام أحد أو بعض البلاد العربية بدور ريادى فى هذا المجال . وإذا كانت هده هى حدود عنصر « العدوى » الديمقراطية داخل العالم العربى ، فمن السهل إذن إدراك عدم وجود أساس للرهان على تأثر البلاد العربية بالتطور الديمقراطى على الصعيد العالمى ، الذى يعد أحد أبرر سمات العصر الراهن .

ولذلك يظل مستقبل الديمقراطية فى هذه المنطقة رهناً بالتفاعلات الداخلية لكل بلد قبل أى شىء آخر ومعنى هذا أنه يصعب تصور تنامى التطور الديمقراطى أفقياً ورأسياً بدون تحول الديمقراطية إلى قضية شعبية ، ومن ثم إلى حركة اجتماعية تتجاوز الاطار النخبوى الذى تدور فيه غالبا حتى الآن . ومن هنا أهمية ماسبقت الاشارة إليه عن تأثير أزمة الخليج على الحركة الشعبية فى بعض البلاد العربية . وربما يقتضى ذلك تغييراً جوهرياً فى بناء وأداء الأحزاب والجمعيات والنقابات والمنظمات الأهلية . فجميعها يعانى قصوراً شديداً يقود إلى العجز عن استنهاض الجماهير . فهى تتسم بضمور فى عضويتها بدرجات مختلفة ، وبافتقاد الديمقراطية داخلياً وهيمنة شخوص أو نخب ضيقة على مقدراتها . ولعلنا نعطى قضية الديمقراطية داخل هذه المؤسسات اهتماما خاصاً . فغيابها أو ندرتها مما لا يطمئن الجمهور على امكانية وجود نمط أفضل لممارسة السلطة مما تقدمه أنظمة الحكم كما أن الديمقراطية داخل هذه المؤسسات تدعم كفاءتها وتحولها إلى مؤسسات شعبية لكونها تشجع الجمهور على الانضمام إليها أو التفاعل الايجابى معها .

وإذا راجعنا خبرات الثورة الديمقراطية فى أوروبا الشرقية ، فمن الضرورى أن نتوقف عند الدور الذى قام به اتحاد نقابات « تضامن » البولندى منذ بداية الثمانينات ، حيث تمكن من تحويل مشروعه إلى حركة اجتماعية واسعة تمثل المسألة الديمقراطية محورها الرئيسى .

وتثير قضية التطور الديمقراطى ، فى هذا الاطار ، تساؤلاً ، مطروحا فى الفكر العربى منذ فترة طويلة ، وهو مدى إمكانية بناء الديمقراطية الكاملة فى غياب متطلباتها الثقافية والاقتصادية ـ الاجتماعية .

فالاتجاه السائد فى هذا الفكر يعطى الأولوية للعمل على توفير هذه المتطلبات . فيشيع الاعتقاد فى أن الديمقراطية تفترض إطاراً ثقافيا يتمثل فى عدد من القيم مثل العقلانية والحرية الفردية والتسامح . ولذلك جرى تفسير اخفاق التجارب شبه الديمقراطية التى عرفتها بعض البلاد العربية فى الربع الثانى من القرن الحالى أساساً بالافتقار لهذا الاطار الثقافى نتيجة سيادة الثقافة التقليدية .

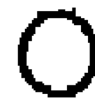
وعلى الصعيد الاقتصادى ـ الاجتماعى يوجد اعتقاد فى أن الهوة الاجتماعية الواسعة ، ومايرتبط بها من تفشى الفقر ، تحول دون بناء الديمقراطية . فهى تعنى اعداداً متزايدة من الناس ، وتؤدى إلى تزايد عدوانية الدولة نتيجة شعورها بالخطر الاجتماعى ومن ثم إصرارها على الاحتفاظ بقدرات قمعية واسعة والتسلح بأنظمة قانونية تيسر لها ممارسة القمع .

ورغم أن هذا التوجه يبدو منطقياً ، إلا أنه لا يولى عناية كافية للخبرة التاريخية للتطور الديمقراطى فى مناطق أخرى من العالم . فتفيد هذه الخبرة فى الغالب الأعم بأن التطور الديمقراطى لم يتوقف على التوفر المسبق لهذه المتطلبات ، التى تحققت فى مجرى التطور نفسه . ولعل الخبرة الأوروبية مصداق لذلك . فلم يكن الاطار الثقافى الملائم للديمقراطية متوفراً فى أوروبا الخارجة من العصور الوسطى محملة بقيم الاستبداد الاقطاعى والحق الالهى فى الحكم والطاعة السلبية . ولم يحدث التحول عن هذه القيم إلا تدريجياً ، حيث ظهرت القيم المرتبطة بالحكم الارستقراطى

والملكية المقيدة قبل أن تبرز القيم الديمقراطية الحديثة التي اقتضى ترسيخها فترة طويلة لم يأخذ التطور فيها شكل الخط البياني الصاعد دائماً . وخارج أوروبا نقدم تجربة الهند مثالاً آخر أكثر دلادلة واجدى بالمقارنة على الصعيدين الثقافى والاقتصادى ـــ الاجتماعى معاً .

ولا يعنى ذلك أننا ندعو إلى التقليل من أهمية متطلبات الديمقراطية .
فالتطور الثقافى يحتاج إلى حد أدنى من حرية الفكر والتفكير والتعبير والبحث .
والتنمية بما تنطوى عليه من تضحيات تقدمها الطبقات الشعبية تقتضى توفير الاحساس بالرضاء عن النظام السياسى وبالقدرة على تغييره والتأثير عليه .

المطلوب إذن هو أن نتجاوز العلاقة السببية ذات الاتجاه الواحد بين الديمقراطية ومتطلباتها ، وأن نمضى فى تبين جدلية هذه العلاقة بحيث ندرك أن التطور الديمقراطى هو عملية تبدأ بالعمل من أجل بناء حركة اجتماعية ينخرط فيها الجمهور . وفى هذا الاطار يساعد السعى إلى الديمقراطية على رفع الوعى وشحذ الهمم وتعبئة الطاقات من أجل التنمية . وإذا كان بناء الحركة الاجتماعية الديمقراطية هو نقطة الانطلاق ، فلينصرف الجهد إلى تطوير بنية وأداء مؤسسات المجتمع أولاً لتغدو مؤسسات شعبية حقاً .. وهكذا تبدأ مرحلة « الألف ميل » فى بعض البلاد العربية وتتواصل فى بعضها الآخر وفقاً لمستوى التطور الديمقراطى المتحقق فى اللحظة الراهنة .



الأمن والهوية والسياسة فى العالم العربى بعد أزمة الخليج : مقدمة فى أزمة الأمن

د . جهاد عوده
خبير بمركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

أولا : خلفيات لأزمة الأمن القومى العربى

جاءت أزمة الخليج لتطرح قضية الأمن العربى هذه المرة من منظور جديد ، فقد اعتدنا فى العالم العربى على تناول قضية الأمن فى العالم العربى من منظورين : الأول منظور الهوية ، وذلك حيث ربط تحقيق الأمن العربى بمدى اشباع قيم العروبة وتجسدها فى الواقع اليومى المعاش وفى السياسات العامة فى مجالات الثقافة والاتصالات والسياسة الخارجية . أما الثانى فهو منظور المصلحة الدولية ، حيث سيطر الاعتقاد بأن المصالح الجوهرية العربية هى فى الأساس ومن حيث تكوينها متعارضة مع مصالح الدول الكبرى . فأصبحنا ننظر إلى العالم الخارجي باعتباره محلا للفرص والقيود التى تفرض علينا تحالفات دولية مؤقتة وماكان علينا إلا أن نمارس الصراع والتعاون الدوليين بغرض تعظيم الفرص المتاحة لتحقيق أهداف نراها متصلة بالوحدة العربية وبتحجيم الآخرين من التدخل فى شئوننا الداخلية . بعبارة أخرى كان الأمن فى العالم العربى متصلا فى المقام الأول بقُدرة الدول العربية سواء بشكل فردى أو جماعى على الحفاظ على الاستقلال باعتباره اشباعا للهوية والوجود العربيين من ناحية وعلى ممارسة الصراع والتعاون الدوليين بغرض تحجيم

المصالح الخارجية .

وهذا التوجه والذى سيطر على تفكيرنا القومى وصاغ توجهاتنا العربية يقوم على مبدأين أساسيين فى الرؤية : أولا : عدم الانتماء العضوى للنظام الدولى ، فهذا النظام قد تشكل فى غيبتنا وعلى اعتبار أننا مستعمرات . فنحن بالنسبة إلى هذا العالم موجودين به ولكننا لسنا منه ولا ننتمى إليه فكريا أو تاريخيا . وربما كان هذا المبدأ هو المحرك وراء رؤية القوتين الأعظم باعتبارهما جوهريا ضد مصالحنا فى تحقيق الوحدة والأمن العربيين . وثانيا : الاحساس العميق بضرورة خلق نظام عربى للقوة والثقافة يسمح لنا بتشييد مجال للحركة المستقلة عن العالم . ومن هنا جاء الاصرار العربى الدائم على فكرة عروبة التحرك الدولى للدول العربية والسعى وراء تأمين مصادر القوة العربية والعمل على إدانة أى علاقات خاصة بين الدول العربية ودول أجنبية سواء من الشرق أو الغرب .

فى هذا الاطار كان الأمن العربى يمارس وفق المبادىء والشروط الخاصة لما يعرف فى نظرية المباريات بمباراة البلطجى **Bully Game** وذلك حيث كان العالم الخارجى بقواه العظمى يمثل البلطجى والعالم العربى يمثل الشخص الذى يسعى للافلات من القيود التى يفرضها عليه هذا البلطجى سواء تارة بمسايرته وتارة أخرى بالصراع المحدود معه . وكانت هذه المباراة تزداد فى التعقيد يوما بعد يوم فى ضوء تعدد اللاعبين العرب وتعدد اللاعبين الأجانب وفى ضوء تغير مصالح الأطراف العربية . ومع ازدياد تعقيد هذه المباراة وخاصة فى ضوء ازدياد ارتباط ماهو خارجى ولا يمتلكه العرب من حيث موارد القوة وادواتها بما هو داخلى فى الحكم والأيديولوجية والثروة فى البلاد العربية انتهى العالم العربى إلى التمزق بين منهجين فى التعامل مع العالم الخارجى : أولهما منهج المسايرة والالتحاق ، وثانيهما منهج الصراع والمواجهة . وانعكس كلا المنهجين على خطط التنمية وسياسات الدفاع للدول العربية . وأدى هذا

الاختلاف فى المنهج بين الدول العربية إلى ازدياد التوتر العربى العربى ، الأمر الذى أصاب المنظمة العربية الاقليمية بالشلل التام واضحت عاجزة على تحقيق تنسيق استراتيجى أعلى يخدم الأهداف العربية الكبرى . وبالتالى انصرف إلى الاهتمام فى السنوات الأخيرة قبل حرب الخليج إلى تنقية الأجواء العربية بغرض توفير حد أدنى من الجو الصحى للتعامل والتنسيق الاستراتيجى بين الدول العربية .

ولم يكن هذا التمزق العربى الناتج عن تعقيد مباراة الأمن العربى نابعا من العجز العربى عن العمل المشترك فقط ولكن والأهم فى اعتقادى أن ذلك كان نابعا من الاحباطات العربية المتتالية فى تحقيق انتصار دولى يسمح للعرب بتوفير شروط للحركة الدولية المستقلة ومن سرعة التغيرات البنائية فى النظام الدولى والحى اتسمت بالتغير السريع فى موضوعات الصراع والتعاون الدوليين . فالهزيمة العربية فى ١٩٦٧ أمام اسرائيل يمكن اعتبارها البداية الكبرى لسلسلة من الاحباطات الدولية العربية . هذا فى الوقت الذى كان العالم يتغير فيه بسرعة شديدة حيث اصبحنا مع السبعينات نشاهد انهيار عالم الخمسينات والذى تشكلت فيه قيم الأمن القومى العربى . ففى خلال عشرين عاما من ١٩٧٠ حتى ١٩٩٠ تغير العالم اقتصاديا واستراتيجيا بشكل ازدادت معه تعقيدات وتكاليف تحقيق انتصار دولى عربى ، بل والأهم من ذلك أصبحت مباراة البلطجى التى اعتاد العالم العربى التعامل من خلالها مع العالم غير مجدية فى تحقيق انتصار عربى .

فقبل أزمة الخليج واجه العرب نتيجة لهذه التغيرات الدولية السريعة والبنائية التهديد بالفناء الاستراتيجى وذلك بمعنى ازدياد التهميش الاستراتيجى العربى فى تسيير المقدرات الدولية . وتمثل هذا التهديد بشكل محدد فى تمزق الوحدة الاستراتيجية لمنطقة المشرق العربى . فالمنطقة الممتدة من شرق السويس حتى الخليج العربى تعبر عن مناطق استراتيجية مستقلة نسبيا عن

بعضها البعض بل وفى كثير من الأحيان جاءت كتعبير عن تعمق التوتر الاستراتيجى بين الفرقاء العرب بهذه المنطقة . فعرب الخليج كانوا ذا مكانة استراتيجية أكبر فى النظام الدولى من عرب الرافدين والهلال والخصيب . ومثال ذلك أنه خلال الثمانينات لم تر القوى الفاعلة فى النظام الدولى أى خطر على الاستقرار الدولى من الحرب الأهلية اللبنانية أو الحرب العراقية الايرانية ، بينما كانوا يسارعون بالتدخل إذا رأوا تهديدا لدول الخليج وتمثل ذلك جليا فى رفع العلم الأمريكى على السفن الكويتية . قبل أزمة الخليج لم يعد المشرق العربى مسرحا واحدا تتأثر أجزاؤه لما يحدث لبعضها .

أيضا عانى العرب من عدم امتلاك مصادر القوة الدولية المتعلقة بالثورة الصناعية الثالثة . فقد امتلك العرب الايديولوجية خلال الخمسينات والستينات . والبترول وعوائده خلال السبعينيات كان يمثل مصدرا للقوة الدولية . ولكن مع الثمانينات أصبحت القوة الدولية متمثلة أساسا فى القدرة على تحقيق التكنولوجيا الراقية . وأنه إذا كان العرب خلال الثمانينيات قد انغمسوا فى شراء منتجات هذه التكنولوجيا الراقية سواء من سلاح أو بضائع استهلاكية . فان عدم توافر القدرة لديهم على انتاج هذه التكنولوجيا أدى إلى تدهور مكانتهم الدولية . وربما ارتبط بذلك العجز كسبب له عجز أكبر للقدرة العربية على حسم القضايا المجتمعية بغرض مسايرة التقدم العالمى . فلازلنا نصارع قضايا واشكاليات السلطة والهوية والانتاج المجتمعى ، ولا نفتأ من حين إلى آخر بالانشغال بقضايا ليس من ورائها إلا اضاعة الجهد وتشتيت التركيز المجتمعى . وانعكس ذلك بالسلب على تنمية القوة البشرية العربية بل ودفعها للهروب .

وزيادة على ماسبق عانى العرب من انخفاض القيمة الاستراتيجية الدولية لجهودهم الجماعية سواء فى إطار منظمتهم الاقليمية الأولى ، جامعة الدول العربية ، أو فى اطار المنظمات الدولية الفنية مثل الأوبك وخلافه . الأمر الذى

عكس تدهوراً فى القيمة الجيوبولوتيكية للعالم العربى . فشاهدنا تحولا من دول الخليج إلى العمالة الآسيوية لارتفاع انتاجيتها عن العمالة العربية ، كما شاهدنا افقارا اقتصاديا لموانىء كانت تعتمد على ريع موقعها الجغرافى فى التجارة العالمية مثل ميناء عدن ، كما سجل حجم الاستثمارات الأجنبية انخفاضا كبيرا وعزوفا عن العالم العربى بالمقارنة مع المناطق الأخرى كجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية .

كل ذلك عنى قبل أزمة الخليج أن الأمن القومى العربى كان يعانى أزمة عميقة تتمثل أساسا فى أن المباراة التى اعتاد أو فضلها لتحقيق أمنه من خلالها أصبحت ممارستها تزيد من الفرقة العربية وتعمل على تعميق التخلف الاستراتيجى العربى وتبعده عن التطور العالمى .

ثانيا : خبرات أزمة الخليج :

جاءت أزمة الخليج لتجسد أزمة الأمن والهوية والسياسة العربية أبلغ تجسيد ، ولتطرح من ناحية أخرى على العالم العربى تحديات جديدة يجب على العالم العربى الانتباه اليها ومواجهتها إذا كان له أن ينهض ويعمل على مسايرة التطور العالمى .

يمكن تحديد خبرات أزمة الخليج فى ثلاث مجموعات من الدروس ، أولها يتعلق بالقيم المنظمة للأمن والسياسة العربيين ، وثانيها يتعلق بممارسة القوة الدولية . وثالثها يتعلق بالآليات والديناميات السياسية فى العالم العربى .

بالنسبة إلى القيم المنظمة للأمن والسياسة عكست أزمة الخليج مدى انهيار الثقة بين الدول العربية . فقبل الأزمة كانت الثقة موجودة على الرغم من محدوديتها ، إلا أنها كانت موجودة وخاصة فى مجال حل الصراعات العربية العربية سواء من خلال الوساطة التى تقوم بها دولة عربية ما أو آليات جامعة

الدول العربية . فالثقة فى التكاتف العربى فى وقت المحن أو وجود قواعد لتنظيم الصراعات العربية العربية أصبحت من خبرات الماضى . وانعكس هذا الانهيار ليس فقط فى الاجتياح العراقى وضمه لدولة الكويت ولكن وبشكل أهم فى عجز جامعة الدول العربية على اتخاذ قرار يتسم بالاجماع ضد العراق وفى تفضيل دول الخليج المساعدة العسكرية الدولية وفى عدم الانصياع العراقى لفكرة الحل العربى بل وتفضيله خلال الحرب مبادرة سوفيتية على مبادرات عربية كثيرة وجهت إلى العراق قبل الحرب .

وترتبط بهذه الخبرة الجديدة خبرتان هامتان وهما المتعلقتان بقيام دول عربية باعطاء اسرائيل شرعية للدفاع عن نفسها من ناحية وباعطاء دول الخليج من خلال مؤسسة القمة العربية شرعية الاستعانة بقوات أجنبية للدفاع عن أراضيها من ناحية أخرى . وهاتان الخبرتان جديدتان تماما على مستوى قيم الأمن العربى . حيث أديتا إلى توليد مبدأين هامين سوف يصبحان من المبادىء المنظمة للأمن والسياسة العربية فى مرحلة مابعد أزمة الخليج . أولهما شرعية الحاجات الأمنية لدول الجوار وذلك بمعنى أن دول الجوار رغم العداء العربى لها إلا أنه يجب ألا يفهم على أنه عداء تام . وثانيهما أن الحاجات الأمنية للدول العربية لا يمكن اشباعها بصفة كاملة فى داخل نظام القدرات العربية .

أيضا من القيم الجديدة التى لوحت بها أزمة الخليج هى أهمية فكرة العدالة الاجتماعية على المستوى الاقليمى فى صياغة توجهات الأمن والسياسة للدول العربية . فانكسار الاجماع العربى جاء كنتيجة لأسباب عدة منها فكرة التقسيم الطبقى بين الدول العربية ، بين دول الثروة البترولية ودول الفائض البشرى . هكذا لم يعد الاجماع العربى ملتفا حول مبادىء متعلقة بالصراعات الخارجية سواء مع دول الجوار أو الدول الكبرى فى النظام الدولى . ولكن أصبح بسبب أزمة الخليج من أسباب الاجماع العربى يأتى الشعور بأن تتحقق العدالة الاجتماعية بين الدول العربية فى الثروات . وهذه القيمة الجديدة كأساس من

أسس الاجماع العربى تطرح على الأمن العربى تحديين جديدين . أولهما يتعلق بما تساهم به من تعميق للقطرية بين دول الخليج وربما دول الفقر العربى وثانيهما تعميق فكرة ومبدأ التبادل فى المصالح بين الدول العربية . الأمر الذى قد يعمل على تحجيم متزايد للشعور أو المصالح القومية العامة التى من الصعب تحقيقها من خلال التبادل العربى العربى .

أما بالنسبة لممارسة القوة الدولية فأزمة الخليج تعطى إشارات جديدة للعالم العربى . منها أهمية المنظمة الدولية ، الأمم المتحدة ، فى السياسة الدولية . ويرتبط بذلك الوعى بأن هذه الأهمية تعكس فى جزء كبير منها مدى السيطرة الأمريكية الاستراتيجية على السياسة الدولية . فالأمم المتحدة لم تعد مكانا للعالم الثالث يمكن من خلاله تعظيم قدراته الدولية . بل أضحت آلية هامة من آليات فرض القواعد الدولية على دول العالم الثالث .

أيضا ، أصبح من المؤكد نتيجة أزمة الخليج أنه لا توجد دولة واحدة فى العالم تمتلك وتحتكر كافة مصادر القوة الدولية من اقتصادية واستراتيجية وتكنولوجية . فالحرب فى الخليج تمت بنجاح لتعاون بين دول امتلك كل منها ناصية قدرة من هذه القدرات . هذا مع التسليم بالسمو النسبى للقدرات الاستراتيجية فى حالة الصراع . فالأئتلاف الدولى فى جوهره يمكن فهمه على اعتباره تجميعاً للقوة الدولية الشاملة . وهو بالتالى يختلف تاريخيا عن ائتلافات دولية حدثت فى القرن التاسع عشر وخلال الحرب العالمية الثانية . فالغرض من الأئتلاف الدولى فى حرب الخليج لم يكن فقط مجرد تعظيم للقوة الدولية ولكن والأهم هو تحقيق للقوة الشاملة الدولية . وهذا عكس فى جزء كبير منه مدى ماأصاب النظام العالمى للقوة من تغيرات بنائية .

وربما أهم الخبرات المتعلقة بممارسة القوة الدولية هى أنها لم تعد تمارس كشكل من أشكال توازن القوى الدولى بين العملاقين ، الولايات المتحدة

والاتحاد السوفيتي . فأزمة الخليج أوضحت تماما نهاية مبدأ اعتاد العرب على ممارسة صراعاتهم الدولية من خلاله وخاصة ضد اسرائيل ألا وهو تصعيد الصراع الاقليمي وربطه بالصراع الدولى بين القوتين العظميين . وربما يعكس انتهاء هذا المبدأ تحجيماً للقوة السوفيتية على المستوى العالمي واقتصارها على مجالات استراتيجية مختارة . وهذه الاشارة هى تطور جديد فى انماط الصراع الدولى وفى الامكانيات المتاحة أمام الدول الصغرى فى ممارسة الصراع الدولى .

أما بالنسبة لآليات وديناميات السياسة العربية لحرب الخليج فقد أوضحت مدى ضعف قوى الاسلام السياسى كقوى اقليمية على المستوى الاقليمى . فقد عجزت قوى الاسلام السياسى من الارتفاع إلى مستوى الأزمة الدولية والعمل على حلها من خلال الوساطة . كما ساهمت حرب الخليج فى تسييس قطاعات شبابية واسعة فى انحاء العالم العربى . هذا فضلا على ماعملت به من جعل دول عربية اعتادت أن تكون على هامش التفاعلات العربية فى بؤرة الرأى العالم العربى . هذا فضلا على ماطرحته من تزايد احتمالات تحالف التيار القومى مع التيار الدينى الراديكالى على مستوى الشارع السياسى . وقد طرحت أزمة الخليج أهمية الخيار الديمقراطى فى الحكم كوسيلة من وسائل التعبئة من ناحية وكأسلوب من أساليب تخفيف الضغوط الاجتماعية المفجرة للاستقرار .

وعلى مستوى العلاقة بين الدول شاهدنا انزواء القضية الفلسطينية كمحدد أساسى للتفاعل العربى . حيث أصبح التفاعل يتم من خلال افكار الأمن والتعاون الاقتصادى . وربما كان اعلان دمشق خير مثال لهذا التوجه الجديد القائم على التبادل للمصالح . كما أصبحت قضية السلام والحرب مع اسرائيل من القضايا المرتبطة بشكل عضوى بقضايا الاستقرار فى المنطقة ككل . هذا مع نمو مصالح لدول الخليج فى حدوث سلام على الجبهة العربية الاسرائيلية .

ثالثا : من هنا نبدأ

والآن يصبح السؤال ماهو الطريق لتحقيق الأمن العربى وخاصة فى ظل قصور النظام السابق على أزمة الخليج وماولدته الأزمة والحرب من نتائج لها الكثير من الآثار الضارة على القضايا العربية .

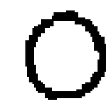
من خبرات النظام العربى قبل الأزمة وخبرات الأزمة يمكن القول بمجموعة من المحددات لابد من أخذها فى الاعتبار عند التفكير فى مستقبل الأمن والسياسة فى العالم العربى بعد حرب الخليج . أولها أن مبدأ الاعتماد المتبادل سواء بين الدول العربية والخارج أو الدول العربية بعضها مع بعض أصبح مبدأً هاماً لا يمكن تجاهله . وثانيها ، أن العالم العربى لا يستطيع التفاعل مع بعضه البعض بشكل يسمح بنمو الشعور العربى والتكامل العربى مع غياب نظام اقليمى للمسئولية . وثالثها ، أن القوة العالمية لا تمارس بشكل كفء إلا من خلال آليات جماعية التنظيم . ورابعها ، أن شروط الحركة الفاعلة للدول فى اطار النظام الدولى الجديد مرتبطة بمدى التنافسية الاقتصادية لهذه الدول ومدى قدرتها على الحلول الدبلوماسية لصراعاتها . وخامسها وأخيرا ازدياد الوعى الاستراتيجى العالمى والعربى بمدى استراتيجية الموارد الاقتصادية وانتشار الصراعات ذات الحد المنخفض من العنف .

فى ضوء هذه الخبرات يصبح الأمن القومى العربى فى حاجة إلى بناء ادراك جديد لقضايا الأمن أو بعبارة أخرى يصبح فى حاجة إلى اقامة مباراة جديدة يمكن من خلالها ممارسة تحقيق أمنه . والمقترح هنا فى ضوء المحددات السابقة هو العمل على اقامة مباراة جديدة يمكن تسميتها بمباراة التفاعل الاستراتيجى . وهذه المباراة ليس المقصود بها أن تكون للتفاعل بين العالم العربى من ناحية والآخرين من ناحية أخرى فقط ولكن أيضا لكى تنظم التفاعل بين وحدات العالم العربى ذاته سواء أكانت دولا أو جماعات أو طوائف .

وهذه المباراة من التعقيد بمكان بحيث أنه لا يمكن للدول العربية ممارستها بشكل يضمن حداً أدنى من الفوز بالمنافع إلا فى ضوء توافر شرطين أساسيين :

أولا ، انتشار الثقة بين القيادات العربية بين بعضها البعض من حيث ارساء تقاليد للثقة والتشاور القائم على فهم الظروف المختلفة والتى تحكم حركتهم فى الداخل والاهداف الخاصة بكل منهم ، ثانيا : التعهد المشترك بالديمقراطية فى بلادهم مع العمل على تكثيف التشابك العربى على مستوى القطاعات والشعوب .

فى اطار هذه المباراة وعند توافر هذين الشرطين يمكن تحديد الأمن العربى ليصبح أداة لضمان بعدم تطور الواقع بشكل يدفع إلى استخدام العنف أو النزاعات المسلحة كأداة للتغيير . فالأمن الناجح فى المنطقة العربية يجب أن يفهم باعتباره مجموعة من الأدوات والاجراءات والترتيبات بغرض تنظيم ممارسة الصراع والتغيير بين وداخل دول المنطقة . فالأمن يجب أن يكون اطارا للتحول للديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، والمنافسة السلمية بين الدول . بهذا المفهوم لا يصبح الأمن قائما على تحديد مسبق للعدو ولكن يكون تحديده وفق مدى مايساهم به من عرقلة لنمو الديمقراطية والعدالة وتقرير المصير والرخاء بالمنطقة .



تعقيب (١)

د . زاهى بشير المغيربى
استاذ العلوم السياسية جامعة قاريونس

ترتبط قضية الأمن وحقوق الانسان العربى إرتباطاً وثيقاً بقضية الديمقراطية والتى تعتبر أهم القضايا والمشاكل التى تواجه الوطن لكونها المحور الأساسى الذى يتوقف عليه حل المعضلات والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تواجه هذه الأمة .

ومن خلال هذا التعقيب سنحاول طرح مجموعة من القضايا والأفكار للنقاش والحوار :

أولا : أن أزمة الأمن العربى تتجسد فى الانفصال بين المفاهيم النظرية للأمن العربى وقضاياه واستراتيجياته من ناحية ، وبين الممارسات الفعلية للقيادات السياسية وصانعى القرار السياسى فى أقطار الوطن العربى من ناحية أخرى . إن المعضلة الحقيقية التى يمر بها الأمن العربى تتحدد فى أن الاهتمامات الرئيسية بقضايا الأمن القومى تكاد تنحصر بين الأكاديميين والمحللين البعيدين عن مراكز صنع القرار فى الوطن العربى ، إلى جانب إنخفاض درجة الارتباط والتفاعل والتأثير بينهم وبين صانعى القرار السياسى فى الوطن العربى . إن الحديث عن استراتيجيات الأمن القومى العربى لا يعنى قيامنا بتحليل استراتيجيات قائمة بالفعل من حيث أبعادها ومراميها ، أساليبها ووسائلها ، عناصر قوتها وأوجه قصورها . إن تحليل ومناقشة استراتيجيات الأمن العربى لا تدور فى اطار ماهو واقع وكائن بالفعل ، ولكنها تدور فى اطار مايجب أن يكون ويغلب عليها الطابع النظرى التجريدى التوصيفى .

من ناحية أخرى ، فإن واقع السياسة العربية يختلف تماماً عما يجب أن يكون ، فالأقطار العربية تفتقد المنظور الاستراتيجي الواحد لمعالجة قضايا الأمن القومي العربي ومواجهة الأزمات التى يتعرض لها ، ولقد كشفت أزمة الخليج بشكل صارخ سيطرة المفاهيم القطرية حول الأمن ، وبينت بجلاء تعدد استراتيجيات تحقيق هذا الأمن وعدم توافقها . ولعل من أهم النتائج والدروس المستفادة من أزمة الخليج هى عدم وجود منظور إستراتيجى عربى موحد ، وغياب خطة مشتركة لمواجهة أية أزمة قد تتعرض لها المنطقة ، واتضح ذلك من تذبذب وعدم وضوح واختلاف مواقف الأقطار العربية من هذه الأزمة . إلى جانب ذلك ، فإن الأزمة كشفت فشل التجمعات الاقليمية العربية فى التنسيق بين أعضائها لإتخاذ سياسات موحدة ومنسقة تجاه الاجتياح العراقى للكويت ومضاعفاته ، فلقد تباينت وتناقضت مواقف دول إتحاد المغرب العربى ومجلس التعاون العربى بين معارض ومؤيد ومهادن وصامت .

إن الأحداث الأخيرة فى منطقة الخليج العربى تعكس بجلاء الهوة الكبيرة بين التصورات والتحليلات النظرية المجردة لمفهوم الأمن القومى العربى وإستراتيجيات تحقيقه ، وبين واقع الممارسة الفعلية للنظم العربية التى تعكس عدم وضوح التفكير الاستراتيجي لديها وإختلاف خططها وإرتباطاتها ومصالحها وإهتماماتها والتى تدور فى إطارات قطرية ضيقة أو فى إطار الارتباط بالقوى الأجنبية الخارجية ، مما ينعكس بصورة سلبية على استراتيجيات وأهداف ومتطلبات الأمن القومى العربى .

إذن ، هذه هى المعضلة الحقيقية لمفاهيم الأمن القومى العربى ، والتى تتلخص فى أنها لم تتجاوز مستوى التصورات النظرية والتطلعات لدى مجموعة من الباحثين والمنظرين و لم تتحول إلى حقيقة إستراتيجية واضحة ، وخطط وبرامج محددة لدى صانعى القرار السياسى فى الأراضى العربية . وفى رأينا ، فإن ذلك يعكس غياب البعد الديمقراطى عند تناول قضايا وهموم الأمن القومى العربى ، فالتفاعل

الديمقراطى والحوار الحر المفتوح حول سياسات وإستراتيجيات قضايا الأمن القومى العربى يكاد يكون معدوماً ، بينما تعكس السياسات الفعلية والممارسات العملية أهواء ومزاجات ونزوات صانعى القرار السياسى العربى وتقلبات السياسة العربية .

إن الورقة التى أمامنا والتى تحاول أن تحلل لنا أبعاد أزمة الخليج وتأثيراتها على الأمن العربى ، وأن تقدم بعض التصورات حول مايجب أن يكون عليه الفعل العربى تجاه مضاعفات هذه الأزمة ونتائجها ، إلى جانب غيرها من الدراسات والأبحاث حول الأزمة التى سيقدمها لنا مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية العربية ، لن يكون لها التأثير المرجو ولن تحقق الهدف المنشود مالم يتم توظيفها فى تحديد إستراتيجيات وأهداف الأمن القومى العربى على المستوى التطبيقى ، ومالم يحدث التفاعل الديمقراطى بين هذه المراكز وبين عملية صنع القرار السياسى فى الأقطار العربية .

ثانيا : إن ورقة « مستقبل الديمقراطية وحقوق الانسان فى العالم العربى » تطرح مجموعة من القضايا المثيرة للجدل والتى يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ ـــ أنه من الضرورى التفريق بين مفهوم الديمقراطية وبين الاجراءات والترتيبات والكيفية التى يتم بها تطبيق هذا المفهوم . فالديمقراطية ، وهى كلمة إغريقية الأصل ، تعنى حرفياً « حكم أو سلطة الشعب » ، فهى تعنى أنه يجب أن يتمتع جميع أفراد المجتمع بحق المشاركة فى الأمور التى تمسهم وإتخاذ القرارات حيالها ، ومن هنا فإن الديمقراطية تعنى كيف يتم إتخاذ القرارات السياسية والوسائل والاجراءات التى يشارك أفراد المجتمع من خلالها فى إتخاذ هذه القرارات .

وعلى الرغم من أن مفهوم الديمقراطية يرتبط عادة بالكيفية التى تتم بها عملية إتخاذ القرارات العامة ، إلا أنه يرتبط كذلك بمحتوى هذه القرارات . بعبارة أخرى ، فالديمقراطية لا تتضمن فقط عملية إتخاذ القرارات السياسية العامة ، بل تتضمن أيضاً نتائج هذه العملية . والافتراض الأساسى لذلك أنه إذا شارك عدد

كبير من الأفراد فى إتخاذ قرارات السياسة العامة ، فإن هذه القرارات سوف تحقق الحرية والمساواة والعدالة لمعظم المواطنين ، فمفهوم الديمقراطية يرتكز على إفتراضات معينة حول الطبيعة الانسانية ، أهمها أن الانسان العادى يملك من الرشد والعقلانية مايمكنه من توظيف نفوذه السياسى من أجل تدعيم قيم الحرية والمساواة والعدالة .

ورغم وجود إتفاق عام بين المفكرين على مر العصور حول الخصائص العامة المرتبطة بمفهوم الديمقراطية ، إلا أن هناك اختلافات فى الرأى حول بعض الأمور المحددة المتعلقة بهذا المفهوم . فعلى سبيل المثال يوجد خلاف حول كيفية تحديد مفهوم مشاركة المواطن العادى فى وضع السياسات العامة ، فهل يكفى أن يقوم المواطن العادى بإختيار من يقوم بوضع هذه السياسات ؟ أو هل يجب أن يكون للمواطنين تأثير مباشر على محتوى هذه السياسات ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فما هو مدى هذا التأثير ؟ ماذا تعنى كلمة المساواة ؟ هل تعنى المساواة السياسية أو المساواة القانونية أو أية مساواة ؟ ماهو مدى درجة عقلانية ورشد المواطن العادى ؟ هل يجب أن يكون المواطن العادى قادراً على تحديد نوع السياسة التى تحقق درجة أكبر من الحرية والمساواة فى المجتمع ؟ أو هل يكفى أن يقوم بالاختيار بين بدائل للسياسات العامة يقوم بتقديرها آخرون ؟

يتبين لنا مما سبق أنه على الرغم من وجود مفهوم عام متفق عليه لكلمة الديمقراطية ، فإن هناك إختلافاً حول الاجراءات المحددة المتعلقة بتطبيق هذا المفهوم . ومن هنا فإن الباحثين السياسيين يميزون بين ثلاثة أنواع من التطبيقات لمفهوم الديمقراطية ، وهى الديمقراطية المباشرة والديمقراطية غير المباشرة والديمقراطية شبه المباشرة . ومن هنا فإنه نظرياً ، وتاريخياً ، وعملياً ، فإن النموذج الديمقراطى الذى تقدمه لنا الورقة ليس هو النموذج الوحيد للتطبيق الديمقراطى .

٢ ــ تستند فكرة النظام التمثيلى أو الديمقراطية النيابية غير المباشرة على أنه من خلال العملية الانتخابية يستطيع المواطن العادى تحديد السياسات العامة للمجتمع

وذلك عن طريق إنتخابه لنوابه الذين يقومون بترجمة رغبات المواطنين وتنفيذ السياسات العامة التى انتخبوهم لتطبيقها ، وإفتراض أن المواطن العادى يستطيع التأثير على السياسة العامة من خلال العملية الانتخابية يتطلب توافر شروط محددة :

ـــ أن يكون المواطنون (الناخبون) مهتمين وعلى دراية بقضايا السياسة العامة .

ـــ أن يقوم المرشحون المتنافسون بتقديم بدائل متعددة وواضحة للسياسات العامة التى سينفذونها .

ـــ أن تكون درجة مشاركة المواطنين فى العملية الانتخابية مرتفعة وفعالة .

ـــ أن يكون المرشحون الفائزون ملزمين وملتزمين بتنفيذ وعودهم الانتخابية وبمواقفهم التى حددوها تجاه القضايا العامة .

يتضح من هذا أن مجرد وجود آليات وترتيبات النموذج الديمقراطى التمثيلى فى بعض أقطار الوطن العربى لا يعنى بالضرورة وجود تطبيق فعلى وممارسة عملية لمفهوم الديمقراطية ، حيث أن جميع الشروط السابقة أو معظمها لا تنطبق على الأقطار العربية المطبقة لهذا النموذج . ويعكس هذا المشكلة العامة المتعلقة بالربط بين أشكال مؤسسية معينة وبين وجود وأداء وظائف وفعاليات معينة والتى عانت منها الدراسات السياسية المختلفة . فالعبرة ليست بوجود المؤسسات والمواثيق وإعلانات حقوق الانسان ، ولكن بمدى تطابقها وإتساقها مع الممارسة الفعلية فى الواقع السياسى ، ولعل إعلان الاستقلال الأمريكى وما احتواه من قيم تؤكد على حقوق الانسان والحرية والمساواة يعطينا مثالاً واضحاً لذلك ، فلقد انقضت أكثر من ثمانين سنة على هذا الاعلان قبل أن يتم إلغاء الرق ، ومرت مائة سنة أخرى قبل أن ينال المواطن الأمريكى الأسود حقوقه المدنية والسياسية . أما عن الوضع فى الأقطار العربية فى هذا الاطار ، فحدث ولا حرج .

٣ ـــ إن مستقبل الديمقراطية فى الوطن العربى يرتبط إرتباطاً وثيقاً وجدلياً

بمجموعة من المحددات والعوامل ، وأن معالجة قضية الديمقراطية فى الوطن العربى تتطلب البحث عن الأسباب الحقيقية والجوهرية التى تعرقل بناء المجتمع الديمقراطى فى الوطن العربى بدلاً من الاكتفاء بالتركيز على المظاهر الخارجية لهذه المشكلة والتى تتمثل فى سيطرة أفراد أو فئات قليلة على تقاليد السلطة فى أقطار الوطن العربى وممارستهم للقمع والعنف السياسى وعدم سماحهم للرأى المعارض بأن يعبر عن نفسه . إن هذا كله هو نتاج للسبب الرئيسى ، فى رأينا ، وهو طبيعة الثقافة السياسية السائدة فى الوطن العربى والتى تؤدى إلى تكريس النظم التسلطية وعرقلة بناء المجتمع الديمقراطى . إن أولى خطوات البناء الديمقراطى السليم فى الوطن العربى تتلخص فى العمل على تغيير طبيعة الثقافة السياسية السائدة فى الوطن العربى بحيث تصبح عاملاً مساعداً على بناء الديمقراطية وليست عاملاً معرقلاً لهذا البناء . إن الثقافة السياسية السائدة فى الوطن العربى ، والتى هى نتاج لعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية ، تعكس قيماً وأنماطاً سلوكية مخالفة تماماً للنمط الديمقراطى ، ومعززة ومؤكدة للأنماط التسلطية السائدة فى الوطن العربى .

إن الثقافة السياسية العربية هى تعبير واضح عن روح الاذعان والاتكالية السائدة فى الوطن العربى ، روح الاذعان للسلطة والاحساس بعدم القدرة على تغييرها ، روح الاتكالية على الغير (القوى الدينية والماورائية والبطل المنقذ) لتخليص المواطن العربى من عسف السلطة وتسلطها . إن روح الاتكالية هذه تنعكس بجلاء فى كثير من الامثال الشعبية العربية التى تعبر عن إحساس المواطن العربى بالكره تجاه رموز السلطة المختلفة وعلى إتكاله على قوى خارجية لتخليصه منها . كذلك تنعكس روح الاتكالية هذه من خلال إعتماد المواطن العربى على البطل الاسطورى وعلى الزعيم المنقذ لتخليصه من ربقة الاستعباد والسيطرة ، ولذا تنتشر فى الثقافة السياسية العربية ظاهرة عبادة الفرد والاعتماد على الشخصية الملهمة للزعيم البطل لإنقاذ المواطن مما يعيش فيه من عسف وظلم وتسلط .

من ناحية أخرى ، تتميز الثقافة السياسية العربية بإنعدام روح الحوار والنقاش الموضوعى وتقبل الآراء المخالفة وإحترامها فى العلاقات الاجتماعية والسياسية ، حيث نجد أن المواطن العربى يضيق صدره بالحوار والنقاش ، ولا يحترم الآراء المخالفة ، ولا يتقبل النقد . وهذا يعنى أن الخطوة الأساسية والهامة فى بناء الديمقراطية فى الوطن العربى يجب أن تبدأ بتغيير الثقافة السياسية العربية وتخليصها من القيم والتوجهات وأنماط السلوك التى تعزز علاقات التسلط والرضوخ والعمل على غرس القيم والتوجهات وأنماط السلوك التى تساعد على بناء الشخصية المستقلة والحرة ، وعلى خلق ثقافة سياسية مشاركة تجعل من المواطن العربى إنساناً واثقاً من نفسه ومن قدراته ، وتجعله يرفض ويقاوم أية محاولة للتسلط عليه وسلب حقه فى المشاركة فى إتخاذ القرار من جانب السلطة السياسية .

إن ديمقراطية الحياة السياسية لابد وأن تنبع من ديمقراطية الحياة الاجتماعية ، وحيث أن العلاقات الاجتماعية العربية والمؤسسات الاجتماعية العربية هى علاقات ومؤسسات غير ديمقراطية ، فإن ذلك ينعكس فى غياب الديمقراطية وسيطرة علاقات التسلط والرضوخ على العلاقات والمؤسسات السياسية فى الوطن العربى . وإن محاولة تطبيق الأساليب الديمقراطية على العلاقات والمؤسسات السياسية فى الوطن العربى لن يكتب لها النجاح مالم يصاحبها البدء فى تطبيق الأساليب الديمقراطية على العلاقات والمؤسسات الاجتماعية العربية ، لأنه بدون خلق ثقافة ديمقراطية مشاركة فى الوطن العربى تحل محل الثقافة التسلطية التابعة ، فإن بناء الديمقراطية على المستوى السياسى يتعثر ، وتصبح مختلف المؤسسات السياسية والديمقراطية ، مهما كانت صورتها ، عبارة عن أشكال بدون محتوى ، وأدوات يستغلها الأفراد أو الفئات الحاكمة فى تعزيز سلطتهم وسيطرتهم .

المحور الثانى

مستقبل العمل العربى المشترك
فى بُعده الاقتصادى

د . عبدالرازق حسن
الخبير الاقتصادى

تمهيـد

لا بالغ إذا قلنا أن وطننا العربى يمر الآن بأحلك مرحلة فى تاريخه الحديث ، إذ تكتنفه المشاكل من كل حدب ، وتزلزل كيانه الانشقاقات بشكل غير مسبوق ، وتتدخل القوى الأجنبية فى ترتيب أوضاعه وتشكل توجهاته الاقتصادية والاجتماعية بأسلوب فج وبمباركة من بعض القوى العربية .

وتموج الساحة العربية بفلسفات متناقضة ، اشتراكية ورأسمالية ، وفاشية ، واتجاهات فكرية متباينة بين سلفية متجمدة ، وعصرية متحررة إلى دعوات عنصرية وعشائرية ودينية متعددة المفاهيم والمذاهب . ودعوات مثيرة وحدوية ، واقليمية وقطرية .

وقد كان الخلاف العراقى الكويتى ، وانقسام الدول العربية إزاء معالجته ، ومباركة بعضها لتدخل قوات أجنبية معروفة الأهداف الاستعمارية مسبقا ، بمثابة نزع ورقة التوت التى كشفت عن عورة النظام العربى ، الذى بدا مفككا يثير الأسى ، فلا يكفى أن الحرب أدت إلى تدمير طاقات ومدخرات عربية ليس من السهل استعادتها قبل عقدين من الزمان ، وانما ارتهان ماهو متاح من امكانيات لسنوات طويلة قادمة ، واشراف وهيمنة أجنبية تامة عليها ، وذلك عوضاً عما

آلت إليه الحرب وتداعياتها إلى انقسام الرأى العربى باختلاف فصائله ، بشكل يخشى منه على تماسك الكيان العربى وانشغاله بالخلافات السطحية الآنية ، وتعميق البعض لهذه الخلافات والانشقاقات . يحدث ذلك فى الوقت الذى كنا نتصور فيه أننا قاب قوسين أو أدنى من السيطرة على عوامل التفرقة والتفكك ، ومدى خطورة التكتلات الدولية علينا وحاجتنا إلى التكامل لمواجهة تلك التكتلات الرهيبة من ناحية ، وايقاف نمو وانتشار سرطان الاستيطان الصهيونى من ناحية أخرى .

وان الانسان ليتساءل عما يعنيه مايجرى فى الوطن العربى الآن ، وهل نحن إزاء مؤامرة علينا بوعى أو بغير وعى منا ، أم أن مانلمسه هو حالة إحباط نتيجة فشل نظمنا العربية فى تحقيق ماكنا نأمله منها من تنمية مضطردة مستقلة ، أو لعل ذلك يرجع لغياب الرؤية السليمة وفقدان الهدف القومى ، أو الاستكانة والاستسلام للتبعية الأجنبية .

ومن الغريب أنه فى الوقت الذى تتجه فيه أوروبا للتوحد على مافيها من اختلافات عرقية ، ولغوية ، وماكان بينها من تباينات ايديولوجية ، وصراعات دموية لحقب طويلة ، كما تعمل أمريكا الشمالية على تباين مصالح دولها وقدراتها ، على اقامة نظام اقتصادى تكاملى فيما بينها ، نجد بعض القادة العرب يكاد يكفر بالوحدة العربية ويرى أنها « موضة قديمة » ، أو « محض خرافة » متجاهلين أن قوة أيا كان منهم إنما تكمن فى وجوده فى هذه الأمة الواحدة ، التى يجمع من فيها وحدة الجنس ، واللغة ، والتاريخ الطويل ، والكفاح والأمانى المشتركة وأنه مهما اختلفت الظروف وتباعدت المصالح الفردية الآنية فمصيرهم فى النهاية واحد ، وعدوهم المشترك واحد ، وأن تفككهم سيؤدى إلى تبددهم وذوبانهم فى كيانات عملاقة .

ترى هل آن لنا أن نتخلص من هذا الكابوس الذى يكاد يخنق انفاسنا ونفيق من الغيبوبة التى المت بنا ، وننهض من حالة التردى التى هوينا إليها ؟ أم ترى

هل نظل ندور فى حلقة مفرغة فى ظلام التيه والظلام المدلهم نتصادم فيما بيننا ، ولا نعرف طريقنا السوىّ إلى حياة مشرقة بالأمل ؟

جذور المشكلة :

إن العمل لضمان مستقبل سليم ، يتطلب ليس مجرد معالجة المشاكل التى نعيش فيها فى الظاهر كل على حدة ، وإنما البحث فى الجذور التى غذتها وتغذيها وانتهت بها إلى الحالة التى هى عليها .

فقد عمد الاستعمار الغربى للوطن العربى فى القرن الماضى إلى تقسيمه إلى اقطار ومناطق نفوذ ، تدور كل فى فلك الدولة المستعمرة ، وتتكامل اقتصادياتها معها ، بغض النظر عن علاقاتها ببعضها أو حتى تحقيقا لمصالحها الخاصة وتطورها . وقد أدى هذا الوضع إلى النمو الاقتصادى والاجتماعى للأقطار العربية بشكل مشوه غير متجانس ، كما أدى إلى نشوء طبقات اجتماعية فيها ذات مصالح متنافرة متسربلة بفلسفات وقيم وسلوكيات غريبة عليها .

ونتيجة للصراع بين القوى المستعمرة من ناحية ، وما أصاب الأقطار العربية من نمو فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى ، انبثاق حركات استقلالية ذات تيارات مختلفة ، متأثرة فى ذلك بالقوى الدافعة لها ، والمصالح الكامنة فيها ، فتيار يركز على التنمية المحلية بما يتواءم مع التغيرات الاجتماعية على الصعيد القطرى ، وآخر يساير العلاقات القائمة واستمرار الارتباط بالقوى الأجنبية الحاكمة للعمل فى ظلها والاستفادة من انتشارها الخارجى ، وثالث يركز على التنمية التكاملية فى اطار يضم اقطار الوطن العربى باعتباره الضامن للتطور الذاتى المستقل بعيدا عن المؤثرات الأجنبية الخارجية ، والمحقق لمصالح الأغلبية فى الأجل الطويل . وقد تداخلت التيارات الثلاثة فى مختلف الاقطار العربية وأخذت تبرز من حين إلى آخر بدرجات متفاوتة عقب استقلال تلك الأقطار .

وتمشيا مع الاتجاه الجارف على الساحة العربية قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية ،

الذى كان يطالب بتوحيد الكيانات العربية المبعثرة انشئت جامعة الدول العربية فى مارس ١٩٤٥ لتضم سبع دول تتمتع بدرجة ما من الاستقلال وقتذاك ثم توالى انضمام الدول العربية الأخرى بعد اعلان استقلالها وبلغ عددها ٢١ دولة وكان آخرها جيبوتى فى سبتمبر عام ١٩٧٧ .

ويقضى ميثاق الجامعة بأن دولها جميعا ـــ بغض النظر عن حجمها وامكانياتها ـــ ذات حقوق متساوية ، وتعمل بشكل تعاونى بحسب نظمها واحوالها من خلال مجلس الجامعة ، الذى يعمل على تحقيق اغراضها ، ومراعاة تنفيذ ماتبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتكون قرارات ذلك المجلس ملزمة لمن يقبلها باستثناء بعض الحالات الخاصة . ويكون التنفيذ فى كل دولة وفقا لنظمها الأساسية . وفى جميع الأحوال تلتزم كل دولة مشاركة باحترام نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الأخرى .

وهكذا حسم الميثاق الكثير من الجدل الذى كان يثور على الساحة العربية فى تلك الفترة بتأكيد أنها جامعة دول ، وليست جامعة جماهيرية ، وليست تحالفا أو اتحادا عربيا ، أو حتى نواة لدولة موحدة . وأن قراراتها تتخذ بمعرفة ممثلين لدول ذات سيادة ، وأن هدفها هو تنسيق التعاون فحسب بين الدول المشاركة فى المجالات التى سبق الاشارة إليها .

واستكمالا لميثاق الجامعة ، وبعد أن تبينت خطورة النظام الاستيطانى الصهيونى التوسعى ليس على حساب فلسطين وحدها ، وإنما على الكيان العربى كله ، ابرمت اتفاقية للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة فى أبريل عام ١٩٥٠ تتضمن انشاء مجلسين واحد للدفاع المشترك وثان اقتصادى (واجتماعى) ويعمل الأول من خلال ممثلى هيئة أركان حرب الجيوش العربية ، أما الثانى فمهمته تحقيق التعاون العربى بهدف إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية ، ورفع مستوى المعيشة من خلال استثمار الموارد العربية ، لتسهيل تبادل منتجاتها ، وتنظيم نشاطها

الاقتصادى ، وتنسيق وابرام مايقتضيه الحال من اتفاقات . ومن أبرز ماتضمنته هذه المعاهدة تعهد الدول المتعاقدة بعدم عقد أى اتفاق دولى يناقضها وألا تسلك فى علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكا يتنافى مع أغراضها .

ومع زيادة المد الثورى بعد فشل العدوان الثلاثى على مصر ، وافق المجلس الاقتصادى فى يونيه عام ١٩٥٧ على اتفاقية للوحدة الاقتصادية التى أخذت طريقها للتنفيذ عام ١٩٦٤ وكان باكورة عمل مجلس الوحدة قرار انشاء السوق العربية المشتركة .

وقد شغلت الجامعة بالتنسيق بين دولها فى العديد من الأمور كالنقل والاتصالات والتبادل التجارى ، وتنقل الأيدى العاملة ، واقامة المنظمات المتخصصة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمرافق العامة واهتم مجلس الوحدة من ناحية باعداد مشروعات لخطط عربية متكاملة فى الصناعة والزراعة والاتصالات ونجح فى الغاء الرسوم وغيرها من معوقات التبادل السلعى بين دول السوق على مراحل . كما نجح فى اقامة بعض مشروعات التنمية المشتركة ، بالاضافة إلى رعاية الاتحادات العربية المختلفة فى مجالات الانتاج والخدمات .

ونتيجة لما اثير حول تباطؤ العمل العربى وقصوره العام ، أصدر مؤتمر قمة الدار البيضاء فى سبتمبر عام ١٩٦٥ ميثاق التضامن العربى ليؤكد التضامن العربى فى مختلف القضايا ، واحترام سيادة كل دولة ، ومراعاة النظم السائدة فيها وعدم التدخل فى شؤونها الداخلية . وكذلك استخدام وسائل الاتصال لخدمة القضية العربية ، ومراعاة حدود النقاش الموضوعى والنقد البناء ، وتجريم أى عمل يخرج عن حدوده ، ويسىء إلى العلاقات العربية ..

وقد أدت هزيمة يونيه عام ١٩٦٧ ، واحتلال اسرائيل لكل فلسطين وسيناء وهضبة الجولان السورية إلى الاحساس العام بقصور العمل العربى المشترك ، وعدم فعاليته لمواجهة مايدور حوله ، وهشاشة أنظمته الداخلية ، مما أدى إلى المطالبة

بمراجعة شاملة للسياسات العربية القائمة لاسيما في بلدان المواجهة التي يعتمد عليها كسد لأطماع الصهيونية ، وذلك باعطاء الأولوية لمعالجة مشاكل الانتاج ، وبذل جهد أكبر لتحقيق أكبر قدر من التضامن العربي ، وايقاف التنابذ وعوامل الفرقة الناشئة من دعوات التغيير الاجتماعي والسياسي في بعض البلدان ، والعمل على استعادة الثقة حتى لا ينهار البناء العربي ، وتقديم معونات مالية لدول المواجهة لاسرائيل .

غير أن الاتفاقات والقرارات وحسن النية لم تكن كافية لمواجهة المشكلة الحقيقية للعمل العربي المشترك وكان لا مفر من حدوث هزة في النظام العربي ليفيق إلى أمره ، وانتعشت الآمال بانتصار أكتوبر عام ١٩٧٣ على إسرائيل .

مرحلة الرؤى المتناقضة :

أدت حرب أكتوبر وتداعياتها إلى زيادة الثقة بالنفس ، والقدرة على تخطى العقبات التي تحيق بالعمل العربي المشترك . لا سيما نجاح خطوة تأميم انتاج النفط من ناحية ، وحرمان الدول المتعاونة مع إسرائيل من تدفقه إليها ، وماتبع ذلك من ارتفاع كبير في اسعار النفط ولجوء الدول الصناعية المتقدمة للتقرب للدول العربية وعرض زيادة مجالات التعاون معها ، وتفهم قضاياها ، وفي نفس الوقت انشاء هيئة دولية للطاقة.

لم تنتهز الدول العربية الفرصة المواتية للعمل في إطار خطة اقتصادية وسياسية لتحقيق املها في التمتع بمواردها وتوجيهها وفق اهدافها ، بل استغلت المكاسب المادية للبعض واهتمام البعض بتأكيد مكانته ، إلى انفراد كل دولة بالعمل بشكل منفرد ، أو بشكل تجمعات محدودة مستقلة عن بعضها ، فعمدت مصر إلى عقد اتفاقيات سلام مع العدو الصهيوني برعاية الولايات المتحدة الأمريكية ، وتخلت بالتالي عن مبدأ مقاطعة إسرائيل ، ووافقت على تبادل التمثيل السياسي ، واقامة علاقات اقتصادية معها ، مما أدى إلى حدوث جفوة بين مصر والأقطار العربية

الأخرى ، وتجميد عضويتها فى الجامعة ومقاطعتها اقتصاديا والعمل على سحب مايكون هناك من استثمارات أو ودائع عربية فيها ، ونقل مقر الجامعة بشكل مؤقت إلى تونس . أما البلدان العربية الأخرى فاهتم بعضها بالتوسع فى مجالات التشييد واقامة البنى الأساسية مستفيدة بعائدات النفط المتزايدة نتيجة زيادة الطلب العالمى على النفط وقصور المعروض . أما البعض الآخر فكان يبذل الجهد لاستغلال الأوضاع القائمة فى تطوير الكيان العربى ، وجعله أكثر قدرة على مواجهة تحديات المستقبل .

وقد نجحت محاولات ضم الشمل العربى ، ومواجهة مايمكن أن يؤدى إليه الجرى وراء الغنائم من مشاكل بعقد أول مؤتمر قمة عربى فى عمان فى نوفمبر عام ١٩٨٠ ليركز على اقامة كيان اقتصادى عربى قوى متجانس ، باعتباره الركيزة للتطور السريع المتوازن ، وكان من أهم قرارات ذلك المؤتمر :

١ ــ الموافقة على مشروع استراتيجية للعمل العربى المشترك .
٢ ــ إقرار ميثاق العمل العربى القومى .
٣ ــ تنظيم الاقتصاد العربى وفق خطوط تنموية .
٤ ــ تنمية البلدان العربية الأقل نموا لفترة عشر سنوات .
٥ ــ عقد اتفاقية لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية .

وحتى تتبين لنا أهمية تلك القرارات لو أنها وجدت مجالها للتنفيذ فى تغيير الصورة القائمة التى يعيش فيها الوطن العربى نشير هنا لأهم ماتضمنته : فتحدد الاستراتيجية أهدافها فى تحرير الانسان العربى ، وقدراته فى عملية التنمية ، والأمن القومى ، والتصدى للوجود الصهيونى ، وتسريع التنمية الشاملة ، وتقليص الفجوة المتنامية داخل الوطن العربى وفيما بين اقطاره ، وتأكيد التكامل الاقتصادى فى اتجاه الوحدة ، وايجاد نظام اقتصادى عربى يتسم بالتكامل ، وتحقيق التنمية ويمثل نمطا فى تقسيم العمل داخل الوطن العربى . والالتزام فى الميثاق بتحييد العمل

الاقتصادى ، والتكامل التفضيلى بين البلدان العربية ، والالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية ، وتحرير التبادل التجارى العربى ، ووضع المصالح الاقتصادية العربية فى خدمة القضايا القومية واتخاذ الاجراءات الفعالة لمنع التسلل الاسرائيلى إلى الاقتصاديات العربية ، أما بالنسبة لعقد التنمية للبلدان الأقل نموا فقد خرج عن الاطار العربى العام سواء بتخصيص حساب مستقل عن الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ذى الطبيعة العربية العامة يوجه الانفاق منه قرارات وزراء الدول الخمس (السعودية ، العراق ، الكويت ، الامارات ، قطر) المخصصة له وقدره ٥٠ مليون دولار يصرف على خمس سنوات بفائدة ميسرة ١٪ ، ومع فترة سماح مدتها ١٠ سنـــــوات .

وبالرغم من هذه الصورة المشرقة التى كانت تبشر بالأمل وايقاف حالة التردى العربى وضمان الأمن الاقتصادى والاجتماعى ، إلا أن الدول العربية تهربت من تنفيذ القسم الأساسى مما تعهدت به ، فقد تم تجاهل الاستراتيجية ، وميثاق العمل القومى ، وكذلك عقد التنمية . وبالنسبة لخطة التنمية الخمسية الأولى ، فبالرغم من تقليصها من ٦٤ مليار دولار (تمثل ١٠٪ من مخصصات التنمية التى أعدتها الدول العربية ككل) إلى ١٥ مليار دولار (تبدأ بمليار دولار فى السنة الأولى وتتزايد سنويا بمليار دولار لتصل إلى خمسة مليارات فى السنة الخامسة) فقد أثير الجدل حولها منها رفض مبدأ أن تكون خطة قومية ، وإنما خطة لتنمية مشروعات مشتركة ، وفق تقسيمها حسب مجالات النشاط ، ومن كونها قروضا بفوائد عادية (للمشروعات ذات الطبيعة الاقتصادية) إلى معونات بقروض ميسرة (لمشروعات البنى الأساسية) إلى هبات (لمشروعات مكافحة الأمية ولمقابلة احتياجات الطوارىء والاغاثة) وللتيسير اعتبر المشروع المشترك الداخل فى الخطة أى مشروع تستفيد منه دولتان عربيتان على الأقل ويوضع فى اطار خططهما العامة . وثار الجدل حول طبيعة الملكية وأصرت الدول صاحبة الفوائض بان ما يخصص للمشروعات هو لتلك المنفذة بمعرفة القطاع الخاص وحده .

وبعد الجدل الطويل والتعطيل المستمر استقر الأمر على اعطاء الأولوية لمشروعات التنمية الزراعية ويترك التنفيذ للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومع ذلك لم يتم تنفيذ أى مشروع ، ولم تكترث مؤتمرات القمة بعد ذلك بمتابعة الموضوع أو اعطائه الوزن اللازم لانشغالها بأمور أخرى . وهكذا فقد الوطن العربى فرصة ذهبية للتضامن بين أعضائه ، واحداث قفزة فى التنمية العربية ، وتقليل الفجوة بين بلدان اليسر وبلدان العسر المالى إذ اهتمت الأولى بتراكم احتياطياتها فى الخارج واقامة مشروعات تزيد من ارتباطها بالبلدان الصناعية (البتروكيماويات) وواجهت الأخرى الكثير من المشاكل الناجمة عن اللجوء إلى الاقتراض من الخارج لتغطية احتياجات الاستهلاك الضرورية ، والحد من اقامة مشروعات التنمية ، وخفض الدعم الذى يقدم للسلع والخدمات الأساسية وبالرفع المستمر لأسعار مختلف السلع .. واضحى الوطن العربى يعيش فى مجتمعين متناقضين الأول تزيد معدلات التنمية فيه وتتراكم الاحتياطيات والاستثمارات فى الخارج (قدرت مؤخرا بحوالى ٦٧٠ مليار دولار) وتدهور معدلات التنمية فى الثانى وتصل مديونيته إلى ١٣٦ مليار دولار (فى عام ١٩٨٨) مكونة ٨٧٪ من ناتجه المحلى وبينما تردد أخبار الدول الغربية ملايين الدولارات تهدر الأموال العربية على موائد الميسر فيها أو تنفق ببذخ مثير ، أو يتم السطو عليها نجد الآف المواطنين من رعايا دول العسر يموتون من الفقر ونقص الامكانيات ، ولا ينتظرون أملا فى حياة صحية سليمة ، أو امكانية للتغلب على البطالة والأمية(*) .

الوطن العربى بين تكامله وتبايناته

كان يمكن أن يكون للوطن العربى دور أكبر من دوره الهامشى الحالى فى المجال الدولى ، ويتحكم فى مصائره بدلا من أن يجد نفسه يعيش تابعا لمجتمعات لا تكن له التقدير أو تسعى لمصلحته ، ولا يهمها إلا استغلاله بكل السبل .

(*) اشارت الأنباء مؤخرا أن أحد الأمراء الخليجيين ساهم بمبلغ ٥٩٠ مليون دولار وبنسبة ١٥٪ من رأسمال أحد البنوك الأمريكية ، ووافق على عدم تمتعه بحق عضوية مجلس الادارة .

وكان يمكن تغيير حال ذلك الوطن لو أن القوى الحاكمة فيه أدركت امكانياته ، وقدرته ككيان موحد ، واهتمت بادارته بشكل سليم ، وعملت على القضاء على عوامل التفرقة والنزاع التى تهد فى كيانه ولكان له شأن آخر

وقد يكون من المفيد التذكير بمقومات الوطن العربى ، ومشاكله إذا أردنا تحقيق أملنا فى نهضته وقيامه من كبوته الحالية قبل أن تعصف به الأحداث المتغيرة وبشكل متسارع فى العالم .

فالوطن العربى يمتد فى رقعة استراتيجية هامة على خريطة العالم ، تمتد من المحيط الأطلسى إلى الخليج العربى ، ويشغل مساحة ١٤٫١ مليون كم٢ (مايزيد على ٢٦٪ من مساحة الدول الصناعية الست الكبرى فى العالم : (الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، المانيا ، بريطانيا ، فرنسا ، ايطاليا) . ويقدر سكان الوطن العربى فى عام ١٩٩٠ بحوالى ٢٢١ مليون نسمة ينتشرون بشكل غير منتظم ويتركزون حول الانهار وفى المدن . ويتزايدون بمعدل ٣٪ سنويا . وتتباين كثافة السكان بين ٢ فى كم٢ فى موريتانيا ، ٢٥٥ فى كم٢ فى لبنان . ويقيم حوالى ٥٩٪ من السكان فى أربعة اقطار (مصر والسودان ، والمغرب والجزائر) وحوالى ٥٠٪ حول أنهار النيل ودجلة والفرات .

ويقدر الناتج المحلى الاجمالى العربى عام ١٩٨٩ بحوالى ٣٨٣ مليار دولار بمتوسط قدره ١٧٣٤ دولارا فى العام موزع بشكل غير منتظم كما يتضح من الجدول الآتى :

السكان والدخل فى المجموعات العربية

مجموعة دول الدخل المرتفع	السكان ٪	ناتج قومى ٪	متوسط نصيب الفرد بالدولار
الخليج (٦ دول) (السعودية/الكويت/الامارات /عمان/قطر/البحرين)	**٩,١**	**٣٦,٤**	**٧٣٩١**
الدخل المتوسط (٣ دول) (العراق / الجزائر / ليبيا)	**٢٢,٠**	**٣٤,١**	**٢٥٨٤**
الدخل المتوسط (٦ دول) (مصر/سوريا/لبنان/الأردن/ المغرب/تونس)	**٤٨,٩**	**٢٤,٠**	**٧٩٦**
٥ دول)	٢٠,٠	٥,٥	٢٤٣
نصيب الفرد فى الناتج المحلى	١٠٠	١٠٠	١٧٣٤

وتبلغ نسبة اعلى وأقل ناتج محلى ٨٦ :١ .

ويتوفر فى الوطن العربى العديد من خامات الصناعة والطاقة كالحديد والنحاس والفوسفات والخامات المشعة والكبريت .. الخ . ويؤدى وقوعه فى منطقة مناخية معتدلة إلى امكانية انتاج العديد من المحاصيل الزراعية والغذائية وتلك اللازمة للصناعة ، كالحبوب الغذائية والزيتية والخضر والفاكهة ، والقطن والتيل ، كما أن امكانياته فى الثروة الحيوانية والسمكية كبيرة ، لاتساع مساحات المراعى ووقوعه فى مناطق بحرية متميزة .

ويتميز الوطن العربى بالنفط الذى يستحوذ على ٦٠٪ من مخزونه العالمى (وينتج بحوالى خمس تكلفة استخراجه فى الولايات المتحدة أو بحر الشمال) ويكفى بمعدل

استخراجه الحالى إلى مائة عام ، أما الغاز فيصل احتياطه إلى ٢١٪ من العالمى ويكفى أيضا أكثر من قرن .

وبالرغم من الموارد الضخمة البشرية والمادية إلا أن نصيب القطاعات الانتاجية فى الناتج المحلى لا يتعدى ٤٣,٥٪ (١٩,٦٪ صناعة استخراجية ، ١٢,٤٪ صناعة تحويلية وكهرباء ومياه ، ١٢,٥٪ زراعة) .

وبينما قدرت الاستثمارات العربية فى الخارج ٦٧٠ مليار دولار فإن المديونية العربية للخارج قدرت فى عام ١٩٨٨ بحوالى ١٣٦,٣ مليار دولار ، أما خدمة هذا الدين فتبلغ حوالى ١٦,١ مليار دولار مما يمثل عبئا ضخما على اقتصاد البلدان المدينة ويحد من قدرتها على النمو الضرورى ، إذ يمثل ٥٢,٦٪ من اجمالى قيمة صادراتها السلعية والخدمية .

ويمثل الوطن العربى سوقا رحبة للتجارة الخارجية وقدر حجمها (صادرات وواردات) بحوالى ٢٤٤ مليار دولار عام ١٩٨٩ ، وتمثل تلك التجارة نسبة كبيرة من الناتج المحلى العربى ، مما يعنى زيادة ترابط الاقتصاديات العربية وتلك الأجنبية ، مما يحد من قدرتها على التحكم فى التنمية القومية ويظهر ذلك إذا عرفنا أن ٦٠٪ من التجارة العربية يتم مع البلدان الصناعية المتقدمة ، ولا يزيد نصيب البلدان النامية على ٢٥٪ ، اما التجارة العربية البينية فقد كانت فى حدود ٦,٥٪ .

ويظهر اختلال التجارة العربية ليس فى وجود فائض ضخم فى بعضها ، وإنما فى وجود عجز دائم فى بعضها الآخر مما يترتب عليه نزوح الفوائض للاستثمار فى الخارج واضطرار دول العجز إلى الاقتراض بشكل مستمر مما يزيد من مشاكلها ويبدو اختلال التجارة أيضا فى كون صادرات الوقود والمواد الأولية تمثل أكثر من ٨٥٪ وتبلغ نسبة السلع الصناعية والكيماوية ١٠٪ أما الواردات فبالرغم من تنوعها فإن ثلثها يمثل مصنوعات : ٤٠٪ آلات ومعدات نقل ومواد كيماوية ، وتصل نسبة المواد الغذائية إلى حوالى الربع . وهذا الاختلال فى تركيبة التجارة

الخارجية يمكن التغلب عليها مع وجود خطة عامة لتكامل عربى بدلا من العمل القطرى المنفرد .

وإذا رجعنا إلى أهم عنصر لضمان تقدم الوطن العربى وتطوره وهو العنصر البشرى نجد النظرة إليه ليس باعتباره ثروة وانما نقمة فى العديد من البلدان العربية ، التى تعتبره معرقلا لمسيرة التنمية ، ومربكا لخططها الاقتصادية . وقسم من البلدان العربية تعتبر طاردة للسكان (وهى البلدان غير النفطية والجزائر) والبعض الآخر جاذبا للسكان لقصور حجم سكانها عن مواكبة مطالب التنمية وتفد إليها القوى العاملة سواء من الدول العربية أو الأجنبية لاسيما الأسيوية .

وتتم حركة هجرة القوى العاملة بشكل عشوائى ، دون دراسة لتأثيرها على البلدان المهاجر منها أو المهاجر إليها وحتى على المهاجرين أنفسهم . فاذا تغاضينا عن مشاكل الهجرة من و إلى البلدان العربية باعتبار أن ماقد يخسره بلد يكسبه بلد آخر غير أن وجود أيدى عاملة أجنبية كبيرة تزيد عن عدد السكان الأصليين بما يتراوح بين ٤٠٪ ، ٦٠٪ فان ذلك يؤدى إلى مشاكل كبيرة اقتصادية واجتماعية . كما أن هجرة اعداد كبيرة من القوى العاملة العربية إلى البلدان الأجنبية يؤدى إلى استنزاف الطاقات العربية وحدوث مؤثرات بينها والبلدان المهاجر إليها كما هى الحال بالنسبة للمهاجرين من منطقة المغرب العربى فى بعض البلدان الأوروبية لاسيما فرنسا(*) .

ومن مشاكل القوى العاملة فى البلدان التى يتزايدون فيها البطالة بكل اشكالها ، والأمية ، وعجز الموازنات العامة عن تغطية المطالب الضرورية (الصحة والتعليم والاسكان ودعم اسعار السلع الاساسية) .

وفى هذا المجال لا يمكن تجاهل أهمية دور المرأة فى مجالات الانتاج وتوجيه الاستهلاك وتربية الأجيال المستقبلية لا سيما وهى تشكل نصف القوى البشرية

(*) تقدر خسارة المنطقة العربية من هجرة الكفاءات لأوروبا وأمريكا بحوالى ٣٧,٥ مليار دولار تزداد سنويا بما يتراوح بين ٢,٥ ، ٣ مليار دولار

فى المجتمع ، ومن الغريب أن تجد البعض يريد عزلها عن الحياة العامة الاقتصادية بدعوى المحافظة على التقاليد الموروثة وعدم منافسة الرجال الذين هم أصلا قوامون عليهن . وتتفشى هذه الظاهرة فى بلدان الخليج الذى تبينت خطورتها خلال الحرب مما دفع إلى المطالبة بتصحيح وضع النساء بعد تلك الحرب ليس فى البلدان المحافظة فحسب وإنما فى الوطن العربى كله ، وعلى مستوى الفئات الاجتماعية ، المختلفة لاسيما وأنه لم يثبت علميا أن النساء أقل قدرة أو كفاءة عن الرجال من ناحية ، فضلا عن أن بعدهن عن الحياة الحديثة يخل بالتوازن فى المجتمع العربى من ناحية أخرى .

ويؤدى عدم وجود استراتيجية عربية عامة أو حتى نظرية متوازنة إلى نمو العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بشكل عشوائى ، مما يؤدى إلى زيادة الهدر الاقتصادى ، واشتداد التوتر الاجتماعى . ويمكن أن نلمس ذلك من مراجعة اسلوب الانفاق الحكومى فى البلدان العربية ، والطريقة التى يتم بها مقابلة هذا الانفاق . إذ ترتفع نسبة الانفاق على الدفاع والأمن مقارنة بالانفاق على أى من الخدمات الاقتصادية أو الاجتماعية .

أما الايرادات فتعتمد فى البلدان النفطية أساسا على مايضفيه عليها النفط ، أما الدول الأخرى فتعتمد مواردها على الضرائب لاسيما غير المباشرة منها أى على السلع المستوردة أو الاستهلاكية أو الخدمات .

وتقدر نسبة الانفاق على الدفاع والأمن فى المتوسط فى السنوات الخمس الأخيرة بحوالى ٣٢٪ من الانفاق العام ، مقابل ١٤٪ للانفاق على المجالات الاقتصادية ، ٢٤٪ على القطاعات الاجتماعية تعليمية وصحية ورعاية اجتماعية أما الخدمات العامة فتستحوذ على حوالى ٢٧٪ والنسب السابقة بالارقام ٧٠,٨ مليار دولار للدفاع والأمن ، ٣١,١ مليار دولار للخدمات الاقتصادية ، ٢٣,١ مليار دولار للقطاعات الاجتماعية . هذا ولم يؤد الانفاق الكبير نسبيا والمتزايد على الدفاع

والآمن إلى ابعاد شبح العدوان أو التدخل الخارجى ، أو القضاء على التوتر الداخلى الناشىء عن التفاوت الاجتماعى والاقتصادى وهو ماكشفته حرب الخليج مؤخرا بشكل كبير .

والملاحظ بالنسبة للانفاق على الدفاع أنه مع التقدم العلمى والتقنى السريع فى العالم ، والتسابق العالمى فيه أدى إلى زيادة اعتماد الدول العربية على تسليحها على الدول المتقدمة والتى تقدم متطلباته بحدود ، وبشروط قد تكون مرهقة ماديا ، ومثيرة للمشاكل اجتماعيا وسياسيا . وقد اتجهت بعض البلدان العربية (مصر ، العراق ، سوريا ، الجزائر) فى السنوات الأخيرة إلى زيادة المنفق على الصناعة الحربية غير أن عدم تكاملها فى هذا المجال أدى إلى محدودية النتائج التى حققتها واثار التقدم النسبى فى أحدها (العراق) إلى ايجاد الدول الأجنبية ذات المصالح الخاصة لذرائع لتدمير ماحدث من تقدم واعاقة استمرار الأبحاث الجارية بشأنها . وفى ناحية أخرى استنزفت موارد البلدان الخليجية فى استيراد أسلحة متقدمة من الخارج لم تستطع الاستفادة منها بشكل جدى عند قيام الحرب نتيجة نقص الكفاية والامكانيات البشرية أو الوسائل الفنية .

اعادة النظر فى العمل العربى المشترك

لم تكن حرب الخليج مجرد مشكلة حدودية ومطالبة العراق بحقوقها التاريخية فى الكويت ، لأنه كان يمكن حلها بالوسائل السلمية مهما طالت هذه الوسائل دون الدعوة إلى النزال واستعداء القوى الأجنبية التى لم تكن مهتمة بالشرعية الدولية أو بحقوق الانسان المهدرة كما تدعى ، وإنما كان يؤرقها مابدا من يقظة فى الوطن العربى على مختلف الأصعدة والتنبه للحقوق العربية المهدرة بعقد المؤامرات الخارجية عليه .

ولعل أهم ماأبرزته حرب الخليج هو شق الصف العربى وتباين النظرة إليها ،

ليس على مستوى الحكومات فحسب ، وإنما على مستوى الأحزاب والجماعات والأفراد أيضا من منطلقات مختلفة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو دينية أو ايديولوجية ، ومايعنى أن حمل شعارات الوحدة العربية كانت تعكس رؤى متباينة تبعا للمصالح الكامنة أو المرجوة منها جماعية كانت أو فردية . لهذا كان تحليل الأوضاع العربية ، والعلاقات السائدة فيها عملية أساسية لمراجعة الأسس التى يقوم عليها العمل العربى ليستقيم عوده ويحقق مصالح الجميع جماعات وأفراداً فى حاضرهم ومستقبلهم .

ولا يمكن ترك الجامعة العربية بشكلها الحالى ستارا يخفى التناقضات العربية ، وهى ليست شبيها بالأمم المتحدة التى تضم تجمعا لحكومات شعوب مختلفة فيما بينها لغويا ، وتاريخيا ، وحضاريا ، وايديولوجيا . وإنما هى منظمة اقليمية تجمع شعبا عربيا واحدا ذا تاريخ متصل وان كانت تحكمه حكومات ذات الوان مختلفة فى أجزائه التى فككها الاستعمار ، وتستمد وجودها من ظروف وعلاقات خاصة لفئات ذات ارتباطات وتوجهات معينة .

وكون الجامعة تمثل حكومات ذات سيادة فلا يعنى ذلك انفرادها المطلق باتخاذ ماتراه من نظم أو تقوم بعلاقات تؤثر فى الآخرين وتسبب مشاكل لهم فالأخذ بالنظام الديمقراطى أو اتباع أنظمة مغايرة ، وتطبيق مبدأ حقوق الانسان او اغفاله ، واقامة علاقات مع اعداء الوطن العربى ، أو اقامة قواعد ، ومنح تسهيلات عسكرية أو الدخول فى احلاف أجنبية مسائل لا يمكن أن تنفرد بها كل دولة عربية على حدة . ويصبح من حقها أن تمارسها دون مراجعة من الآخرين . لأن ذلك يجعل التجمع الذى يضمها غير فعال ، وقد يؤدى استغلال وجودها فيه إلى الاضرار بالتجمع نفسه بشكل عام .

وحتى تحقق الجامعة العربية جدواها والدور المطلوب منها فى ظروف عالمنا سريع التطور ، لا مفر من توسيع نطاق عملها ، ومراجعة اسلوبه . فيمكن أن ينشأ

إلى جوار مجلس الجامعة مجلس نيابى عربى يتم تشكيله بالانتخاب سواء بشكل مباشر أو من خلال التجمعات والروابط المهنية أو المجالس التشريعية ، حتى يكون للجماهير العربية رأى فيما يتخذ من قرارات ذات تأثير عام . كما يجب انشاء محكمة عدل عربية يلجأ اليها لفض النزاعات بين الدول وبعضها والملاحظ أن هذا المبدأ أخذ به فى اتفاقية انتقال رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية .

وبالنسبة لأجهزة العمل الحالية يمكن الاشارة إلى الملاحظات الآتية :

١ ــ **فالمجلس الاقتصادى والاجتماعى** الذى يعنى بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية ويقوم برسم السياسات وتخطيط البرامج اللازمة لذلك ، لا يكفى اعتبار قراراته ملزمة فقط لمن يقبلها ولتكون ذات فعالية أكبر يجب الالتزام بها طالما أيدتها الأغلبية وبالشكل الذى يتفق عليه تبعا لطبيعة الموضوعات ومدى تأثيرها العام وأهميتها .

وبالرغم من النص فى نظام المجلس على اشرافه على انشاء المنظمات المتخصصة والاشراف على حسن ادائها ، الا انها تعمل حاليا بشكل مستقل كجزر متباعدة استنادا إلى أن كل منظمة منشأة بموجب معاهدة مستقلة ولكن يمكن التغلب على **ذلك بالموافقة على معاهدة جديدة تقضى بفرض خضوع تلك المنظمات لما يرسمه المجلس الاقتصادى من سياسات وان استقلت اداريا . كما يتطلب الأمر اعطاء ذلك المجلس حق الاشراف وتوجيه المجالس الوزارية المرتبط نشاطها بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية .**

٢ ــ **مجلس الدفاع المشترك** : وقد نصت عليه معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى الذى آن له أن يقوم ويرى النور لمواجهة مشاكل التدخل الخارجى والعدوان وحتى التوترات العربية التى تؤدى إلى نزاع مسلح ، لما يؤدى إليه ذلك من تأثير ضار وارباك للأوضاع والعلاقات العربية .

ويمكن أن نشير فى هذا النطاق إلى تحرشات إسرائيل ، وعدوانها على الأراضى

العربية ، ورفعها لشعار من النيل إلى الفرات مرة أخرى ، ومن البحر إلى النهر مرة أخرى ، واستغلال الاستعمار الغربى لها كقاعدة مثيرة للقلاقل وعدم الاستقرار فى المنطقة العربية .

والمسألة ليست مجرد لم شتات لممثلى هيئات أركان حرب الجيوش العربية لتنظيم خطط الدفاع المشترك ، وإنما وضع استراتيجية واضحة لهذا المجلس للدفاع ضد أى عدوان خارجى ، ولحسم النزاعات بين الأقطار العربية ، ووضع خطة عامة لتصنيع الأسلحة وتنظيم أساليب العمل والتدريب بين الجيوش العربية ، لأن تشتت الطاقات العربية يؤدى إلى نقص كفايتها العامة إضافة إلى ماينشأ عن ذلك من تبديد فى مخصصات الدفاع . كما يعمل على سد الثغرات والنقص هنا وهناك عن طريق استيراد معدات الدفاع من الخارج والذى تحكمه أوضاع وعلاقات سياسية ليس من السهل التحكم فيها ، فضلا عن الارتفاع الكبير والمتصاعد فى اسعار السلاح ، والتقدم المستمر فى تقنياته . ويرتبط بذلك كله اعطاء وزن خاص للأبحاث العلمية فى مجال التسليح بالتعاون مع الجهات العلمية والصناعية المنتشرة فى الوطن العربى .

٣ ــ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية :(*) وقد انشىء من خلال اتفاقية الوحدة التى هدفت إلى الانتقال بالعمل العربى من التنسيق إلى الوحدة الكاملة وذلك من خلال تنظيم العلاقات العربية وتوطيدها على أسس ملائمة لتلك العلاقات ، وتحقيق أفضل الشروط لازدهار الاقتصاد العربى وتنمية ثروته وتأمين رفاهية البلاد العربية . وحددت مهمة المجلس التى يتم تنفيذها على مراحل .

وفى غمرة التفاؤل بتحقيق الوحدة ، قرر المجلس اقامة سوق عربية مشتركة اتخذ فيها من القرارات مالو طبقت لكان الوضع العربى أفضل كثيرا مما هو الآن ، ولما قامت كل دولة بمحاولة عقد اتفاقية منفصلة لتحقيق ذلك الهدف لا تلبث

(*)تمشيا مع الاتجاهات السائدة عدل اسم المجلس إلى مجلس التعاون الاقتصادى والاجتماعى

أن يتوقف العمل بها فور حدوث خلافات سياسية بين الدولتين المتعاقدتين .

وكان يمكن لهذا المجلس أن يلعب دورا أكبر فى تحقيق الوحدة ، وجذب المزيد من الأعضاء للانضمام إليه لو التزمت الدول المتعاقدة بما يتخذه من قرارات لاسيما وأن عددها يبلغ ١٢ دولة (بعد اندماج شطرى اليمن) . أى أكثر من نصف عدد الدول العربية . وعدد الدول المنضمة للسوق المشتركة وعددها سبع ، وأكثر من ذلك فإن الاقطار الاساسية الأربعة فى تلك السوق (مصر ، العراق ، سوريا ، الأردن) لم تلتزم بقراراتها فقط وإنما اتخذ بعضها اجراءات متعارضة تماما لها فى ظروف معينة لتعود بعدها للتفاهم بأسس متدنية . وكانت تلك السوق بمثابة منظمة تجارة حرة يتم فيها التبادل التجارى بقدر كبير من الحرية .

وقد ضعف شأن المجلس منذ عام ١٩٧٩ ، واشتد ضعفه نتيجة لحرب الخليج ، وكاد يغيب عن مجال العمل الاقتصادى المشترك ، ولا مفر من تنشيطه حتى لو أدى الأمر إلى دمجه فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى — كما يرى البعض — وتحويل السوق العربية المشتركة إلى جهاز يعمل فى اطار ذلك المجلس بدلا من ترديد انشاء سوق مشتركة جديدة .

٤ — **التجمعات الاقليمية العربية** : فى ظروف التغيير المادى لمراكز القوى فى الوطن العربى ، ظهرت اتجاهات تدعو إلى قيام تجمعات أو تكتلات اقليمية ترتكز على المصالح المتميزة لكل تجمع ، ويتصور أنها بذلك يمكن أن تواجه التكتلات العالمية العملاقة . فقد انشىء مجلس التعاون الخليجى فى مايو ١٩٨١ بعد الحرب العراقية الايرانية ، ليضم ٦ دول وأنشىء مجلس التعاون العربى (يضم ٤ دول) واتحاد المغرب العربى (يضم ٥ دول) فى فبراير ١٩٨٩ بعد رجوع مصر للجامعة العربية واتجاه دول الجامعة لاعادة ترتيب أوضاعها ، وأخيرا صدر اعلان دمشق فى مارس ١٩٩١ (يضم دول مجلس التعاون الخليجى بالاضافة إلى مصر وسوريا) بعد انتهاء حرب الخليج . وتردد أخيرا مشروع انشاء هيئة عربية

للانتاج الزراعى برأسمال قدره ٢٠ مليون دولار (تضم مصر وسوريا وليبيا والسودان) تقوم بانشاء شركات استثمارية فى المجال الزراعى بالدول العربية . (الملاحظ أن هناك هيئة عربية للتنمية الزراعية فى السودان رأسمالها ٢٢٠ مليون دولار وتسير متعثرة) .

وحتى ينفى المسئولون للمنظمات الاقليمية السابقة أنها مفككة للعمل العربى المشترك ، يشيرون إلى أنها انشئت وفق ميثاق الجامعة الذى تقضى مادته التاسعة بأن للدول العربية أن تعقد فيما بينها ماتشاء من اتفاقات وروابط اقوى مما ينص عليه الميثاق . ولمنع أى لبس كان من المفروض أن تعرض اتفاقات هذه التجمعات على مجلس الجامعة لبيان مدى تمشيها مع أهداف ميثاقه ، كما كان يتطلب الأمر السماح للجامعة أن يكون لها مراقب فى اجتماعات مجالس تلك التجمعات يكون له رأى فيما يمس العمل العربى المشترك فى مجموعه ، كما هو الحال بالنسبة للمنظمات العربية المتخصصة وهذا مالم يحدث إذ يعتبر كل تجمع مغلق على أعضائه .

ومهما يكن من أمر فإن هذه التجمعات أضعف كثيرا من أن يكون لها شأن ليس إزاء التكتلات العالمية فحسب ، وإنما حتى إزاء الدول الكبرى ، من حيث قدراتها الاقتصادية والسياسية وستكون عوامل تجزئة وليس تكامل .

الاقتصاد العربى فى مواجهة التحديات

إن إطار التنابذ والتفكك والقطرية والفردية التى يعيش فيها وطننا العربى ، هو المسئول عن الوضع المتردى الذى وصلنا إليه ، ولا مفر من تصحيح الكثير من الأوضاع القائمة ، ومواجهة المشاكل بقدر كبير من الصراحة ، لضمان السير قدما فى طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة لصالح الجميع اقطارا أو جماعات أوأفراداً ، سواء من خلال ماأشرنا إليه من اصلاحات ضرورية فى أجهزة العمل العربى ، أو من خلال الحد من التناقضات القائمة فى المجتمع . ونظرا لتشعب

الموضوع يمكن أن نركز على بعض المجالات ذات الأولوية أو الأهمية الخاصة فى رأينا وهى التنمية المتوازنة ، والتكافل الاقتصادى القومى ، وتقليص الفجوة الدخلية والمعاملة المتوازنة للقوى العاملة كل ذلك فى اطار من الديمقراطية .

أ ــ **فبالنسبة للتنمية المتوازنة** : يتطلب الأمر أن تكون لنا استراتيجية واضحة المعالم تقوم على الاعتماد الجماعى على النفس . والوطن العربى كما سبق أن ذكرنا لديه الطاقة البشرية والموارد المادية ، والامكانيات المالية ، فمن غير الطبيعى أن نستمر فى الحالة القائمة بالاعتماد شبه الكامل على المنتجات الصناعية والحربية الأجنبية والمنتجات الغذائية وكثير منها لايحتاج منا إلى جهد كبير فى انتاجه . فمن غير المقبول أن ينخفض نصيب الفرد فى الصناعة التحويلية إلى ١٩٤ دولارا فى العام ، أو مايمثل حوالى ١١,٢٪ من ناتج الفرد فى المتوسط ، ومن غير المنطقى أن تتقلص قيمة الناتج الزراعى إلى مالايزيد عن ١٢,٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى ونصيب الفرد فيه ٢٠٤ دولارات فى العام كنتيجة لأن نسبة الأرض المستغلة لا يتعدى ٢٠٪ من الأرض الزراعية هذا فى الوقت الذى يتناقص فيه المشتغلون فى الزراعة فى الوطن العربى من ٥٩,٥٪ فى عام ١٩٧٠ إلى ٣٩,٢٪ فقط فى عام ١٩٨٩ . وتزداد كلفة استيراد المواد الزراعية بشكل كبير (زادت قيمة استيراد الحبوب بين عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨٨ بحوالى ٧١,٥٪ والزيوت النباتية بنسبة ٣٥٪ ، والحليب بنسبة ٣٠٪ واللحوم بنسبة ١١,٩٪) هذا ولا يستغل من مصادر المياه المتاحة غير ٤٨,٦٪ . وتؤدى زيادة السكان بنسبة ٣٪ سنويا مع بطء نمو الانتاج الزراعى ، إلى زيادة الاعتماد على استيراد الغذاء من الخارج مما يؤدى إلى مشاكل خطيرة مع تقدم السنين .

ويمكن التفاهم على نوع من تقسيم العمل بين البلدان العربية بما يؤدى إلى الحد من التشتت والتضارب القائم فى مجالات الانتاج المختلفة زراعية وصناعية . مع مراعاة مطالب كل قطر وتنمية طاقاته بما يحقق تعظيم العائد للجميع فى المدى

الطويل . ولا نقصد بتقسيم العمل هنا تخصيص كل بلد بانتاج ما ، ولكن من الممكن أن يتم تقسيم بعض العمليات الانتاجية بين أكثر من بلد ، وأن التخصص القطاعى لا يكون إلا حينما يتم التأكد من إمكانية الانتاج بتكلفة أقل ودون الاخلال بما يتطلبه الأمر من تنمية متوازنة بين الأقطار العربية .

ويمكن أن تزيد معدلات التنمية بالسير فى اتجاهين : الأول استغلال الطاقات العاطلة فى الزراعة والصناعة (تقدر بما يتراوح بين ٣٠٪ ، ٤٠٪) والقضاء على الهدر والتبديد وسوء الادارة ، أو استخدام اساليب بالية فى الانتاج وعدم مراعاة الاصول الفنية والعلمية فى الحفظ والتعبئة والتخزين ، مع اعطاء العناية الكافية بابحاث التطوير والاتجاه الثانى استعادة مايمكن استعادته من الأموال العربية فى الخارج حتى لا تكون رهينة تحت سيطرة بلدان أجنبية تستغلها لمصالحها الخاصة ، وتتعرض حيث هى لتقلبات كبيرة نتيجة ظروف البلدان التى تعمل فيها وسياسات حكوماتها ، كما تبين بوضوح فى السنوات الأخيرة .

ب ـ ويرتبط بالتنمية المتوازنة ، الأخذ بمبدأ **التكافل الاقتصادى** ففى الوقت الذى تتراكم وتتضخم أرصدة بعض البلدان العربية تواجه مجموعات أخرى بمشاكل كبيرة وتتعرض لهزات كبيرة نتيجة ظروفها الخاصة اقتصادية أو اجتماعية .

وقد سبق أن ذكرنا أن التهرب من تطبيق خطة التنمية الخمسية الأولى وكذلك عقد التنمية للدول الأقل نموا ، وعدم الموافقة على انشاء صندوق للطوارىء للبلدان التى تتضرر بسبب الكوارث الطبيعية قد تسبب فى حدوث فرقة بل جفوة بين البلدان التى كان يمكن أن تفيد من التكافل العربى وتلك التى بخلت بمواردها وهاهى ذى تصفى جزءا كبيرا من احتياطياتها ، وترهن انتاجها الحاضر لمواجهة تكاليف الحرب المدمرة فى الخليج واعادة البناء التى تبلغ عشرات المرات ماسبق أن طلب لانعاش البلدان العربية المتضررة .

وفى مجال التقاعس عن التكافل العربى يمكن أن نشير إلى المطالبة بالدعم المادى

للبنان لخروجه من محنته نتيجة غزو اسرائيل لها ، أو الحرب الأهلية التي هدت من كيانها وكذلك دعم منظمة التحرير الفلسطينية وحركة الانتفاضة فى الأراضى المحتلة بالاضافة إلى دعم اقطار المواجهة لاسرائيل ودعمها جميعا اجراء اقتصادى وسياسى لصالح المجتمع العربى بأجمعه ولا تفيد منه الجهات المتضررة بشكل مباشر ، غير أن أمين عام مجلس التعاون الخليجى أعلن مؤخرا عن تجميد المعونات التى تقدم لكل من الأردن ومنظمة التحرير بدعوى وقوفهما فى صف العراق فى غزوها للكويت .

وقد أدت مراجعة الأوضاع العربية بعد حرب الخليج ، والخوف من تفكك الوطن العربى ، ومافى ذلك من خطورة على المنطقة العربية وماينعكس أثره من سلبية بشكل عام ، أدى إلى مطالبة البعض بانشاء جهاز دولى للتنمية والإعمار فى الوطن العربى يمول من بلدان الفائض وبعض البلدان الأجنبية (الولايات المتحدة ، اليابان ، المانيا ، فرنسا ، بريطانيا) غير أن هذا المشروع يثير الكثير من التساؤلات إذ يخشى أن يكون وسيلة للتدخل للهيمنة على الوطن العربى بشكل عام ، ولنا من صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى عبرة فى ذلك إذ تلعب المؤسستان دورا خطيرا لصالح الرأسمالية العالمية وتؤثران فى اتجاهاتها التنموية اقتصاديا واجتماعيا . ونعتقد أنه ليس هناك داع لانشاء أى مؤسسة غير عربية لاسيما ولدينا جهازان عربيان هما الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، وصندوق النقد العربى ، والتنمية فى افريقيا ، إضافة إلى صناديق التنمية القطرية (الكويتى ، وأبوظبى ، والاسلامى ، والأوبك ، والسعودى ، والعراق)(*) اضافة إلى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار . ومشكلة هذه الصناديق والبنوك محدودية مواردها ، واتباعها خطوات الأجهزة المالية الدولية بالتركيز على مشروعات البنى الاساسية ، وعدم إعطاء وزن أكبر لمجالات الانتاج الاقتصادى. بلغ ماقدم لهذه

(*)تقدم هذه الصناديق بعض قروضها للدول النامية فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .

المشروعات ٦٥٪ ، ٣٥٪ على التوالى من موارد الصناديق المختلفة وذلك من مبلغ ٢٧ مليار دولار حتى نهاية عام ١٩٨٨ أو مالايزيد عن ٩,٨٪ من قيمة الانفاق العام والاستثمار فى ذلك العام(**) .

والجدير بالاشارة انه تقرر فى مارس عام ١٩٨٩ انشاء هيئة عربية لتمويل التجارة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار ولم يبدأ نشاطها بعد .

وكل مايحتاجه الأمر لمواجهة المشاكل الاقتصادية للتنمية والإعمار هو زيادة موارد اجهزة التمويل القائمة ، وتوسيع مجالات نشاطها وادماجها واختيار ادارتها من ذوى التوجه القومى العربى وليس مجرد الفنيين أو التكنوقراط .

جـ ــ **وعن تقليص الفجوة الدخلية عربيا وقطريا** : نشير إلى ماسبق أن ذكرناه من اختلال توزيع الثروة والدخل بين الدول العربية ، مما يؤدى إلى وجود قطبين متناقضين ومتباعدين فى الأهداف وأسلوب الحياة بل أن الاستقطاب قائم أيضا فى داخل كل قطر عربى الأمر الذى يضعف من تماسك البناء العربى ، ويهدد بحالة من عدم الاستقرار .

ومايحدث فى الوطن العربى ليس مسألة قدرية وانما يرجع إلى اشكال الحكم ، ونوعية التشريعات المفروضة ، واساليب التنمية ، وطريقة توزيع الدخول . وماحدث من تباينات فى المواقف ازاء أزمة الخليج لا يمكن تسميته تآمراً لفريق ما ، أو رفضاً للشرعية الدولية فى هذا البلد أو ذاك لأنه كان هناك تساؤل عما وراء مايحدث ، وأساليب الحكم ، والفئات ذات المصلحة فيما يحدث .

وتباين مستويات الثروات والدخول بين البلدان العربية وبعضها وفقدان التكامل والتكافل ، وكذلك الحال بين الافراد يؤدى إلى تباين المفاهيم ، والتطلعات ،

(**) أشير مؤخرا أن مجلس التعاون وافق على انشاء صندوق لتنمية البلدان المتضررة من حرب الخليج برأسمال قدره ١٠ مليارات دولار وتشرف عليه الصناديق الخليجية .

والسلوك ، مما يؤدى فى النهاية إلى حالة من الضعف العام والسلبية وفقدان الحماس للعمل العام الجاد .

د ـ المعاملة المتوازنة للقوى العاملة العربية : يفتقر المجتمع العربى إلى العلاقة السوية بين العاملين فيه بغض النظر عن الجهد المبذول فى العمل أو التضحية المترتبة عليه ، أو الرفاهية التى تنعكس على المستفيدين منه . وهناك تمييز للوافدين من البلدان غير العربية على تلك العربية ، وفى الأجر بين الوافدين العرب وبين مواطنى البلد ، بل وأولئك من جنسيات غربية . ولا تسمح بعض البلدان العربية باستصحاب العامل لأسرته إلا بشروط قاسية ، كما لا يسمح لأولادهم بالالتحاق ببعض مجالات الدراسة الجامعية . كما يواجه العامل الوافد أحيانا بالطرد من عمله ، أو بحجز مستحقاته أو تجميدها لمجرد قيام اختلافات سياسية بين بلده والبلد التى يعمل فيها . وتطبق بعض البلدان مبدأ الكفيل أو الضامن للعامل ، بما يعتبر أداة لإبتزاز العامل وارهاقه ماليا ونفسيا . ولا تطبق بعض البلدان مبدأ المعاملة بالمثل فى مجال التملك العقارى .

وقد كان النجاح فى تحرير تنقل القوى العاملة محدود النطاق فى البلدان العربية ولا يجد نفس الاهتمام الذى أصاب انتقال رؤوس الأموال أو التجارة .

وبالرغم من عقد اتفاقيتين لتنقل القوى العاملة العربية فى عامى ١٩٦٨ ، ١٩٧٥ إلا أن البلدان التى وافقت على تطبيقها كانت محدودة جدا .

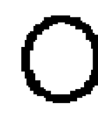
وبعد جهود مضنية من الجامعة العربية للتبصير بأبعاد مشكلة انتقال الأيدى العاملة العربية فى البلدان العربية وهجرتها إلى البلدان الأجنبية إلا أن نجاحها اقتصر على اصدار المجلس الاقتصادى فى فبراير عام ١٩٨٤ لاعلان مبادىء تتلخص فى :

تعاون الدول العربية لتحقيق التوظيف الكامل للطاقات البشرية العربية ، ومبدأ أولوية تشغيل العمال العرب ، ومنح العمال وأفراد أسرهم جميع الحقوق والمزايا التى يتمتع بها عمال الدولة المستقبلة وتشجيع اقامة المشروعات المشتركة التى تكفل

استيعاب فائض العمالة . كما يشير البيان إلى تعاون الدول العربية لتحقيق الاعتماد الكامل على القوى العاملة العربية ، وفق مخطط مرحلي ، والحد من هجرة الكفاءات والمهارات العربية إلى خارج الوطن العربي . والتأكيد على الشركات والمقاولين بضرورة تشغيل العمالة العربية بمختلف المستويات كلما أمكن وكذلك العمل على تنظيم وتطوير وتدريب القوى العاملة ورفع كفاءتها .

وبالرغم من اعلان حسن القصد إلا أن القوى العاملة العربية مازالت تواجه بالكثير من المشاكل ، والتى اشتدت فى الفترة الأخيرة إذ وجدنا العمال يطردون بقسوة ، وتصادر مستحقاتهم واملاكهم لا لسبب إلا لحدوث اختلافات بين حكام دولهم والدول التى يعملون بها مما يتنافى مع اعلان حقوق الانسان العالمى الصادر فى ديسمبر عام ١٩٤٨ ناهيك عن الاعتبارات القومية والأخلاقية .

نخرج بهذا العرض السريع إلى أننا نمر بمرحلة بالغة الخطورة ، وعلينا أن نصحو من سباتنا وندرك الآثار العميقة التى يمكن أن يحدثها هذا التداعى وانتهى بمأساة حرب الخليج وتدمير قدر ضخم من الطاقات والموارد العربية واشاعة حالة عدم الثقة واليأس بشكل غير مسبوق مما يخشى أن يؤدى إلى نتائج مدمرة للوطن العربى لن يكون من السهل التخلص منها إلا بتضحيات جسام .



البعد الاقتصادى للوحدة العربية في ضوء أزمة الخليج[1]

د . جوده عبدالخالق

استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

١ ـــ مقـدمــة :

موضوع الوحدة العربية هو الموضوع القديم ـــ الجديد .

وهو موضوع بالغ التعقيد : فله أبعاده الدولية والاقليمية والقطرية ، كما أن له أبعاده الاقتصادية والسياسية والثقافية .

وورقتنا الأولية هذه اطلالة على الموضوع فى ضوء ماتكشف حتى الآن من أزمة الخليج . والأطروحة الرئيسية فيها هى : أن بنية النسق العربى كما تطور فى السبعينيات والثمانينيات إنطوت على إختلال جوهرى نتج عن تهميش مصر ، وأن قانون الطرد المركزى وليس قانون الأوانى المستطرقة هو الذى حكم تطوره خلال هذه الحقبة ، وأن هناك ظرفا دوليا تواكب مع حالة النسق العربى تلك فأدى إلى الانفجار ، وأن المدخل الصحيح للوحدة العربية فى ضوء الأزمة هو المزاوجة بين التنمية والأمن .

ونناقش فى القسم الثانى الخلفية الدولية لأزمة الخليج . أما فى القسم الثالث فنناقش الخلفية الاقليمية للأزمة . والغرض من القسمين هو القراءة

التحليلية لدروس التاريخ ، وفى القسم الرابع نتناول أهم الانعكاسات الاقتصادية لأزمة الخليج . وفى القسم الخامس والأخير نطرح بعض التصورات حول المدخل الاقتصادى للوحدة العربية .

٢ ـ الخلفية الدولية لأزمة الخليج :

نستهل هذا البحث بالتأكيد على أن موارد الطاقة فى الشرق الأوسط عموما وفى الخليج خصوصا هى لب الصراع الدائر الآن فى الخليج بمناسبة غزو العراق للكويت كما كانت هى لب الصراع فى المنطقة فى حلقاته السابقة ، سواء كانت ساخنة (حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ وغزو لبنان فى ١٩٨٢ والحرب العراقية ـ الايرانية) ، أو لم تكن كذلك (مثل حرب الأسعار بعد ١٩٨٥) . والجدول رقم (١) يوضح بجلاء الثقل الهام للمنطقة فى مضمار الطاقة (البترول والغاز الطبيعى) ، ذلك الثقل الذى يزداد أهمية اذا اخذنا فى الحساب الاعتبارات الآتية :

(أ) موارد الطاقة فى باقى دول المنطقة العربية ، بالذات فى شمال افريقيا (ليبيا ـ الجزائر ـ وإلى حد ما مصر) .

(ب) طرق نقل موارد الطاقة من المنطقة إلى الأسواق الخارجية ، ونقاط التحكم فى تدفق هذه الموارد ، مضيق هرمز ، مضيق باب المندب ، قناة السويس ، قناة صقلية .

(جـ) قرب أجل نفاد احتياطى البترول فى الولايات المتحدة الأمريكية[٢] .

مؤدى ذلك كله أن أهمية المنطقة على خريطة الطاقة فى العالم سوف

جدول رقم (١)
الأهمية النسبية لمنطقة الخليج فى مجال البترول الخام والغاز الطبيعى ١٩٨٩

	الاحتياطى		الإنتاج		الصادرات من
	بترول خام (بليون برميل)	غاز طبيعى (تريليون م٣)	بترول خام (ألف ب/ى)	غاز طبيعى مليون طن مكافىء بترول	البترول الخام (ألف ب/ى)
١ ــ الامـــارات	٩٨,١	٥,٧	٢٠٧٠	١١,٩	
٢ ــ ايــران	٩٢,٩	١٤,٢	٢٨٦٥	١٩,٥	
٣ ــ العــراق	١٠٠,٠	٢,٧	٢٨٢٥		
٤ ــ الكـويت(٥)	٩٧,١	١,٦	١٨٠٠	٧,٥	
٥ ــ السعـودية(٦)	٢٥٧,٦	٥,٣	٥٤٦٠	٢٧,٢	
٦ ــ قطـــر	٤,٥	٤,٦	٣٩٥	٢١,٦	
٧ ــ عمـــان	٤,٣		٥٩٠		
٨ ــ أخـــرى	٥,٨	٠,٧	٥٨٥		
المجمـــوع	٦٦٠,٣	٣٤,٨	١٦٥٩٠	٨٧,٧	١١٦٧٨
٪ من العالم	٦٥,٢	٣٠,٧	٢٦,٣	٥,١	٤٢,٠

(٥) شاملا نصيبهما بالتساوى من احتياطى المنطقة المقسمة البالغ ٥,٢ بليون برميل بترول خام ، ٠,٣ تريليون م٣ من الغاز الطبيعى ، ومن انتاج البترول الخام البالغ ٤٠٠ الف ب /ى

(٦) انتاج امارة أبوظبى

المصدر

PB Statitical Review of World Energy, 1990

نقلا عن مجلة البترول ، المجلد ٢٧ ، العدد ٣ (-١٩٩٠) ، ص ٢٠

تزداد مستقبلا ، وبالتالى ستزداد أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية . وفى هذا الاطار يجب أن ننظر إلى الحلقة الحالية من الصراع الساخن فى منطقة الخليج . فالسماح للعراق بضم الكويت نهائيا كان سيغير بشكل جذرى معادلة الطاقة والمعادلة الاستراتيجية فى الشرق الأوسط . إذ سيصبح العراق فى هذه الحالة منفردا بالسيطرة على مايقرب من $\frac{1}{5}$ الاحتياطى العالمى و٧٪ من الانتاج العالمى للبترول الخام ، ناهيك عن الغاز الطبيعي . بل أن العراق كان سيصبح فى هذه الحالة فى مركز يمكنه من تحدى المملكة العربية السعودية على قيادة كارتل بائعى النفط الخام الأوبك(٣) . يضاف إلى ذلك ، أن العراق كان سيصبح قريبا جدا من حقول النفط السعودية فى المنطقة الشرقية ، بل كان سيصبح متاخما لهذه المنطقة مباشرة .

ومن الناحية الأخرى ، فان الولايات المتحدة تسعى للحفاظ على نفوذها الدولى وتدعيمه فى مواجهة متغيرات غير مواتية من وجهة نظرها . فمع الوحدة الالمانية خلال عام ١٩٩٠ والانتقال إلى السوق الموحدة فى الجماعة الاقتصادية الأوروبية بنهاية عام ١٩٩٢ ، سيكون على الولايات المتحدة أن تواجه عملاقا اقتصاديا فى أوروبا الغربية . ومع توقيع عدد من الاتفاقيات للتخلص من الأسلحة الاستراتيجية ، وصدور ميثاق باريس ، تزول حاجة أوروبا إلى الغطاء الأمنى الأمريكى لمواجهة التهديد السوفييتى .

ومنذ السبعينات والحديث متواتر عن تقلص قوة الولايات المتحدة اقتصاديا وتنامى قوة دول أخرى فى المقابل مثل اليابان والصين(٤) . وفى هذا السياق الاستراتيجى تكمن دلالة مايحدث فى الخليج منذ الثانى مس

أغسطس ١٩٩٠ . فالولايات المتحدة الأمريكية ربما قدرت أنها أحوج ماتكون الآن لأن تلعب ورقة النفط ، إذ بضمان السيطرة الفعالة على هذه المنطقة يكون بوسعها التحكم فى الأسعار والكميات بما يخدم مصالحها القومية فى مواجهة القوى الصاعدة فى أوروبا والشرق الأقصى(٥) هذا على المسرح العالمى الواسع . فماذا عن المسرح الاقليمى الاضيق . الشرق الأوسط ، العالم العربى ؟

لقد تحدثنا فى بداية هذه الدراسه عن تقلص القوة الاقتصاديه النسبيه لمصر وتحرك مركز الثقل الاقتصادى فى العالم العربى شرقا وذكرنا أن هذا أدى إلى حالة عدم اتزان فى النسق العربى . لأن القوى الاقتصادية الصاعدة فى الخليج ، وعلى رأسها المملكة العربية السعوديه ، لا تملك من مقومات القوى الأخرى ، مايعزز مفعول الثروة الماليه المتنامية وقد وضع الغزو العراقى للكويت علامة استفهام كبيرة حول قابلية دول الخليج للوجود طبقا للوضع القائم حاليا . على الساحة العربية يمكن أن نقول إذن أن معركة تجرى على الزعامة : أرضها على امتداد الوطن العربى ، وأطرافها فى المشرق العربى ـــ ودول المغرب تكتفى بمراقبة الموقف عن بعد واسرائيل تتابع مايجرى ، متحفزة ، عن كثب .

٣ ـــ الخلفية الاقليمية لأزمة الخليج :

نحن ننظر إلى الوطن العربى ككيان تربط دوله صلات ووشائج متعددة تجعل من الحديث عن نسق قومى شيئا ذا معنى . فالمقومات المتمثلة فى التاريخ المشترك وفى التراث المشترك وفى الآمال المشتركة تضفى على الأقطار العربية الفردية صفة الانتماء إلى كيان أكبر منها جميعا .

ويمكن النظر إلى جامعة الدول العربية على أنها التعبير المؤسسى عن هذه الحقيقة فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية .

وفى هذا الاطار تلعب مصر دورا مركزيا ، بحكم الموقع الجغرافى والثقل السكانى والحجم الاقتصادى والقدرة العسكرية والامكانيات الثقافية والسياسية . وتشكل هذه الخصائص مجتمعة مقومات القوة باعتبارها ظاهرة مركبة . ولاشك أن الحجم الاقتصادى والقدرة العسكرية هى أهم مقومات القوة ، بمعنى أن باقى المقومات الأخرى تتمحور حولهما . وبناء على ذلك يمكن القول أنه طالما اجتمعت المقومات الاقتصادية والعسكرية للقوة معا لبلد واحد ، فان هذا البلد يشكل مركز الثقل للنسق الاقليمى ، ويكون للنسق فى هذه الحالة مهياً لتحقيق الاتزان والتماسك بقيادة هذه الدولة « القوية » . أما إذا انفصمت المقومات الاقتصادية عن المقومات العسكرية ، فان هذا يكون نذيرا بتعرض النسق الاقليمى للاضطراب وفقدان التماسك .

فلنطبق هذا الاطار المفهومى ـــ التحليلى على الوطن العربى والدور الذى تلعبه مصر فيه .

وهنا نؤكد أن الفترة ١٩٧٣ ـــ ١٩٧٤ تشكل نقطة تحول كيفى (أو نقطة انقلاب بالتعبير الرياضى) فى النسق العربى . قبل هذه الفترة ، وبالذات خلال الخمسينيات والستينيات كانت مصر تجمع كل مقومات القوة ، كانت أكبر كيان اقتصادى وأكبر قوة عسكرية ، وحول هذين المكونين من مكونات القوة انتظمت المقومات الأخرى : السياسية والدبلوماسية والثقافية .. الخ . وبتحمل مصر العبء الرئيسى فى الصراع العربى الاسرائيلى ، وبالذات بعد ١٩٦٧ ، بدأت تفقد تدريجيا المكون

الاقتصادى للقوة . ومع حرب أكتوبر ١٩٧٣ حدث تطور جذرى — لقد أدت فورة النفط التى أعقبت حرب ١٩٧٣ ، ولأول مرة فى تاريخ النسق العربى فى العصر الحديث ، إلى انفصام المكونين الرئيسيين للقوة . لقد انتقلت القوة الاقتصادية شرقا إلى منطقة الخليج فى حين بقى مركز الثقل العسكرى فى مصر . لقد ترتب على حرب ١٩٧٣ نتيجة غاية فى الخطورة فيما يتعلق باتزان النسق العربى وتماسكه : فقد غدت مصر اضعف اقتصاديا وان احتفظت بقوتها العسكرية ، وأصبحت دول الخليج قوية اقتصادياً (على الأقل بالمعيار المالى البحت) وإن ظلت ضعيفة عسكريا . وفى تقديرنا أن هذا هو سبب الاضطراب الذى يعيشه الوطن العربى منذ السبعينيات .

دعنا ننظر إلى الأرقام لتدعيم هذه الفرضية الهامة .
والجدول (٢) يقدم الدليل .

فخلال العقد الممتد بين منتصف الستينيات ومنتصف السبعينيات هبط نصيب مصر فى الناتج المحلى الاجمالى للوطن العربى بأكثر من النصف (من ١٩,٦٪ إلى ٧,٩٪) . وبعد أن كانت مصر قبل حرب ١٩٦٧ هى القوة الاقتصادية الأولى فى الوطن العربى بمعيار حجم الناتج المحلى الاجمالى ، إذ بها تهبط إلى المرتبة الرابعة عام ١٩٧٥ . وحلت السعودية محل مصر كأكبر قوة اقتصادية عربية .

لقد شهدت فترة السبعينيات والثمانينات تحرك مركز الثقل الاقتصادى للوطن العربى شرقا باتجاه الخليج وبعيدا عن وادى النيل .
وفى تقديرنا أن هذا التطور كان من أهم العوامل التى جعلت غزو العراق للكويت ممكنا . وينبنى هذا التقدير على الاعتبارات التالية :

جدول (٢)
تطور الناتج المحلى الاجمالى والسكان فى الوطن العربى
١٩٦٥ ـ ١٩٨٣

الدولــــــة	١٩٦٥		١٩٧٥		١٩٨٣	
	السكان ٪	الناتج المحلى الاجمالى ٪	السكان ٪	الناتج المحلى الاجمالى٪	السكان ٪	الناتج المحلى الاجمالى٪
مصــــــر ٪	٢٧,٥	١٩,٦	٢٦,٢	٧,٩	٢٤,٩	٨,٧
الجــزائــــر ٪	١١,٢	١١,٦	١١,٣	٩,٩	١١,٦	١٠,٥
المغـــــرب ٪	١٢,٤	١٠,٧	١٢,١	٦,٢	١٢,٣	٣,٤
العـــــراق ٪	٧,٤	٩,٣	٧,٨	٩,٣	٨,٠	٨,٥
السعـــوديـــة ٪	٤,٥	٨,٤	٥,١	٢٧,٢	٥,٥	٢٠,٣
الكـــويت ٪	٠,٥	٧,٦	٠,٧	٨٪٣	١,١	٥,٤
ليبيـــا ٪	١,٥	١,٥	١,٧	٨,٨	١,٨	٨,٥
مجموع الوطن العربى ٪	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
بالمليون	١٠٦,٨	٢٧٤٤٥,٩	١٤١,٢	١٤٥٦١٦,٥	١٨١,١	٣٩٥٤٢٦,٦

Source : Gouda Abdel-Khalek, Development Performance in the Arab World: Salient Features during the last 10-15 years, CERMAC, Cahier 48-49-50 (1987), 111-115.

(١) أن مركز الثقل الاقتصادى فى الوطن العربى قد انفصل لأول مرة فى التاريخ الحديث للمنطقة عن مركز الثقل العسكرى . وهذا أدى إلى حالة من عدم الاستقرار الشديد فى النسق العربى .

(٢) أنه على حين كان أكثر من ربع سكان الوطن العربى (سكان مصر) يحصلون على حوالى خمس الناتج المحلى الاجمالى المتولد فى الوطن العربى عام ١٩٦٥ ، إذ بهم يحصلون على أقل من العشر عام ١٩٧٥ . ونطلق على هذه ظاهرة الافقار المتزايد لمصر .

(٣) أن التطورات التى شهدتها المنطقة بعد ١٩٦٧ ، وخصوصا بعد ١٩٧٣ ، أدت إلى افتقاد العالم العربى للدولة التى تتولى زمام القيادة والتى يكون لها من الثقل المادى والمعنوى مايضبط ايقاع التطور ونمط العلاقات بين الاطراف فى المنطقة . وهذا فتح الباب على مصراعيه للقوى الاقليمية الأخرى لكى تسعى للقيام بهذا الدور .

وحتى ندرك الدلالة العملية للتحليل السابق ، دعنا نقارن بين موقف العراق من الكويت قبيل استقلالها عام ١٩٦١ وعام ١٩٩٠ . فى المرة الأولى كان مجرد اعلان مصر عدم موافقتها على ضم العراق للكويت كافيا لردع العراق وتراجع عبدالكريم قاسم عن نيته بغزو الكويت . أما فى المرة الأخيرة ، فلم تُجد النداءات المصرية المتكررة ، بل والاتصالات المباشرة بين القيادة المصرية والقيادة العراقية ، فى منع وقوع الغزو .

ونستنتج مما سبق أن استقرار الأوضاع فى المنطقة العربية رهن بامتلاك مصر لعناصر القوة الاقتصادية والعسكرية ، بحيث إذا افتقدت مصر أحد هذين العنصرين فتح ذلك الباب على مصراعيه لعدم الاستقرار فى المنطقة . وبالطبع فان الاستقرار لا يعنى الجمود ، وإنما يعنى امكانية ضبط التطور بحيث يكون بالمعدل وفى الاتجاه المطلوب لخدمة الأهداف

العربية .

أضف إلى ذلك طبيعة التطور الاقتصادى والاجتماعى داخل كل قطر عربى على حدة . ويمكن القول أن هذا التطور تمثل فى ثلثنة الاقتصاد فى اقطار الوطن العربى(9) ونقصد بهذه العملية ازدياد أهمية القطاع الثالثى ، بالتوازى مع انخفاض وزن أهم القطاعات السلعية وهى الزراعة والصناعة(10) وهذا يطرح السؤال الجوهرى حول مايترتب على مثل هذه الحالة من التغير الهيكلى . وبصورة عامة فان المترتبات عديدة . ولكننا لأغراض هذه الدراسة سنركز على الأمن الغذائى وفرص التوظف والعدالة ، والاستقرار السياسى والاجتماعى ، وأخيرا العلاقات الدولية . ونؤكد ابتداء أن هذه جميعا أمور مترابطة بصورة معقدة ، ونحن نميزها هنا لأغراض العرض والتحليل وليس عن ادعاء بامكانية عزلها عن بعضها البعض .

أولا : بالنسبة للأمن الغذائى : فقد أوضحنا أن انخفاض مساهمة قطاع الزراعة والأنشطة المكملة فى الناتج المحلى الاجمالى يعود إلى اهمال هذا القطاع بل والتمييز ضده . وأدى هذا إلى تآكل قدرته على إعاشة السكان . وفى نفس الوقت فان ارتفاع الدخول وتغير توزيعها وتحول أنماط الاستهلاك تؤدى جميعا إلى زيادة الطلب على الحبوب (خاصة القمح) والسكر وزيت الطعام واللحوم ومنتجات الألبان . هناك اذن طلب يتزايد على الغذاء وعرض عاجز عن اللحاق به . وتلك هى معضلة الأمن الغذائى فى أقطار الوطن العربى . قد تتفاوت حدتها من قطر إلى آخر ، ولكنها قاسم مشترك .

ثانيا : بالنسبة لفرص التوظف : فان النمط الذى أوضحناه للتغير

الهيكلى ليس هو الأكثر ملاءمة من وجهة نظر خلق فرص التوظف للسكان . ففى كل الاقطار العربية تقريبا ، يعيش أغلبية السكان فى المناطق الريفية ويعملون بالزراعة . ومع تقلص القاعدة الاقتصادية التى تمثلها الزراعة تتضاءل احتمالات وفرص التوظف المنتج .

ثالثا : بالنسبة للعدالة : بالنظر إلى تدهور نصيب قطاعات الانتاج السلعي وماقترن بها من تدهور قدرة العالم العربى على استيعاب العمل ، فان التوزيع الوظيفى للدخل لابد أن يتغير فى اتجاه محدد . والأرجح أن يكون هذا الاتجاه مضادا لدخل العمل ولصالح دخل الملكية . ويسوغ أن تتوقع نتيجة لذلك اتجاه نصيب الأجور فى الناتج المحلى الاجمالى نحو الانخفاض . وثمة دليل فى حالة بعض الدول العربية على حدوث مثل هذا التطور خلال فترة الدراسة . ومصر أحد الأمثلة .

رابعا : بالنسبة للاستقرار السياسى والاجتماعى : فان النمط المشار إليه للتغير الهيكلى له مترتبات قاطعة . فهذا النمط يغذى الاتجاهات التضخمية ونزعات المضاربة . وهو يولد هجرة داخلية متزايدة من الريف إلى الحضر ، مؤديا إلى تزايد التكدس السكانى . وأهم من هذا أن الحالة التى يخلقها هذا النمط من التغير الهيكلى غير قابلة للاستمرار إلا مع استمرار تدفق عوائد النفط بمعدلات عالية . وأى انخفاض فى معدل تدفق هذه العوائد يتوقع أن يفجر تداعيات تعصف بالاستقرار .

خامسا : بالنسبة للعلاقات الدولية : إن هيكل الانتاج الذى تمخض عن التحولات الهيكلية التى رصدناها سيكون مصدر انكشاف وتعرية للاقتصادات العربية إزاء الخارج . ويتوقع أن يجعلها ذلك فى مهب رياح التقلبات فى معدل التبادل الدولى . وكل هذا يعقد عملية السعى لتحقيق

الاستقرار الداخلى . لقد أصبحت الاقتصادات العربية ، بحكم عملية الادماج فى السوق الرأسمالية العالمية ، أكثر عرضة للصدمات الخارجية من أى وقت مضى فى تاريخها الحديث .

أوضحنا فى هذه الدراسة أن محصلة التغيير الهيكلى الذى تعرضت له الاقتصادات العربية تتمثل فى ماطلقنا عليه « ثلثنة » هذه الاقتصادات ، كما رأينا كيف أن دور الدولة قد تعاظم لأسباب متعددة أوضحناها .

إن فورة النفط قد أتاحت للعديد من الاقتصادات العربية ، حتى تلك التى لا تصدِّر النفط ، أن تعيش فى مستوى اكبر بكثير مما تتيحه طاقاتها الانتاجية الحقيقية . وقد دفع البعض « الفاتورة » ببيع الموارد (سواء كانت نفطا أو قوة عمل) ، ودفع البعض الآخر برهن الموارد (من خلال الديون) .

والآن وقد راحت السكرة وجاءت الفكرة ، فماذا نتوقع ؟

إن المرء لا يملك إلا أن يقدران العالم العربى قد دخل مرحلة من عدم الاستقرار الناتج عن التناقض بين الرغبات الاستهلاكية المحمومة التى ولدتها الحقبة النفطية والامكانيات الانتاجية المتواضعة التى خلفتها تلك الحقبة .

هذا على صعيد التطور داخل الأقطار العربية كل على حدة . أما على صعيد التطور على مستوى الأقطار العربية ، فإن أهم ماخلفته الحقبة النفطية كيان عربى يفتقد مقومات التوازن : فلأول مرة تنفصم القوة الاقتصادية عن القوة العسكرية والثقافية والبشرية .

وقد عزز ذلك أن الآليات التى استخدمت لتحقيق التكامل الاقتصادى فى إطار الجامعة العربية ومنظماتها لم تنجح بل على

العكس ، أفرزت آلية السوق والنزعات القطرية الضيقة انتقال عناصر الانتاج فى الاتجاه الخاطىء : فعنصر العمل انتقل إلى حيث رأس المال ، رغم ندرة الموارد الأخرى وضيق الأسواق ، وعنصر رأس المال تدفق بصفة غالبة إلى خارج الوطن العربى ، وخضع القدر القليل الذى انساب داخله لاعتبارات سياسية بالدرجة الأولى . ونتج عن كل ذلك مفعول قانون القوة الطاردة المركزية بدلا من مفعول قانون الأوانى المستطرقة .

٤ ــ الانعكاسات الاقتصادية لأزمة الخليج على الوطن العربى :

كما سبق ذكره ، غدا الوطن العربى ، كنسق قائم بذاته ، مفتقدا لمقومات الاتزان الداخلى بعد حروب ١٩٦٧ ــ الاستنزاف . ولكن بصفة أخص بعد حرب ١٩٧٣ ، فبفضل هذه الحرب الأخيرة ، انتقل مركز الثقل الاقتصادى والمالى شرقا إلى منطقة الخليج ، حيث افتقد مقومات القوة الأخرى ــ وعلى رأسها المقومات العسكرية . أضف إلى ذلك مارصدناه من عناصر عدم الاستقرار على المستوى القطرى فى البلاد العربية المختلفة . ويبدو أن قانون القوة الطاردة المركزية ، بدلا من قانون الأوانى المستطرقة هو الذى حكم تطور الوطن العربى خلال ربع القرن الماضى !

فى هذا الاطار يبرز عدد من الانعكاسات الاقتصادية الرئيسية أهمها : هشاشة الوضع الاقتصادى لعدد من الدول العربية ، وبروز اعتبارات الأمن والدفاع إلى مكان الصدارة بدلا من متطلبات التنمية ، وإعادة النظر فى انماط التحالفات والمحاور الاقليمية(٨) .

(أ) كشفت أزمة الخليج مدى هشاشة الوضع الاقتصادى لعدد من

الدول العربية ، وبالذات الأردن واليمن . فالأردن بحكم موقعه الجغرافى كان يمثل معبرا إلى العراق . كما أن جزءا كبيرا من تجارته كان يتم مع هذا القطر العربى . وفى أعقاب الغزو العراقى للكويت ، وجد الأردن نفسه فى مهب عواصف عاتية : فالنزوح الهائل لمئات الالاف من الكويت والعراق اضاف أعباء على المرافق والخدمات فى الأردن لم يكن مهيأ بحكم إمكانياته أن يتحملها . وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق بموجب قرار الأمم المتحدة رقم ٦٦١ أحدث انخفاضا هائلا فى حجم نشاط ميناء العقبة الأردنى بعد توقف تجارة الترانزيت إلى العراق والكويت . كما أضاف الارتفاع الحاد فى أسعار النفط ضربة قاصمة إلى اقتصاد يستورد معظم احتياجاته إلى الطاقة . يضاف إلى ذلك عودة عشرات الآف من الأردنيين من العاملين فى الكويت وبالتالى انخفاض التحويلات من الخليج وارتفاع معدل البطالة الذى يقدر بحوالى ٣٠٪ . وبلغ من شدة الصدمة التى أحدثها الغزو العراقى للكويت فى اقتصاد الأردن أن الانخفاض المتوقع فى دخله القومى نتيجة لذلك يقدر بحوالى ٤٠٪ لعام ١٩٩١ . وهذا يجعل الأردن ، خارج طرف الصراع المباشرين ، أكثر دول المنطقة والعالم تأثرا بالغزو العراقى .

ولاشك أن مما يعقد المشكلات التى يواجهها الأردن نتيجة لغزو العراق للكويت تعرض تمويل مشروعات التنمية فيه للخطر . فالأردن هو أهم الدول العربية المستفيدة من التمويل الذى تقدمه مؤسسات وصناديق التنمية العربية . ففى نهاية ١٩٨٩ بلغ مجموع التمويل الذى حصل عليه الأردن من هذه المصادر حوالى ١,٩ مليار دولار ، جاء الجزء الأكبر منها من البنك الاسلامى والصندوق السعودى والصندوق الكويتى[٩] . وقد تلجأ حكومة الكويت وحكومة السعودية إلى وقف

التمويل الذى تقدمه هذه المؤسسات للمشروعات فى الأردن بسبب موقفه المؤيد للعراق .

وماينطبق على الأردن ينطبق على اليمن ، ولكن ربما بدرجة أقل ، فقد عاد حوالى ١/٢ مليون عامل من السعودية نتيجة تشديد الحكومة السعودية فى تطبيق القواعد التى تحكم عمل الأجانب فى البلاد . كما أن مصفاة عدن التى كانت تعتمد كلية على البترول الخام العراقى توقفت تماما عن العمل[١٠] .

(ب) **بروز اعتبارات الأمن والدفاع إلى مكان الصدارة بدلا من متطلبات التنمية** : لقد انجذبت الدول العربية إلى الصراع الناشب فى الخليج بدرجات متفاوتة بصرف النظر عن الجانب الذى تقف معه . فدول مجلس التعاون الخليجى قد عبأت مالديها من قدرات عسكرية ، على تواضعها . واستضاف عدد منها أعداداً كبيرة من القوات الأجنبية والعربية . وأرسلت ثلاث دول عربية فى مقدمتها مصر قوات عسكرية إلى الخليج . وتطوعت أعداد من المواطنين من دول عربية متعددة ، أغلبهم للقتال إلى جانب العراق وقلة إلى جانب الكويت . ودلالة ذلك كله أن الهم الأمنى والدفاعى أصبح مؤرقا للعديد من الدول العربية — وبالذات دول الخليج ، ولا بد أن ينعكس هذا على نوع الترتيبات التى سيجرى الاتفاق عليها بعد انقشاع الأزمة المالية ، كما أنه سيترك آثارا بعيدة المدى : اجتماعية ونفسية وثقافية وسياسية واقتصادية . والآثار الاقتصادية هى مانركز عليه هنا : فالمقطوع به أن تزداد نسبة الانفاق على الأمن والدفاع فى العالم العربى خلال العقد القادم ، بكل مايترتب على ذلك من تأثير على الهياكل الاقتصادية والمستويات المعيشية فى الأقطار

المختلفة .

(جـ) **انماط جديدة من التحالفات والمحاور الاقليمية** : لقد أحال غزو العراق للكويت العديد من الثوابت فى المنطقة وفى العالم إلى متغيرات . فحالة الحرب بين العراق وإيران تحولت إلى سلام حذر . والقطيعة بين مصر وسوريا انتهت إلى محور قوى إلى جانب السعودية ودول الخليج . ووقف الاتحاد السوفيتى مع الولايات المتحدة (الصديق الجديد) ضد العراق (الحليف القديم) . كما أثبت الغزو أيضا أن التجمعات الاقليمية فى العالم العربى تفتقد المقومات الحقيقية ، وفشلت فى أن توفر اطارا تنظيميا يضمن لاعضائها اتخاذ موقف موحد ازاءه[١١] . فلم تجتمع كل الدول أعضاء مجلس التعاون العربى لنصرة العراق . واتخذت الدول أعضاء الاتحاد المغاربى العربى مواقف متباينة من الموضوع نفسه . بل وحتى دول مجلس التعاون الخليجى لا تبدو مجمعة على كيفية حل الأزمة ــ فبينها من كان يفضل الحل السلمى (مثل عمان) ، ومن كان يصر على انسحاب العراق ولو بالقوة المسلحة (السعودية) .

لقد أصبح الباب مفتوحا على مصراعيه لاقامة تحالفات اقليمية جديدة . وقد تتجاوز التحالفات نطاق الدول العربية ، بل انها قد تتجاوز نطاق دول المنطقة . لكن هذه أمور يصعب التكهن بها ، ونكتفى هنا بطرح المسألة فى السياق التاريخى الأعم . ففى الخمسينيات والستينيات ، كانت الثورة هى المميز بين الدول العربية (دول تقدمية وأخرى رجعية) . وفى السبعينيات والثمانينيات غدت الثروة هى المميز (دول اليسر/ دول العسر ، الدول النفطية/ الدول غير النفطية ، الأغنياء/ الفقراء) . أما فى التسعينيات ، وربما بفضل أزمة الخليج ، فيبدو أننا إزاء مميز من نوع جديد . لكنه لم يتخلق بعد .

٥ ــ البعد الاقتصادى للوحدة العربية :

يبدو هدف الوحدة العربية الآن صعب المنال رغم معطيات الهوية والتاريخ والجغرافيا ، ولعل السبب فى ذلك هو توافق مصالح القوى الخارجية والأقلية المعادية مع مصالح الأنظمة القطرية الحاكمة ، مع غياب الطرف صاحب المصلحة الحقيقية وهو الجماهير العربية . وهذا يشير إلى البعد السياسى لقضية الوحدة .

إن مناقشة كيفية تحقيق الوحدة العربية فى ضوء الأزمة الناشئة عن الغزو العراقى للكويت أمر يبدو على درجة كبيرة من التعقيد . ولعل مما يساعد فى ضبط تناولنا لهذه المسألة بقدر مقبول من الحكمة ، أن نصرف النظر عن التفاصيل الصغيرة وأن نركز على أمهات المسائل بدلا من ذلك . وفى كل الأحوال من المهم تحاشى الخلط بين الغاية والوسيلة . كما أنه لمن الجوهرى أن نتذكر أن التناقض الرئيسى والاستراتيجى فى المنطقة هو بين العرب واسرائيل . وأن الموقف الناشىء عن غزو العراق للكويت نتج عن افتقاد الوطن العربى مقومات الاتزان . وهو مهما طال ، حالة عابرة مآلها إلى زوال . من هنا فان الحرص على رصيد قوة العراق ، بعناصرها المختلفة ، أمر ضرورى جدا من منظور الأمن القومى العربى ، والوحدة فى نهاية المطاف .

وتصحيحا للخلل الذى أصاب النسق العربى فإن عناية كافية يجب أن تولى من الآن لقضية ترتيب الأوضاع العربية ، أو مسألة هيكل النسق العربى ، أو شكل النظام العربى ، أو العلاقات العربية ــ العربية . فقد أقام الغزو الدليل القاطع على وجود مشكلة فى بنية النسق العربى . وقد ركزنا على أن جوهر هذه المشكلة يكمن فى انسلاخ القوة الاقتصادية

عن القوة العسكرية[١٢] وهو الأمر الذى نتج أساسا عن اضعاف مصر اقتصاديا بتحميلها العبء الأكبر فى الصراع العربى الاسرائيلى [١٣] بما أفقد الكيان العربى مركز ثقله وضابط ايقاعه . وهذا هو لب الموضوع من منظور الأمن القومى العربى . وهناك اجتهادات متعددة جديرة بالدراسة بالنسبة لهذا الموضوع ، ولكن أساسها جميعا يجب أن يكون مركزية الدور الذى تلعبه مصر على صعيد الأمن القومى وكقائد للعمل الوحدوى والعربى ، وضمان قدر مقبول من عدالة توزيع الثروات العربية[١٤] . وكل هذا يستدعى أن تستعيد مصر مركزها المفتقد باعتبارها القوة الاقتصادية العربية الأولى[١٥] .

فى حدود هذا التصور العام للمسألة ، وفى ضوء التحليل الوارد فى القسم الرابع من هذه الدراسة عن الانعكاسات الاقتصادية للغزو العراقى للكويت من المنظور الاستراتيجى ، نورد **العناصر المحددة** التالية لكيفية تحقيق مصالح العرب القومية فى اطار الأمن القومى العربى . ونؤكد أن ترتيبها على النحو اللاحق لا يعنى بالضرورة تنازلها من الأهم فالأقل أهمية ، بل هى عناصر **متداخلة ومتفاعلة** :

أ ــ إعادة النظر فى الاطار المؤسسى لما يسمى العمل العربى المشترك طبقا للنظام الحالى لجامعة الدول العربية . ونخص بالذكر هنا المنظمات الاقتصادية القومية مثل الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى وصندوق النقد العربى فهذه الصناديق قد صممت على نمط البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى حيث السيطرة فى الادارة لصاحب رأس المال وليس لمستخدمه .

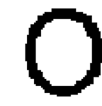
ب ــ الاهتمام بالبنية الأساسية التى تربط الأجزاء المختلفة للوطن

العربى بعضها ببعض . وأمثلة : ربط مصر بباقى دول شمال افريقيا بخطوط السكك الحديدية ربط المشرق العربى بالمغرب العربى بنفق يجرى تحت مياه خليج العقبة :

جـ ــ ابتداع آليات للمزاوجة الفعالة بين اعتبارات الأمن واعتبارات التنمية . وجوهر هذه الآليات هو تدوير الموارد بكافة أنواعها (بشرية ومادية ومالية وطبيعية) لتحقيق الأمن الجماعي والتنمية المتكافئة على أساس من قانون الأوانى المستطرقة بدلا من قانون الطرد المركزى .

د ــ إيلاء أهمية خاصة لأطراف الوطن العربى فى آسيا (اليمن والخليج) وفى افريقيا (الصومال جيبوتى وموريتانيا) ، وأهمية أخص لقضية فلسطين .

هـ ــ الانتباه إلى مواطن الانفجار المستقبلية . فأزمة الخليج الراهنة كانت صراعا اقليميا دوليا حول الطاقة . ويجب أن نتأهب لمواجهة أزمة ربما تنفجر قريبا حول مورد أكثر خطورة ــ المياه . إن اطاراً اجماعيا عربيا للتعامل مع هذه المشكلة : تطويرا وحماية وتوزيعا ، أصبح من المهام التى لا تحتمل التأجيل .



الهوامش والمراجع

(١) ورقة أولية ـ الغرض منها طرح بعض الأفكار الأساسية للمناقشة

(٢) والذى يقدر له عام ١٩٩٧ طبقا لأرقام الانتاج والاحتياطيات الحالية

(٣) وفى حالة نجاحه فى استقطاب ايران إلى جانبه ، فان العراق قد يقلب موازين القوى داخل أوبك رأسا على عقب ، فايران تعتبر ، مع العراق ، من المتشددين من أعضاء هذه المنظمة فى مواجهة المعتدلين بزعامة المملكة العربية السعودية .

(٤) راجع فى ذلك الكتاب الهام للمؤرخ الانجليزى بول كيندى ، استاذ التاريخ بجامعة ييل الأمريكية . PAUL KENNEDY, The Rise and Fall of the Great Powers : economic change and military conflict from 1500 to 2000 (New York : Vitage? Books, 1989)

وخصوصا القسم الثالث والأخير من الكتاب بعنوان « الاستراتيجية والاقتصاد اليوم وغدا » والذى يشخص فيه حالة الولايات المتحدة بأنها « مشكلة (الدولة) رقم واحد فى حالة أفول نسبى » .

(٥) ويمكن أن نضيف إلى ذلك اعتبارا اقتصادياً أضيق وهو تعزيز قيمة الدولار الأمريكى عالميا ـــ فمعروف أن اسعار النفط تحدد بالدولار الأمريكى كأساس للحساب فى تجارة النفط وبالتالى فان مجمل زيادة فى سعر النفط تعزز قيمة الدولار .

(٦) كلمة ثلثنة هنا هى اشتقاق من ثالثى . وقد نحتت لتقابل اللفظ الانجليزى (tertiarization) . وربما كان الاشتقاق معيبا ، ولكنه يخدم غرض التوضيح مع الاختصار .

(٧) لا يجب الخلط بين هذا النمط وذلك المشاهد فى الدول المتقدمة . ففى الأخيرة ارتبط ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات بانجاز ثورة فى كل من الزراعة والصناعة انعكست فى ارتفاع الناتج للفرد فى هذين القطاعين . وواضح أن هذا يختلف جذريا مع مانطلق عليه هنا « ثلثنة » اقتصادات الوطن العربى . قارن فى ذلك :

SIMON KUZENTS : «Toward a Theory of Economic Growth »

Economic Growth and Structure : Selected essays

(Delhi : Oxford & JBH Pub., Co., 1965)

(٨) فى تناول أكثر تفصيلا لهذه النقطة أنظر :
جوده عبدالخالق « الانعكاسات الاقتصادية للغزو العراق للكويت من المنظور الاستراتيجى » فى **سلسلة أوراق اقتصادية** ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة ، (أبريل ١٩٩١) .

(٩) ساهمت فيها المؤسسات التالية (بالمليون دولار) :البنك الاسلامى (٥٤٥,٢) ، صندوق ابوظبى (٣٧,٤) ، صندوق الأوبك (٢٣,٧) ، الصندوق السعودى (٦٣,٧) ، الصندوق العراق (٣٢٥,٦) ، الصندوق العربى (٢٩٧,٩) ، والصندوق الكويتى (٤٣٨,١) . أنظر **مؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية : العمليات التمويلية — خلاصة تجميعية** كما فى ١٩٨٩/١٢/٣١ ، ص ١٢ .

(١٠) وكما فى حالة الأردن ، فان اليمن بشطريه الشمالى والجنوبى يعتبر أكثر الدول العربية اعتمادا على تمويل مشروعات التنمية من المؤسسات والصناديق العربية — وبلغ ماحصل عليه شطرا اليمن مجتمعين حتى نهاية ١٩٨٩ ٢,٢ مليار دولار ، معظمها من السعودية والكويت . ولذلك فان التمويل التنموى لليمن عرضة للانخفاض الشديد نتيجة موقف اليمن من أزمة الخليج .

(١١) فى تفصيلات أكثر ، راجع عبدالفتاح الجبالى ، « الاقتصاد العربى ومخاطر مابعد الغزو » **السياسة الدولية** (اكتوبر ١٩٩٠) ، ١٣٢ — ١٣٣ ، والكاتب يتوقع تقلص التعاون العربى والعزوف عن استخدام العمالة العربية فى الخليج وانخفاض الميل للاستثمار فى المنطقة — وبصفة عامة زيادة التبعية للغرب .

(١٢) أو كما اشار أحد الكتاب « فطالما ظل التناقض بين ثروة الخليج المالية من ناحية وضعفه السياسى والعسكرى من ناحية أخرى ، فان اسباب التهديد ستظل قائمة » أنظر د . حازم البيلاوى : بعد أن يهدأ الغبار « برنامج للعمل » (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٠) ، ص ٢٤ .

(١٣) ومن الجدير بالملاحظة والتأمل أن تحمل مصر العبء الأكبر فى الصراع العربى الاسرائيلى أدى فى نفس الوقت إلى اثراء دول الخليج عندما ارتفعت أسعار البترول فى غمار حرب أكتوبر إلى أربعة أمثال مستواها قبل الحرب مباشرة . مصائب قوم عند قوم فوائد !! .

(١٤) قارن فى هذا مثلا ، التصورات التى طرحها د . حازم البيلاوى فى الكتاب المشار إليه فى الحاشية (١٢) أعلاه .

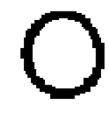
(١٥) فى تدليل إضافى على مركزية مكانة مصر فى الاطار القومى العربى اقتصاديا أنظر د . يوسف صايغ ، « فى الاقتصاد السياسى والاجتماعى لادارة التنمية العربية » ، ورقة للمؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب ، الكويت ٦ — ٨ فبراير (شباط) ١٩٨٨ .

(١٦) شاملا نصيبيهما بالتساوى من احتياطى المنطقة المقسمة البالغ ٥,٢ بليون برميل بترول خام ، ٣,٠ تريليون م^{٣} من الغاز الطبيعى ، ومن انتاج البترول الخام البالغ ٤٠٠ الف ب/ى .

(١٧) انتاج إمارة أبوظبى .

المصدر BP Statiitical Review of World Energy, 1990

نقلا عن مجلة البترول ، المجلد ٢٧ ، العدد ٣ (١٩٩٠) ، ص ٢٠



تعقيب (٢)

د . أحمد المليس
استاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة قار يونس ــ بنغازى

فى الحقيقة أن ماجاء فى هاتين الورقتين يعتبر إثراء لموضوع الوحدة العربية والتكامل الاقتصادى العربى فى مشكلته الحالية . وأبدأ الآن بالورقة المقدمة من الدكتور/ جوده عبدالخالق حيث أبدى بعض الملاحظات التى قد تكون مثيرة للجدل . طرح الكاتب فرضية أن حيازة احد بلدان المنطقة للقوة الاقتصادية والقوة العسكرية فى آن واحد فان هذا البلد يشكل مركز الثقل للنسق الاقليمى ويتحقق الاحتفاظ والقدرة على الاتزان والتماسك فى قيادة هذه الدولة . أما إذا انقضمت المقومات الاقتصادية عن المقومات العسكرية تعرض النسق الاقليمى للانفصام . وطبقا لهذه الفرضية فان حرب أكتوبر ٧٣ شكلت نقطة تحول نوعى فى النسق العربى . فقبل أكتوبر ٧٣ كانت مصر تجمع بين القوتين العسكرية والاقتصادية .أما بعدها حدث انفصام بين المكونين الاساسين للقوة ، فبينما ظلت مصر محتفظة بالقوة العسكرية فقط اتجه المكون الثانى (وهو القوة الاقتصادية) شرقاً إلى منطقة الخليج . وهذا هو سبب الاضطراب منذ السبعينات . وقد أورد الكاتب (جدول رقم ٢ صفحة ٥) لتدعيم هذه الفرضية . واستنتج ان استمرار الاوضاع فى المنطقة العربية رهن بامتلاك مصر للقوتين العسكرية والاقتصادية ، بحيث اذا فقدت مصر احد هذين

المكونين فُتح الباب على مصراعيه لاعادة عدم الاستقرار للمنطقة . وهنا اقترح نقطتين قد يثيران جدلاً حول هذه الفرضية الأولى استناداً لمعرفتنا للمشكلات المتعلقة بحسابات الناتج المحلى وتقييمه فى البلدان العربية . اذ لا يمكن الاعتماد على هذا الجدول للتدليل على هذه الفرضية . أُضف إلى ذلك أن هذا الجدول لا يتضمن الكثير من المؤشرات الأخرى الهامة للتدليل على القوة الاقتصادية كنصيب الفرد من الدخل القومى ومعدلات النمو ومعدلات الديون الخارجية ولا يشمل بيانات على الجانب الثانى المهم من الفرضية وهو القوة العسكرية .

الملاحظة الثانية تقول الفرضية أن احتفاظ مصر بالقوة العسكرية وضعفها اقتصادياً هو سبب الاضطراب الذى تعيشه أرض الوطن العربى منذ السبعينات . إذاً كيف نفسر الاضطرابات التى سادت فى هذا الوطن قبل ذلك عندما كانت تحتفظ مصر بالقوتين مثل المناوشات اليمنية ــ السعودية ودخول القوات المصرية إلى اليمن وانفصام الوحدة المصرية ــ السورية وقضية اليمن وغيرها . من الناحية المنهجية لو نجحت احدى دول المشرق العربى فى الجمع بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية . وقد كان هذا ممكنا لو نجح الاحتلال العراقى للكويت . هل كان سيحدث استقرار وتماسك للنسق الاقليمى من جديد ؟ حسب هذه الفرضية يجب أن تكون الاجابة بنعم . قد يكون من الصعب الاسترشاد بتجارب عن التاريخ لتأكيد هذه الفرضية ، سواء فى الماضى بالنسبة لالمانيا النازية أو فى الحاضر عندما احتفظت أمريكا بالقوة الأولى فى العالم عندما تقهقر الاتحاد السوفيتى .

فيما يتعلق بورقة الدكتور/ عبدالرازق حسن فقد أشار بكل صراحة إلى المشكلات التى تكتنف الوطن العربى والانشقاقات التى تزلزل كيانه

وتدخل القوى الأجنبية لترتيب أوضاعه ورسم توجهاته الاقتصادية بأسلوب فج .

وتساءل عن أسباب التردى الذى نعيشه ؟ فهل هو نتيجة حالة من الاحباط لفشل نظمنا العربية فى تحقيق التنمية المستقلة ؟ أو لعل ذلك يرجع لغياب الرؤية السليمة وفقدان الهدف القومى أو الاستكانة أو الاستسلام للتبعية الاجنبية ؟ وتساءل مرة أخرى هل يتخلص العالم العربى من هذا الكابوس وحالة التردى التى ألمت به ؟ أم سيظل يدور فى حلقة مفرغة ؟. وفى سعيه لحل هذه المشكلات حاول البحث عن جذور المشكلة . فأشار إلى دور القوى المستعمرة فى تفتيت الوطن العربى وان إنشاء جامعة الدول العربية جاء لتكون جامعة دول وليس جامعة جماهير أو تحالف أو اتحاد أو حتى نواة لدولة واحدة . واشار إلى بعض اتفاقيات التعاون العربى مثل اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى عام ١٩٥٠ واتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ . كما أوضح أن هزيمة يونية ٦٧ واحتلال اسرائيل لكل فلسطين وسيناء وهضبة الجولان السورية جاءت لتبرهن مرة أخرى على قصور العمل العربى المشترك وهشاشة أنظمته الداخلية وأنه مع تلاحق الأحداث أصبحت كل دولة تعمل على انفراد أو فى شكل تجمعات محدودة ومستقلة عن بعضها وخاصة بعد أن عمدت مصر إلى عقد اتفاقية سلام مع العدو الصهيونى برعاية الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب ماترتب على حرب الخليج من شق للصف العربى مرة أخرى وبقاء الجامعة العربية ستاراً يخفى التناقضات وظهور تجمعات اقليمية جديدة بعد اعلان دمشق اثر انتهاء حرب الخليج تضم مجلس التعاون الخليجى ومصر وسوريا وأخيراً اشارت الورقة إلى ضرورة تصحيح كثير من الأوضاع القائمة ومواجهة المشكلات بقدر كبير من الصرامة لضمان السير قدما فى طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة لصالح الجماهير العربية . وفى رأيى أن

المقترحات التى وردت فى الورقتين كاقتراح لحل هذه المشكلة ، لم تمس جذور المشكلة . واعتقد أن جذور هذه المشكلة تتمثل فى عاملين أساسيين . هما غياب الديمقراطية الحقيقية فى الوطن العربى ، والعشوائية فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالوحدة والتكامل الاقتصادى . إذ لم تسبق هذه المحاولات دراسات متعمقة فأدت إلى احباطات وفشل ذريع .

وعلينا الآن قبل أن نضع اقتراحات جديدة أن نقف وأن نتأمل فى الماضى . إن نتائج مايزيد على ثلاثين سنة من التعاون الاقتصادى لم تكن مشجعة ، بمعنى أن هذه التجارب لم تؤد إلى تقارب تدريجى ولا هى سهلت التنمية . فالاتحاد الجمركى السورى عام ١٩٤٣ ، والوحدة المصرية — السورية عام ١٩٥٨ — انهارا بسهولة نتيجة للعديد من التناقضات . أما الاتفاقيات التجارية فقد أتاحت اجتياز خطوة ، ولكن لم يكن بامكانها أن تؤدى إلى تسريع وتيرة حركة التبادل . وطول فترة التعاون لم نشهد إنشاء مشروعات منتجة مشتركة كان يمكن أن تخدم التنمية ، رغم أن الحديث جرى عن ذلك فى عدة اتفاقيات لم توضع قيد التطبيق . مثلا اتفاق البوتاس المعقود عام ١٩٥٦ والذى كان مخصصاً لاستثمار الموارد المنجمية فى الأردن والاتفاق حول انشاء شركة عربية للنقل الجوى المعقود عام ١٩٦١ إلى آخره . كما لم نلحظ فى أى فترة من فترات التعاون تعزيزاً لموقع البلدان العربية من طرف ثالث ومن ثم تجاه التكتلات الرأسمالية ، باستثناء منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط وهو ماأدى إلى وجود خلل فى توازن التبادل لتلك البلدان العربية وتلك التكتلات الاقتصادية . فقد انشأت سوقها المشتركة لمواجهة السوق الأوروبية المشتركة فجاءت نسخة مشوهة منها وفشلت فى أداء كل مايرجى منها ، من ناحية إزالة العقبات التى تعوق التبادل والحركة ، وذلك لأن القضية تتخذ بعداً أكبر بكثير وتتطلب تدابير ينبغى أن تندرج فى إطار رؤية طويلة

الأجل . الخلاصة أن مجمل محاولات التعاون الاقتصادى والسياسى كلها قد اخفقت تقريبا وذلك لعدة أسباب منها تقليد محاولات البلدان المتطورة دون الوضع فى الاعتبار الخصائص النوعية للبلدان العربية ، وفقدان التجانس فيما بينها وضعف بنيتها والدور المهم للبلدان الرأسمالية .

الوحدة العربية ليست غاية فى حد ذاتها ولابد أن تكون وسيلة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى للمواطنين ويجب أن تؤدى إلى اغناء الفقراء دون أن تؤدى إلى افقار الأغنياء ، وإلا ستواجه باحباطات وقصور فى تحقيق أهدافها . إن مفهوم التكامل الاقتصادى يجب أن ينطلق من أنه عملية تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة الاقتصادية والسياسية المتجانسة ، وأن تكون مؤسسة على تناسق خطط التنمية ، كما أن التكامل الاقتصادى يجب أن يساهم فى عملية التنمية ويجب أن يكون نوعاً من التقارب التدريجى ، وأن يتم بين بلدان ذات أنظمة سياسية واقتصادية متجانسة . لقد حاولت البلدان العربية احياء الوحدة الاقتصادية العربية وتحقيق الوحدة الكاملة دون أن تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات القائمة بين أنظمتها . وكان هذا سبباً من الأسباب الرئيسية لفشل هذه التجربة كما فشل غيرها من قبل . كما أن التكامل مهم دون شك فى عصر بلغ التقدم التقنى والعلمى مستوى رفيعا ، حيث أصبحت التكتلات الاقتصادية الدولية قوية بإقامة التكامل فى ظل ظروف موضوعية وشروط مدروسة تمكن الدول المتكاملة من التوصل إلى خفض تكاليف الانتاج وبالتالى الاسعار ، وهى شروط أساسية لتحسين معيشة السكان ، وتعزيز موقع البلدان المتكاملة التفاوضى إزاء البلدان الأخرى وبالتالى التخلص من هيمنة البلدان المتقدمة .

المحور الثالث

البُعد الثقافى لمستقبل الوحدة العربية

التحليل الثقافى لأزمة الخليج

السيد يسين

أمين عام منتدى الفكر العربى

عمان ــ الأردن

مقدمة

نعتبر أن تطبيق منهج التحليل الثقافى الذى تجاهلناه طويلا فى دراسة المجتمع العربى ، هو نقطة البداية فى دراسة السلوك السياسى والاجتماعى والاقتصادى كما مورس أثناء أزمة الخليج ، وكذلك فى تحليل الآثار التى ترتبت على الحرب ، وذلك على مستوى السلطة والمثقفين والجماهير .

وهذا المنهج يركز على دراسة رؤى العالم السائدة فى مجتمع معين ، وعلى تحليل الادراكات والتصورات والصور النمطية عن النفس وعن الآخرين ، وعلى القيم السائدة ، وعلى نوعية الخطابات السياسية المتصارعة فى المجتمع ، مع تركيز خاص على اللغة باعتبارها معبرة برموزها عن الشبكة المعقدة للقيم والمعايير التى تؤثر على السلوك الاجتماعى والسياسى فى التحليل النهائى .

وإذا انطلقنا فى تطبيق منهج التحليل الثقافى ، من واقع دراسة ممارسات السلطة والمثقفين والجماهير فى أزمة الخليج ، فانه يمكننا إثارة عدد من الموضوعات الأساسية التى تستحق البحث والتحليل ، ليس فى ندوة واحدة أو عدة ندوات ، بل إنها ينبغى أن تكون على أجندة البحث فى مراكز البحوث العربية المتخصصة ، ولدى المثقفين القوميين العرب المعنيين بقضية الوحدة العربية . وهذه الموضوعات تتركز فى خمس مشاكل : خطاب المثقفين فى

مواجهة الأزمة ، مشكلة الأنا والآخر فى العلاقات العربية ، ومنهج التفكير السياسى العربى ، والتحليل الثقافى للقيم السائدة فى المجتمع العربى ، والعلاقة بين الوطن العربى والعالم

أولا : خطاب المثقفين فى مواجهة الأزمة

ليس هناك من شك فى أن المثقفين العرب كانوا طليعة أمتهم منذ بداية النهضة العربية حتى اليوم . لقد بدأ دورهم التنويرى العظيم حين واجهوا السؤال الرئيسى كيف نقضى على أسباب التخلف العربى ، وكيف نكتسب أدوات التقدم الغربى ؟

وكان ذلك يقتضى القيام بعملية فكرية مزدوجة : تقديم تحليل نقدى لتجربة الغرب من ناحية ، وتشخيص لأسباب التخلف العربى من ناحية أخرى . وقد قام بهذه العملية الفكرية الكبرى مجموعة من الرواد العظام لعل أبررهم رفاعة رافع الطهطاوى وخير الدين التونسى .

غير أن هذا الدور الفكرى البارز كان مجرد المقدمة التى أفسحت مكانا أساسيا للمثقفين العرب لكى يتصدروا الثورات العربية التى هدفت أولا إلى استخلاص العروبة من براثن الحكم العثمانى ، وصوبت سهامها ثانيا للنضال ضد الاستعمار الغربى والهيمنة الأجنبية . وقامت أجيال تلو أجيال من المثقفين العرب فى كل أقاليم الوطن العربى بالنضال بالقلم والبندقية معا ، خلال مسيرة نضالية طويلة ، كانوا هم طليعة أمتهم ، المنادين بالاستقلال والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، والأصالة الحضارية .

وها نحن اليوم وفى غمار أزمة الخليج بكل تعقيداتها العالمية والاقليمية والمحلية ، نشهد المثقفين العرب ، يواصلون أداء دورهم ، ولكن فى سياق أكثر تعقيدا ، تختلط فيه القومية بالقطرية ، ويتشابك فيه المنهج الثورى فى التغيير

مع النظرة الاصلاحية ، ويتعقد فيه الدور النقدى للمثقف العربى نتيجة للقهر السياسى الذى يحد من الحرية الفكرية للمثقف ، وبالاغراء المالى من قبل بعض الأنظمة . وقد أدت كل هذه العوامل إلى انقسام المثقفين العرب انقساما واضحا فى تناولهم لأزمة الخليج وفى اتجاهاتهم المعلنة إزاء مختلف السياسات والمواقف والقضايا التى أثارتها .

لقد مر وقت كاف على الأزمة ، ظهر فيه وتبلور مايمكن أن نطلق عليه « خطاب المثقفين » إزاء الأزمة ، الذى يستحق أن نتأمله على حدة ، وذلك بالاضافة إلى « خطاب السلطة » الذى يكشف أيضا عن انقسام واضح بين الأنظمة العربية واتجاهاتها وسلوكها فى الأزمة ، والذى ظهر فى ثلاثة مواقف متمايزة . الانحياز الكامل مع العراق ، والانحياز الكامل مع الكويت ، والموقف الوسطى الذى يحاول أنصاره التوازن المتحرك فى سياق لا يسمح بطبيعته بانصاف الحلول ويمكن القول بأن خطاب المثقفين العرب فى الأزمة ، لو نظرنا إليه باعتباره نصا واحدا ــ لغرض التحليل ــ لوجدناه يتسم بالسمات التالية

١ ــ اتخاذ بعض المثقفين سواء ممن أيدوا العراق ، أو ممن وقفوا بجانب الكويت أسلوبا عاطفيا صارخا فى الدفاع عن مواقفهم ، يفتقر إلى الحد الأدنى من العقلانية . وكان شعار الواحد منهم الذى رفعه طول الوقت « أنصر أخاك ظالما أو مظلوما » .

٢ ــ تطور مواقف بعض المثقفين مع تصاعد الأزمة وبروز تعقيداتها ، ودخول عناصر جديدة إليها فبعض المثقفين ممن أدانوا غزو الكويت فى البداية عادوا لمراجعة موقفهم بعد دخول القوات الأجنبية إلى السعودية ، وأصبحت القضية المحورية بالنسبة لهم هو الكفاح ضد التواجد الأجنبى على الأرض العربية ، باعتبارها هى المشكلة الملحة .

٣ ــ انطلق معظم خطاب المثقفين العرب من مسلمة مبناها أنك إما أن تكون مع العراق على طول الخط ، أو مع الكويت على طول الخط ، ومثّل ذلك تبسيطا مخلا لرؤية الواقع . ذلك أن الأزمة اثارت قضايا سياسية وفكرية واستراتيجية معقدة ، من الصعب للغاية حصرها فى خانة « الأبيض » أو فى خانة « الأسود » وبالتالى حرم هؤلاء المثقفون أنفسهم من التحليل النقدى للأزمة والذى من شأنه أن يبرز سلبيات وايجابيات سلوك كل طرف من الأزمة ..

٤ ــ اتسم خطاب المثقفين العرب بكونه خليطا من مناقشة الأساسيات فى السياسة العربية (الوحدة العربية مثلا وكيف تتحقق هل بالديمقراطية أم بالقوة العسكرية ، وقضية أولوية ، قضية الوحدة على قضية الديمقراطية) . وتحليل الآخر وسياساته وأهدافه (وتعنى موضوعات الهيمنة الامبريالية ، والتدخل الأجنبى ، ومزاعم النظام العالمى الجديد) ، والنظر إلى الأوضاع الاجتماعية والسياسية الراهنة فى الوطن العربى (الحدود المصطنعة التى خلفها الاستعمار ، وهشاشة الدول الخليجية وافتقادها لأساسيات الدولة) وأخيرا محاولة النظر للمستقبل ، سواء مستقبل الوطن العربى أو مستقبل المجابهة أو التفاعل بين النظام العربى والنظام العالمى .

٥ ــ وسمة أخرى تتمثل فى التبعية المطلقة لبعض المثقفين لمواقف السلطة ، سواء كانت السلطة العراقية أم السلطة الكويتية أم السلطة السعودية (وينطبق ذلك على تبعية بعضهم للسلطة المصرية أو السورية) . وخطورة هذا الموقف أن يتحول المثقف إلى مجرد مبرر لمواقف السلطة ، وهو لذلك مستعد لتغيير موقفه إذا ماغيرت السلطة موقفها . فالمثقفون الذين أيدوا السلطة العراقية فى غزوها للكويت ، ثم فى ضمها بعد ذلك للعراق وابتدعوا النظريات المختلفة لتبرير هذا الضم ، سواء فى حديثهم عن أولوية الوحدة العربية ولو تم تحقيقها

بالقوة العسكرية ، أو فى تعرضهم لهشاشة الدولة الكويتية ، أو فى اثارتهم لقضية الحق التاريخى ، هم أنفسهم الذين أيدوا العراق فى مبادرته السلمية ، والتى جوهرها الانسحاب من الكويت . لدى هؤلاء البعض موقف السلطة ــ أيا كان ومهما تغير ــ هو الصحيح . ومن ناحية أخرى فالمثقفون الذين أيدوا عملية تحرير الكويت . باعتبارها هى هدف التدخل الأجنبى ، هم أنفسهم الذين صمتوا صمتا مريبا فيما يتعلق بتحول العملية إلى تدمير شامل للقوة العراقية الاقتصادية والاجتماعية ، بما يتجاوز قرارات مجلس الأمن وبغض النظر عن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على عملية اصدارها . وهم أنفسهم الذين لم يؤيدوا بطريقة واضحة المبادرة العراقية السوفيتية والتى تنص على الانسحاب العراق من الكويت .

٦ ــ وتلزمنا الأمانة أن نسجل مواقف المثقفين العرب الذين لم ينساقوا إلى مزلق التبعية للسلطة ، وانما جهروا بآرائهم ضد اختيارات السلطة كتابة وحديثا وسلوكا ، ونشير هنا إلى مواقف بعض المثقفين المصريين والمغاربة والتونسيين وخصوصا فى أحزاب المعارضة .

٧ ــ ولوحظ أيضا فى بعض الأقطار العربية أن عمق التيار الشعبى المؤيد للعراق ، جرف فى طريقه بعض المثقفين الذين لم يتجاسروا على ممارسة التحليل النقدى للأزمة ، بما قد يؤدى إليه من صياغة ونشر أفكار قد تتعارض مع هذا التيار الشعبى .

وهذه الملاحظة تثير مشكلة هامة مفادها هل دور المثقف الانسياق وراء المشاعر الجماهيرية مهما كانت عقلانيتها ، أم دوره محاولة طرح الآراء من منظور نقدى حتى لو خالفت الاتجاهات الشعبية ؟

فى تقديرنا أن هذه السمات الأساسية لخطاب المثقفين العرب فى مواجهة الأزمة ، تثير مجموعة متنوعة من المشكلات البالغة الأهمية التى تتعلق بدور

المثقفين العرب فى تطوير وتحديث المجتمع العربى .

ولعل أبرز هذه المشكلات هى **علاقة المثقفين بالسلطة** . هذا موضوع تقليدى كثر فيه النقاش والجدل على المستوى العالمى وعلى الصعيد العربى على السواء . غير أنه لو تأملنا مسيرة المثقفين العرب خلال العقود القليلة الماضية ، فمن السهل علينا أن نرصد مجموعة من الظواهر البارزة أهمها على الاطلاق وقوع المثقف بين المطرقة والسندان ، ونعنى على وجه التحديد بين الوطأة الشديدة للقمع السياسى المباشر ، الذى قد يدفعه إلى الصمت ، أو إلى الهجرة ، أو للنضال فى ظل سياق استبدادى تهدر فيه حقوق الانسان بالكامل وبلا أى ضمانات قانونية ، وبين الاغراء المالى الذى أجادت استثماره بعض النظم العربية ، وخصوصا فى سنوات الحقبة النفطية ، والتى سمحت بشراء عديد من الأقلام ، بصورة مباشرة وغير مباشرة ، مما أثر تأثيرا سلبيا على قيام المثقف العربى بدوره النقدى .

والمشكلة الثانية هى توزع المثقفين العرب بين أنصار المنهج الثورى فى تغيير المجتمع العربى ، ودعاة المنهج الاصلاحى . وقد أدت عوامل عديدة عالمية واقليمية إلى انحسار معسكر دعاة المنهج الثورى ، نتيجة لانهيار التجربة الاشتراكية الشمولية فى الاتحاد السوفييتى وبلاد أوروبا الشرقية ، وللانتكاسة الواضحة لمسيرة الخطاب الثورى العربى فى العقود الأخيرة ، سواء فى مجال الاصلاح الداخلى أو فى المواجهة مع اسرائيل العدو التقليدى للأمة العربية .

وفى هذا السياق اكتسب دعاة المنهج الاصلاحى أرضا واسعة ، وانطلقوا للتبشير بأهمية التصالح مع اسرائيل من خلال مفاوضات سلمية ، وفى اطار التهادن مع النظام العالمى ، وتبنى لغته وخصوصا فى أهمية تبنى الحلول الوسط ، والتخلى عن النضال الثورى أسلوبا للحصول على الحقوق المشروعة . ومن ناحية أخرى الدعوة للمنهج الاصلاحى فى الاطار الداخلى فى كل قطر ، والقبول

« بالمنح الديمقراطية » التى يعطيها النظام السياسى بالتدريج ، ومحاولة العمل السياسى فى ظل أطر سلطوية وباستخدام الأساليب الديمقراطية المفيدة . أما فى المجال العربى ، فالدعوة هنا تتمثل فى ضرورة التركيز على الحوار والتراضى والحث والاقناع . فى مجال العمل العربى المشترك ، ونبذ كافة الأساليب الثورية التى كانت متبعة منذ عقود مضت ، فيما يتعلق بقضية الوحدة ، وعدالة توزيع الثروة العربية والموقف من المعسكر الغربى .

والمشكلة الثالثة هى **أسلوب المثقفين العرب فى التعبير عن قناعاتهم وآرائهم** . وقد لاحظنا سيادة العاطفية والخطابية فى خطاب المثقفين ازاء الأزمة وندرة التحليلات النقدية الموضوعية مع أهميتها القصوى ، بالاضافة إلى عودة بعضهم مرة أخرى فى تصوير العلاقات مع الغرب باعتبارها حربا صليبية مستمرة .

ومن هنا يمكن القول أن مشكلة المنهج الفكرى الذى يتبناه المثقفون العرب يحتاج إلى تحليل نقدى ، بالاضافة إلى نظرياتهم عن الآخر وخطورة الوقوع فى أسر الصور النمطية القديمة عن الغرب بعبارة أخرى ضرورة مناقشة كيف نتعامل مع الغرب ، ومن أى منطلق ، هل من منطلق المجابهة المستمرة والصراع ، أو من منطلق التعاون المتكافىء والحوار الفعال ، فى ضوء منهج نقدى يضع يده على أهداف ووسائل مايطلق عليه « النظام العالمى الجديد » وكيفية مواجهته بفعالية وكفاءة » .

والمشكلة الرابعة هى **علاقة المثقفين العرب بالجماهير** . ونعلم جميعا أن هناك مناقشات تقليدية حول هذه العلاقة ، كما أنه توجد انماط معروفة وشهيرة . ولعل ابرزها صورة « المثقف المنعزل » عن الجماهير والذى يصوغ أفكاره بعيدا عن نبضها الحى ، إما من باب التعالى الفكرى ، أو بسبب العجز عن التواصل معها ، أو الخوف من مشاعرها الجارفة فى بعض الأحيان . وهناك

أيضا « المثقف العضوى » (بتعبيرات المفكر والمناضل الايطالى المعروف جرامشى الذى يجيد التلاحم مع الجماهير ويعبر عنها)

إن هذه المشكلة بالغة الأهمية ، لما لوحظ فى الحقبة الأخيرة من تغيير بعض المثقفين العرب لمواقفهم الأيديولوجية المعلنة ، وانضمامهم إلى بعض التيارات السياسية التى أصبحت لها « جماهيرية » واضحة فى السنوات الأخيرة ، وأهمها التيار الاسلامى ، لمجرد مجاراة الجماهير

لقد برزت فى أزمة الخليج قضية علاقة المثقف بالجماهير بصورة واضحة بكل ايجابياتها وسلبياتها ، بصورة تدعو لدراستها وتحليلها

ومعنى ذلك كله — اذا صوبنا عيوننا تجاه المستقبل — أن دور المثقفين فى المجتمع العربى يحتاج ، فى ضوء ممارسة المثقفين الفعلية اثناء أزمة الخليج ، إلى حوار نقدى يركز على مجموعة القضايا والمشكلات التى أشرنا اليها ، وأهمها : علاقة المثقفين العرب بالسلطة ، وعلاقتهم بالجماهير ، وأسلوبهم فى التعبير عن أنفسهم ، ومناهجهم فى الدعوة إلى التغيير الاجتماعى بين الثورية والاصلاحية ، وتصوراتهم للعلاقة مع الآخر ، ومع النظام العالمى الذى يهيمن عليه الغرب أساسا

إن هذا الحوار الذى ندعو إليه ، والذى نرجو أن يساهم فيه جمهرة المثقفين العرب من كافة الاتجاهات السياسية ، ينبغى أن يصدر عن رغبة أكيدة فى النقد الذاتى ، وقدرة فكرية فى نقد الآخر ، وهدف واضح ومحدد ، هو تأكيد الدور الفاعل للمثقفين العرب فى تطوير المجتمع العربى . فهذه العملية التاريخية الكبرى — كما أثبتت الأحداث فى الماضى والحاضر — مهمة لا يمكن ولا يجوز أن تترك فقط لصانعى القرار من السياسيين المحترفين لأن صياغة المستقبل العربى ليس من حق أحد أيا كان أن يحتكرها ، بل ينبغى أن نصنعه معا ، حكاما ومثقفين وجماهير ، من خلال النضال السياسى والثقافى الواعى ، وفى سياق

تسوده الديمقراطية الحقيقية .

ثانيا : مشكلة الأنا والآخر فى العلاقات العربية

ونعنى أساسا المفهوم الذى يقدمه كل نظام سياسى عن نفسه ، وعن الآخرين ، على مستوى السلطة والمثقفين والجماهير . وعادة مايعطى النظام السياسى عن نفسه صورة بالغة الايجابية ، تخفى كل السلبيات ، وتبرز مايراه من ايجابيات ، وفى نفس الوقت ــ وخصوصا فى فترات الصراع ــ يقدم صورة بالغة السلبية عن الأطراف الأخرى الداخلة معه فى صراع . ويكفى أن نشير هنا إلى الخطاب السياسى العراق منذ بداية الأزمة والصورة التى قدمها عن نفسه باعتباره رائد القومية العربية والاسلام والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والنضال ضد قوى الاستكبار العالمية . وفى نفس الوقت الصورة البالغة السلبية التى قدمها للنظام الكويتى ، وللنظم الخليجية عموما ، باعتبارها مجرد محصلة للخطة الاستعمارية فى تقسيم الوطن العربى ، وبالتالى فهى كيانات هشة وهزيلة من الناحية الاجتماعية والسياسية ، وهى أيضا تابعة للنظام الرأسمالى الأمريكى .

هذه الصورة النمطية للأنا وللآخر فى مجال العلاقات العربية لا تقتصر على قادة النظم السياسية ، وإنما تنتقل ــ للأسف ــ وفى غيبة الديمقراطية وحرية التعبير التى تسمح بالنقد والتصحيح ، إلى خطاب المثقفين ، والذين غالبا ــ تحت وطأة القهر السياسى العنيف ــ مايكونون مثقفين مبررين للسلطة .

وهذه العملية الاجتماعية الواسعة المدى لتزييف الوعى العربى المعاصر ، مردودها أساسا إلى غياب المرجعية الأساسية المتفق عليها لتقييم أداء النظم السياسية . ففى ظل سيادة شعارات الثورة والاشتراكية والوحدة فى النظم الراديكالية غابت غيابا شبه كامل قيمة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان . ولذلك لم يكن غريبا أن نجد بعض المثقفين العرب ممن أخذوا صف العراق ، يبررون الغزو العراقى للكويت بأنه مشروع لأنه يتمثل فى تحقيق الهدف العربى

الأسمى وهو الوحدة ، حتى لو تمت بالقوة العسكرية ، ولو تحققت بقهر الشعب الكويتى نفسه ! ويتساءلون بسخرية ، هل من الممكن للشعب الكويتى أن يتقدم بطريقة ديمقراطية بطلب الوحدة مع العراق ، مع كل مايرفل فيه من خيرات جلبتها الثروة النفطية ؟

ومن هنا لابد من التشديد فى المرحلة المقبلة على المرجعية الأساسية للحكم على شرعية النظم السياسية وادائها . ولابد أن تكون قيم الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان هى القيم الحاكمة فى التقييم ، وتأتى بعد ذلك قيم العدالة الاجتماعية ، والايمان بتحقيق الوحدة العربية ، والعمل على تحقيقها أيا كانت صورتها .

ونحن فى الواقع نحتاج ــ من أجل التحليل العلمى لمشكلة الأنا والآخر فى العلاقات العربية ــ إلى أن ندرس ثلاثة أنواع من الخطابات :

١ ــ **خطاب الأنظمة** : ويتم ذلك من خلال وثائق النظم السياسية العربية (الدساتير ، المواثيق ، الوثائق الحزبية للأحزاب الحاكمة) وللخطابات السياسية للحكام أيا كانوا ملوكا أم أمراء أم رؤساء جمهوريات ، **وأهم من ذلك كله دراسة الممارسات السياسية للنظم بكل تناقضاتها وتغيراتها عبر الزمن** ، وخصوصا فى مجال التحالفات الدائمة أو الوقتية ، والتحولات فيها .

٢ ــ **خطاب المثقفين** : ويتم ذلك من خلال قراءة نقدية واعية للانتاج الفكرى العربى المعاصر ، وفق منهجية دقيقة تسمح برسم الخريطة الأساسية الفكرية فى مرحلة أولى ، مع تحديد التغيرات والتقلبات فى المواقف المعلنة للمثقفين فى مرحلة ثانية ، لابراز ظاهرة ما أطلق عليه محمد عابد الجابرى « الترحال الثقافى » ، ويقصد بها انتقال المثقف العربى من ايديولوجية إلى ايديولوجية أخرى مناقضة ، أحيانا من خلال عملية تدريجية قد تكشف عن نمو وتطور المشروع الفكرى للمثقف ، وهو أمر مشروع ، وأحيانا أخرى من

خلال عملية انقلابية فجائية وغير مبررة ، كتحول مثقف ماركسى عريق له تاريخ فى العمل الحزبى الشيوعى إلى مثقف اسلامى متطرف . أو كتحول مثقف قومى عروبى إلى مثقف قطرى ينقد القومية العربية وينادى بالانكفاء على المصلحة الوطنية الضيقة . مثال ذلك موقف بعض المثقفين المصريين العروبيين عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ والذين من باب الدفاع عن معاهدة كامب ديفيد اندفعوا إلى رفع الشعار الشوفينى « مصر أولا » ، بما يعنيه ذلك أن تذهب العروبة إلى الجحيم ، إذا ماتعارضت مع المصلحة المصرية .

وكذلك مانشهده الآن من تحولات بعض المثقفين الكويتيين العروبيين عقب الغزو العراقى واستعادة الكويت ، بما أعلنوه من كفرهم بالعروبة ، وتصريحهم بأنهم يرغبون فى أن يكونوا تابعين للولايات المتحدة الأمريكية التى قادت التصدى للغزو العراقى وحررت لهم وطنهم .

٣ ــ **خطاب الجماهير** : ونقصد بذلك الادراكات والتصورات والصور النمطية التى تكونها الجماهير فى الوطن العربى عن شعوب البلاد العربية المختلفة . وفى هذا المجال من الأهمية بمكان القيام بدراسات ميدانية مقارنة لمعرفة هذه الادراكات والصور النمطية .

وقد قمنا ببحث ميدانى واسع المدى فى اطار مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت حول اتجاهات الرأى العام العربى نحو مسألة الوحدة . وصممت استمارة طبقت فى ثلاثة عشر قطرا عربيا ، وقد قام كاتب هذا البحث بتحليل النتائج الخاصة بنظرة الجماهير العربية إلى نفسها وإلى الآخرين .

أنظر : السيد يسين ، الشعب العربى ، التفاعل الاجتماعى والصور القومية منشورة فى كتاب : ابراهيم ، س ، اتجاهات الرأى العام العربى نحو مسألة الوحدة ، ببيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٣ ، ١٩٨٥ ، ٢٥٧ ــ ٢٨٢ .

وهى دراسة رائدة تستحق أن تتابع من خلال استخدام نفس المنهجية ، خصوصا بعد انتهاء حرب الخليج ، بكل ماأحدثته من انقسامات واضحة بين النظم السياسية ، والمثقفين ، والجماهير العربية . وفى هذا المجال من الأهمية بمكان دراسة وتحليل السلوك الجماهيرى العربى أثناء الحرب ، وعلى وجه الخصوص بحث ظاهرة التأييد الجماهيرى الواسع المدى للخطاب السياسى للرئيس صدام حسين ، وخصوصا جماهير الأردن والجماهير الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة ، وفى الجزائر والمغرب وتونس والسودان واليمن ، وبعض قطاعات الجماهير فى مصر وسوريا .

إن دراسة هذا السلوك الجماهيرى ، ستكشف ليس فقط عن توحد الجماهير مع الشعارات التى رفعها الرئيس صدام حسين ، بغض النظر عن جديته فى رفعها ، أو عمله الحقيقى لتحقيقها . وأهمها تحدى الهيمنة الامبريالية الأمريكية ، وتحقيق الوحدة العربية ، وعدالة توزيع الثروة العربية ، واستقلال الارادة العربية . وستكشف الدراسة ايضا عن تبنى هذه الجماهير لصور بالغة السلبية عن النظام الكويتى ، والمجتمع الكويتى والشعب الكويتى على وجه الخصوص ، والشعوب الخليجية على وجه العموم .

لقد تم تبنى صور نمطية سلبية عن هذه النظم والمجتمعات والشعوب باعتبارها نظما مصطنعة (من صنع الاستعمار الانجليزى) وهى نظم عميلة للولايات المتحدة الأمريكية ، وأنها مجتمعات مفككة اتخمتها الثروة التى تضن بها على التنمية العربية لرفع المستوى الاقتصادى والحياتى للجماهير العربية الفقيرة فى دول العسر العربية ، وانها شعوب كسولة لا تعمل ولا تنتج ، وتعتمد على العمالة الأجنبية فى كل شيء ، وأنهم كأفراد لا همّ لهم إلا التمتع بالمال النفطى الحرام ، واهداره على الملذات فى عواصم العالم المختلفة .

وفى هذا الاطار تغيب أى صور ايجابية ــ مهما كانت ــ من ادراك الجماهير

العربية للشعب الكويتى أو الشعوب الخليجية . فالوقائع الثابتة الخاصة باسهام النظام الكويتى والنظم الخليجية فى التنمية العربية لبلاد العسر ، من خلال المساعدات المباشرة ، والقروض والمنح والاستثمارات ، يتم تجاهلها كليا ، أو حين تثار يتعمد التقليل من أهميتها ، على أساس أنها لا تمثل شيئا كبيرا إذا ماقورنت بالاستثمارات الخليجية فى الاقطار الأجنبية ، أو يتم التركيز على سلبيات سلوك التعالى الخليجى فى التعامل مع الدول العربية الفقيرة

وفهم السلوك الجماهيرى العربى لابد أن يوضع فى اطار أعم ، أهم سماته سيطرة الاعلام الرسمى فى غالبية النظم السياسية العربية ، وغياب الأصوات الأخرى المعارضة ، وبالتالى انفتاح المجال واسعا أمام الأنظمة لتزييف الوضع الجماهيرى وفقا لسياسة اعلامية تابعة لتوجهات النظم السياسية ، وعدم قدرة المواطن العربى العادى على معرفة الحقائق السياسية والاجتماعية والثقافية فى الأقطار العربية المختلفة ، نتيجة ضعف أدوات الاتصال المستقلة التى تسمح له بتكوين وجهة نظر موضوعية ، ووقوف الحواجز الجمركية العربية الراسخة أمام المنتجات الفكرية والثقافية العربية (تداول الجرائد العربية والكتب العربية) وقبل ذلك كله قيود الرقابة الصارمة التى تفرض فى كثير من الأحيان على هده المنتجات ، مما يؤدى فى النهاية الى تكون وعى جماهيرى مشوه وقاصر .

إن الوعى الجماهيرى فى إطار الدولة العربية المستبدة يتشكل — إلى حد كبير — تحت تأثير النظم الاعلامية الرسمية ، وإن كان أحيانا يستطيع — بالحدس — أن يفلت من اطار هذا الحصار الاعلامى ، ويعبر عن نفسه بصدق ، وخصوصا فى أوقات الأزمات التى تلمس صميم عصب المشاعر القومية العربية ، كما حدث فى السلوك الجماهيرى العربى أثناء العدوان الثلاثى على مصر بقيادة جمال عبدالناصر عام ١٩٥٦ ، أو كما حدث بالنسبة للسلوك الجماهيرى أثناء حرب الخليج ، بالرغم من التفاوت الكبير فى السياق التاريخى لكل حرب منهما ، وخصوصا من ناحية سبب الحرب فى الحرب الأولى كان هو قرار تأميم قناة السويس والذى كان

من الممكن بسهولة للجماهير أن تؤيده باعتباره تعبيرا عن الكرامة الوطنية والرغبة فى تحرير الارادة العربية من الهيمنة الأجنبية . وفى الحرب الثانية كان السبب هو الغزو العراقى للكويت ، والذى كان يمكن ــ لو لم تتدخل القوات الأجنبية ــ القياس الدقيق لاتجاهات الجماهير إزاءه . غير أن التدخل الأجنبى هو الذى أثار فى المقام الأول الذاكرة السياسية لدى الجماهير ، وخصوصا نضالاتها السابقة المجيدة ضد الاستعمار والهيمنة الأجنبية ، مما جعلها تركز على الوجود الأجنبى والنضال ضده ، وفى نفس الوقت لا تثير سبب الحرب وهو الغزو العراقى لبلد عربى هو الكويت . وهذه الواقعة بذاتها ، ونعنى عدوان قطر عربى على آخر ، مهما كانت المبررات ، هى التى اثارت البلبلة فى صفوف المثقفين والجماهير على السواء .

ثالثا : منهج التفكير السياسى العربى

لا نبالغ إذا قلنا إن التفكير السياسى العربى قد تمحور فى العقود الماضية ــ ربما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى الآن ــ حول محورين أساسيين : الأول قضية التجزئة والوحدة ، والثانى قضية الأصالة والمعاصرة .

وقد يبدو أن المحور الأول ينتمى إلى المجال السياسى أساسا ، وأن المحور الثانى ينتمى إلى المجال الثقافى على وجه الخصوص ، غير أنه من منظور شامل يمكن القول أن السياسى لا يمكن فى أغلب الأحيان فصله عن الثقافى ، ولذلك فهناك تقاطعات عديدة بينهما ، وتفاعل متبادل .

لقد دفعت حرب الخليج قضية التجزئة والوحدة مرة أخرى إلى مقدمة الاهتمامات العربية . فقد أدى الغزو العراقى للكويت ، والذى تدرج النظام العراقى فى تقديم أسبابه من أول الحقوق التاريخية للعراق فى الكويت ومايتضمنه ذلك من رفض الحدود المصطنعة التى فرضها الاستعمار ، إلى أنه يعتبر فى الواقع تحقيقا لحلم الوحدة العربية . ومن هنا فقد قدم قرار ضم الكويت إلى العراق واعتبارها المحافظة التاسعة عشرة ، على هذه الأرضية .

ولم نعدم مثقفين قوميين عروبيين انطلقوا لتبرير الغزو العراقى ، على أساس أولوية تحقيق هدف الوحدة العربية ، على غيره من الأهداف . فالديمقراطية يمكن أن تؤجل ، والاشتراكية يمكن أن تجمد ، غير أن تحقيق الوحدة ينبغى أن يتحقق ولو باستخدام القوة العسكرية ، حتى ولو تم ذلك بظهر الشعب الذى يراد الوحدة معه ! وقد سيقت فى هذه النظريات الخبرة الأوروبية فى تحقيق الوحدة السياسية فى القرن التاسع عشر ، ولمع اسم بسمارك محقق الوحدة الالمانية بالقوة العسكرية باعتباره أحد المراجع الرئيسية التى يحال إليها فى تنظير تحقيق الوحدة العربية بالقوة العسكرية .

والواقع أن الجدل الدائر بين فكر التجزئة وفكر الوحدة لم ينقطع أبدا طوال العقود الماضية .

وإذا درسنا خطاب التجزئة لوجدناه يدافع عنها على أساس الأمر الواقع ، ويهدف إلى ترسيخها ، انطلاقا من التركيز على أولوية المصالح الوطنية الضيقة ، مما يؤدى إلى مصادرة إمكانيته لتحقيق الوحدة فى المستقبل .

أما خطاب الوحدة — وخصوصا فى صورته المثالية — فهو ينطلق فى كثير من الأحيان من القفز فوق الواقع ، مما يدفعه إلى تجاهل الخصوصيات الثقافية والاجتماعية فى الوطن العربى . والصورة المثالية التى يقدمها لنا هذا الخطاب ، هى صورة أمة عربية واحدة كانت موحدة طوال عهودها ، غير أن الاستعمار الحديث هو الذى جزأها إلى دول ودويلات (وهذه نظرة لا تاريخية فى الواقع) ، وهذه الأمة تشترك فى الدين والتراث واللغة والثقافة الواحدة ، وهى أمة متجانسة ، لا ينقصها سوى صدور الارادة السياسية لاستعادة وحدتها المفقودة .

وهذا الخطاب المثالى الذى ساد فى الأربعينات والخمسينات والستينات ، تجاهل عديدا من الظواهر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية

والسياسية . فقد تجاهل أولا مشكلة الأقليات والجماعات الإثنية المختلفة فى الوطن العربى ، ولم يتصد لعلاج قضية الاندماج الوطنى والقومى لهذه الآليات والجماعات الاثنية (الأكراد والشيعة فى العراق ، المارونيون فى لبنان ، البربر فى الجزائر ، المسيحيون فى جنوب السودان ، على سبيل المثال) .

وقد أدى هذا التجاهل إلى التخبط الشديد فى تعامل ممثلى الفكر القومى العربى الذين تسلموا السلطة فى عدد من البلاد العربية مع هذه الحقائق . وتراوحت وسائلهم بين استخدام القمع السياسى المباشر أو القمع الثقافى ، وبين الاعتراف بحق بعض هذه الجماعات فى الحكم الذاتى ، كما حدث فى العراق والسودان ، وان كانت هاتان التجربتان قد انتكستا للأسف لأسباب متعددة ، لا مجال للخوض فيها .

غير أنه يمكن القول أن هناك غيابا واضحا لنظرية متكاملة فى الفكر القومى العربى فيما يتعلق بهذه المشكلة .

وقد تم أيضا — فى اطار الخطاب المثالى — تجاهل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى الوطن العربى ، وأهمها التفاوت الشديد فى مستوى التطور الاجتماعى والاقتصادى فى الأقطار العربية . ولو اعتمدنا على مقياس البداوة — التحضر ، لوجدنا مجتمعات عربية لم تكد تخرج بعد من طور البداوة ، فى حين نجد مجتمعات عربية أخرى قطعت أشواطا بعيدة فى مجال التحضر .

ومن ناحية أخرى تم تجاهل عدد من الحقائق السياسية الهامة ، وأهمها تفاوت أسس شرعية النظم السياسية العربية القائمة ، فبعض هذه النظم تحكمها عائلات تسندها شرعية تاريخية مستمرة ، تتمثل فى استمرار حكم عائلة مافى الحكم قرونا متصلة ، كما هو الحال بالنسبة لعائلة الصباح فى الكويت ، وبعضها يستند إلى شرعية تاريخية دينية ، هى خليط من

السيطرة على المجتمع بالقوة ، والاستناد إلى شرعية مذهب دينى مسيطر كالوهابية ، كما هو الحال فى السعودية . وهناك نظم ملكية تستمد شرعيتها من تولى أسرة ما الحكم الملكى الوراثى كالنظام المغربى ، والنظام الأردنى . وهناك نظم سياسية تقوم شرعيتها على الانقلاب والثورة كالنظم المصرية والعراقية والسورية والليبية . وهناك نظم جمهورية تقوم شرعيتها على تحقيق الاستقلال الوطنى سواء بالثورة كما هو الحال فى الجزائر ، أو بالتفاوض كما هو الحال فى تونس .

هذه الخريطة المعقدة للنظم السياسية العربية تجاهلها — إلى حد كبير — الخطاب المثالى للوحدة العربية ، وذلك فى سعيه الدائب لتحقيق الوحدة ، حتى ولو كان ذلك بالقفز على الواقع .

غير أن هذا الخطاب المثالى تراجع فى العقدين الأخيرين لحساب خطاب قومى واقعى ، تبلور من خلال ممارسة النقد والنقد الذاتى ، بعدما أظهرت الممارسة العملية أن تجاهل الواقع والقفز فوق المراحل ، كانت نتيجته الوحيدة هى الاخفاق والفشل .

وهذا الخطاب الواقعى يتخذ صورتين أساسيتين : الصورة الأولى وتتمثل فى ضرورة تحقيق الوحدة العربية ، وليس بالضرورة فى صورة الوحدة الاندماجية ، من خلال السعى الواقعى لتحقيق ذلك ، وضعا فى الاعتبار كل الظواهر السائدة فى الوطن العربى ، والتى أشرنا إليها من قبل ، ومدخله إلى ذلك التدليل من خلال البحث العلمى المتعمق على خطورة التجزئة على المستقبل العربى .

ولا بد هنا من الاشارة إلى أن خير من يمثل هذه الصورة البارزة للخطاب القومى الواقعى هو الجهود الرائدة لمركز دراسات الوحدة العربية ، والذى انطلق لخدمة أهداف الأمة وفق خطة بحثية جسورة ،

شارك فى وضعها وتنفيذها نخبة من أبرز المثقفين والباحثين العرب .

ويرجع الفضل لهذا المركز فى بحوثه ودراساته ومؤتمراته ، إلى نشر الوعى العلمى النقدى بضرورة اتمام الوحدة العربية ، وتحقيق التفاعل الفكرى الخلاق بين مثقفى المشرق ومثقفى المغرب هده هى الصورة الأولى للخطاب القومى الواقعى ، والذى يتبناه فى الواقع المثقفون العرب فى غالبيتهم ، والدى يمثل المدخل السياسى للوحدة

أما الصورة الثانية من صور الخطاب القومى الواقعى ، فقد تبنته الأنظمة السياسية العربية ، والتى آثرت فى الدخول من خلال المدخل الاقتصادى ، ومن هنا يمكن أن نفهم ظهور وانتشار صيغة مجالس التعاون الاقليمية والتى بدأت بمجلس التعاون الخليجى ، وتبعها بعد دلك بسنوات مجلس التعاون العربى ، والاتحاد المغاربى

ويمكن القول أن حرب الخليج بكل ماأحدثته من انقسامات بين النظم السياسية العربية ، وحتى بين الدول الأعضاء فى نفس المجلس ، كحالة مجلس التعاون العربى الذى وقفت فيه العراق والأردن واليمن فى جانب ، ومصر فى جانب آخر ، هذه الحرب بكل ماتضمنته من صراعات وقضايا ومشكلات ، تدعونا إلى إعادة النظر فى منهج التفكير السياسى العربى ، وخاصة فيما يتعلق بمحور التجزئة والوحدة .

رابعا : التحليل الثقافى للقيم السائدة فى المجتمع العربى

تتصارع القيم وتتعدد فى المجتمع العربى ، ونتيجة للصراع السياسى العنيف الذى مارسته الجماعات السياسية المتنافسة فى اطار المجتمع العربى فى الأربعين عاما الماضية ، تم اعلاء بعض القيم على حساب قيم أساسية أخرى

لقد رفعت — فى النظم الراديكالية العربية — شعارات الثورة والاشتراكية والوحدة (على اختلاف فى ترتيبها حسب الظروف والأحوال) على حساب قيمة الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان .

كما رفعت — ضد هذه القيم وفى مواجهتها — فى النظم المحافظة العربية شعارات الاسلام وبغير تحديد واضح لمضمونه ، وفى اختلاف فى ممارسته ، بين منتهى الانغلاق والجمود كما هو الحال فى السعودية ، ومحاولات اضفاء صبغة عصرية على الممارسات الاسلامية ، كما تدعو لذلك بعض الحركات الاسلامية فى دول عربية شتى .

وقد أثر هذا الصراع القيمى على موضوع الوحدة العربية تأثيرا حاسماً ، وكان سلبيا للأسف فى كثير من الأحيان .

لقد وصل الصراع إلى حد أن الدول التى ترفع شعار الاسلام ، نادت بسقوط القومية العربية ، باعتبارها أيديولوجية غربية مستوردة . ومن ناحية أخرى أدى الصراع بالمفكرين القوميين إلى تجاهل دور الدين فى المجتمع ، بحكم نزعتهم العلمانية ، إلى أن فوجئوا بصعود التيار الاسلامى فى الوطن العربى ، ومن ثم اضطروا إلى مراجعة موقفهم من الدين ، وسعوا إلى بناء الجسور مع ممثلى الفكر الاسلامى فى حوار مازال مستمرا ، لبحث رفع التناقض بين العروبة والاسلام .

وقد أظهرت حرب الخليج هذا التفاعل والصراع بين العروبة والاسلام بصورة جلية واضحة . فالرئيس العراقى صدام حسين — فى محاولة منه لكسب جماهير المسلمين إلى صفه — تبنى فى خطابه السياسى رموزا ولغة اسلامية واضحة . بدأت بقرار جمهورى بنقش عبارة الله أكبر على العلم العراقى ، وانتهت بسيادة اللغة الدينية فى خطاباته السياسية الحافلة بالآيات

القرآنية والصور الاسلامية .

ومن ناحية أخرى جرفت الجماعات الاسلامية المشاعر القومية العربية الحادة للجماهير ، فدخلت فى صفوفها رافعة شعاراتها .

وقد فسر أحد الكتاب العرب هذا الخلط فى الأوراق بأنه يبدو حتى الآن أن الخيار العروبى والخيار الاسلامى — فى التفسير المتزمت — يعنى أن أحدهما خيار يلغى الآخر ، وهذا يعنى أن نقطة الوسط أو نقطة التوازن فى مفهوم التعاون بينهما مفقودة ، اللهم إلا عندما تشتد الأزمات ، وتضيق الأرض بما رحبت ، فيصبح العروبى اسلاميا ، والاسلامى عروبيا ، ويلتقيان لمصلحة ينتهى ائتلافهما عند تحقيقها أو عدم تحقيقها ، وتعود صراعاتهما من حيث بدأت أول مرة .

إن هذا الصراع حول الذاتية العربية ، ومحاولة تسييد التوجه العروبى أو الاسلامى لا يحتاج إلى تحليل متعمق ، وانما إلى حوار حى وخلاق بين مختلف الفصائل السياسية العربية ، وخصوصا فى ضوء صعود وهبوط التيارات السياسية العربية المختلفة فى الحقبة الأخيرة ، (التيار القومى والتيار الماركسى والتيار الليبرالى والتيار الاسلامى) .

خامسا : مشروع الوحدة العربية : العرب والعالم

لا يمكن الحديث عن مستقبل الوحدة العربية — أيا كانت صورتها — بغير تحديد العلاقة بين الوطن العربى والعالم .

وفى هذا المجال هناك قيم وتصورات سائدة عن العالم فى الوطن العربى ، تحتاج إلى تحليل نقدى .

لدينا أولا نظرية المؤامرة العالمية الامبريالية التى تهدف إلى منع تحقيق مشروع الوحدة العربية .

والحقيقة أنه لولا تضخيم أنصار هذه النظرية من صورة العالم الامبريالى وقدراته الخارقة ، على حساب القدرات الفاعلة فى الوطن العربى ، لكنا قبلنا النظرية ، على أساس أن هناك فعلا حقائق تاريخية ، تكشف عن وجود مخططات تتجدد كل حقبة تاريخية لمنع تحقيق الوحدة العربية .

غير أن المبالغة فى القاء مسؤولية فشلنا فى تحقيق الوحدة العربية على عاتق العالم الاستعمارى ، فيه — على سبيل القطع — محاولة لتبرئة ساحة النخب الحاكمة العربية من مسؤولية الفشل والاخفاق .

فمع تسليمنا أن للدول الغربية المتقدمة خطتها فى الهيمنة على مقدرات العالم الثالث عموما ، والعالم العربى خصوصا ، فان السؤال الأهم : ماذا فعلنا نحن لمواجهة هذه الخطة ؟ وأين هى خطة التحرر القومية العربية الواقعية والمتسقة ، والواضحة الأهداف ، والمحددة الوسائل لمواجهة خطة الهيمنة ؟

هذا هو السؤال الذى ينبغى أن نثيره بكل مانمتلك من شجاعة أدبية ، وقدرة على النقد والنقد الذاتى . وهذا النقد لا ينبغى أن ينصب فقط على عاتق الحكام العرب ، بل لا بد له — إن كنا موضوعيين حقا — أن يطال المثقفين العرب وأيضا الجماهير العربية .

إن خطة شاملة للتحرر العربى لا يمكن أن ينفرد بوضعها مجموعة من الحكام العرب المستبدين الذين تمرسوا باحتكار عملية اصدار القرار ، والذين جلبوا على الأمة العربية الكوارث ، باستدراجها إلى حروب لم يتم الاستعداد لها ، ولم تستشر نخبة المثقفين فى تحديد أهدافها وتعيين وسائلها ، واختيار توقيتها ، ولم تعبأ الجماهير تحسبا لها واستعدادا لخوضها ، ومشاركة ايجابية فى احداثها .

إن هده الخطة لا بد أن تكون محصلة حوار واسع المدى ، تشترك فيه كافة الفصائل والتيارات السياسية ، ليس للتوصل إلى اجماع قومى ، مما قد يكون مسألة صعبة ، بحكم تنوع واختلاف المنطلقات الأيديولوجية لكل تيار ، بين هؤلاء الذين يرون أن الاسلام هو الحل ، واولئك الذين يرون أن العدالة الاجتماعية هي المدخل حتى لو تمت فى سياق استبدادى ، وأخيرا الذين لا يرون بديلا عن الديمقراطية واحترام حقوق الانسان .

ولكن الغرض من الحوار أن يكون مدخلا لصياغة توجهات عامة متفق عليها ، وأهمها فيما يتعلق بعلاقة الوطن العربى بالخارج ، وهل تكون من خلال منطق الصراع الدائم والمواجهة المستمرة ، والذى يغذيه استخدام الرموز التاريخية التى تبرره ، مثلما وصف التدخل الأجنبى فى أزمة الخليج ، بأنه حرب صليبية جديدة ، لا تواجه إلا باعلان الجهاد الاسلامى ، أم تكون من خلال منطق ضرورة التفاعل مع العالم من خلال نظرية الاعتماد المتبادل ، والتى لا تعنى بالضرورة التبعية للنظام ، الرأسمالى العالمى . على العكس يمكن — فى حدود هذا المنظور — مواصلة الصراع ضد قوى الهيمنة الأجنبية — ولكن بشرط اعداد المجتمع العربى اعدادا عصريا ، فيما يتعلق بالقضاء على التراث الاستبدادى الراسخ وتحديث نظمه السياسية ، والاعتماد على الديمقراطية ، وكذلك فيما يتعلق باللغة التى نخاطب بها العالم ، والتي لا يمكن أن تقبل لو كانت مبنية على الأوهام أو الخرافات ، وأيضا بضرورة الاعتماد على العلم والتكنولوجيا فى تحقيق التقدم .

ومما هو جدير بالتأمل أيضا أن هناك دعوات تنبع من منطلقات ايديولوجية متعارضة تدعو لقطع العلاقات مع العالم ، الأولى تنطلق من قراءة متزمتة للاسلام ترى أن لدينا الحل لكل مشكلة ، ولسنا فى حاجة إلى « استيراد » أى أفكار من الغرب ، الذى ينعت غالبا بأنه صليبى

وكافر ، والثانية تنطلق — ويا للتناقض — من قراءة متزمتة للماركسية تدعو إلى قطع العلاقات مع النظام الرأسمالي العالمي ، في سبيل تحقيق التنمية المستقلة .

وهكذا يظهر بجلاء أن اختلاط هذه الصور عن العالم ، والجدل الأيديولوجي السائد في الوطن العربي ، حول علاقتنا بالعالم وكيف تكون ، وثيق الصلة بأي تصور مستقبلي عن الوحدة العربية وامكانية تحققها .

إن تحديد العلاقة بين العرب والعالم ، موضوع يستحق أن نقف أمامه بالدراسة والتحليل طويلا ، وخصوصا في ظل ظهور مايطلق عليه النظام العالمي الجديد .

سادسا : البعد الاعلامي في حرب الخليج : احتكار الصورة واغتصاب اللغة !

على غير توقع ، وبغير تخطيط مسبق ، كشفت حرب الخليج في بعدها الاعلامي بشكل بارز ، القسمات الرئيسية للمجتمع العالمي المعاصر ، التي تشكلت بتأثير الثورة التكنولوجية في مجال الاتصال . ان المجتمع المعاصر — خصوصا في الدول المتقدمة — يصفه بعض علماء الاجتماع بأنه « مجتمع الفرجة » ، ويعنون بذلك أن « الصورة » التي تنقلها أجهزة التلفزيون عبر الأقمار الصناعية ، حلت محل « الكلمة » ، وأصبحت هي التي تشكل الاتجاهات ، وتصوغ القيم ، وتوجه السلوك لملايين المتفرجين ، الذين يقبعون في سلبية تامة لكي يتلقوا آلاف الرسائل الاعلامية المتنوعة ، من نشرات اخبارية ، تغطي الوقائع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في العالم ، إلى الاعلانات التي صممت لكي يتحول الانسان إلى حيوان مستهلك يلهث للحصول على

السلع البراقة التى تتفنن الاعلانات فى عرضها ، بالاضافة إلى المسلسلات التلفزيونية التى تأسر مخيلة المشاهدين من مختلف البلاد والذين ينتمون إلى ثقافات متنوعة كمسلسلات « دالاس » و « داينستى » وغيرها .

وأثارت حرب الخليج أيضا أزمة العالم الثالث فى مجال الاعلام والاتصال . فمنذ فترة أحس بعض المثقفين النقديين — نتيجة سيادة ثقافة الصورة على غيرها من الثقافات — خطورة أن يصبح سكان العالم الثالث مجرد مستقبلين للصورة الواردة اليهم من مراكز الهيمنة الاعلامية العالمية ، التى تسيطر على كل وكالات الأنباء العالمية ، وتغطى — من بين ماتغطى — أحداث العالم الثالث من وجهة نظرها ، وتشوه صورة شعوب هذا العالم ومجتمعاته من خلال منهج خبرى انتقائى ، لا يركز على الجوانب السلبية كالمجاعات والفيضانات والكوارث ، وظواهر عدم الاستقرار السياسى ، والانقلابات العسكرية ، والحروب الأهلية ، مما يظهر سكان هذا العالم وكأنهم مجموعة من الهمج والبرابرة ، الذين يرسفون فى اغلال التخلف ، ليس بسبب النهب الاستعمارى لبلادهم ، وإنما نتيجة لأزمة لغبائهم الموروث وكسلهم ، وعجزهم عن المبادأة فى أى ميدان

ومن هنا تصاعدت الدعوات لانشاء نظام اعلامى عالمى جديد ، يضمن التوازن فى عملية الاعلام ، ويتيح لهذه الدول بأن تعبر عن نفسها بطريقة أكثر موضوعية ، حتى لا يصبح شعار « حرية تدفق المعلومات » يعنى أن تتدفق المعلومات فقط من المراكز المهيمنة إلى الأطراف .

ومن ناحية أخرى كشفت الحرب ، عن أن مجتمعاتنا العاجزة عن أن تعكس صورتها عبر « الصورة » لم تجد أمامها سوى « الكلمة » تعبر بها عن مواقفها ، هذه الكلمة التى تنقلها أحيانا — وحسب ارادتها — وسائل الاعلام الغربية . غير أن هده « الكلمة » — كما أثبتت الممارسة فى حرب

الخليج — كلمة عاجزة ، بدائية ، ومتخلفة ، لأنها صنعت بعد « اغتصاب » عنيف للغة العربية ، فظهرت وكأنها تعبير ساذج لشعوب لا تفرق بين الحقيقة والحلم ، ولا بين الأسطورة والواقع ، شعوب تعتقد أن « الكلمة » بذاتها إن لفظت أو نطقت أو أذيعت فى خطاب سياسى أو بيان عسكرى يمكن أن تحل محل « الفعل » ، بل هى « الفعل » ذاته . ويكشف عن ذلك الخطاب السياسى البائس للقيادة العراقية ، والبيانات العسكرية المتهافتة التى صدرت أثناء الحرب .

وهكذا وقع المشاهد سواء فى الدول الغربية ذاتها أو فى الدول العربية نفسها ، بين مطرقة الإعلام الغربى الذى كان رمزه البارز محطة سى.أن.ان الأمريكية التى احتكرت الاعلام عن الحرب أربعا وعشرين ساعة فى اليوم ، وبين سندان « الكلمة » العربية العاجزة والمتخلفة ، والتى أخفقت فى مخاطبة العالم باللغة العصرية التى يمكن أن تنفذ إلى عقول الناس ، أو حتى تؤثر فى وجدانهم .

احتكار الصورة فى الاعلام الغربى

لا شك أن « الصورة » احتكرت المسرح تماما فى الاعلام عن الحرب ، فى سياق سيطر عليه التعتيم الاعلامى الكامل من قبل قيادة القوات المتحالفة ، بحيث أصبح مئات الصحفيين أسرى فى مقر القيادة لا عمل لهم ، ولا يسمح إلا لمجموعات صغيرة أن تنتقل تحت حراسة عسكرية مشددة للقيام بواجباتهم الصحفية المقيدة . وقد كشف عن الوهم الغربى الخاص بحرية تدفق المعلومات ، استطلاع للرأى نشر فى جريدة « لوموند » يكشف عن قلق الاعلاميين الغربيين وتساؤلاتهم عن شروط ممارسة مهنتهم ، واتخاذهم رهائن فى المواجهة بين الدعايات ، مما أدى إلى فقدان مصداقيتهم تجاه الجمهور . وقد أوردت « لوموند » نتيجة استطلاع الرأى

الذى وجه إلى عينة من الصحفيين ، وجاء فيها أن : ٦١٪ من الصحفيين يعدون أنفسهم غير راضين عن عمل وسائل الاتصال فيما يتعلق بالحرب ، وأن ٨٤٪ يشعرون أنهم كانوا أدوات بيد السلطات العسكرية ، وأن ٥٣٪ يعتقدون أن الثقة التى يوليها لهم الجمهور سوف تنخفض بعد هذه الحرب .

والواقع أن الاعلام الأمريكى ــ فى تغطيته لأخبار الحرب ــ طبق ببراعة منقطعة النظير النظرية الاعلامية الأمريكية السائدة ، والتى تقوم على شعار أساسى مفاده « رؤية كل شىء ، حالا ، وفى كل مكان »

ويعرف تماما الذين عاشوا فى الولايات المتحدة الأمريكية الايقاع اللاهث لنشرات الأخبار الأمريكية سواء فى تغطيتها للأحداث الداخلية أو الخارجية . فالنشرات تقذفه بوابل من الصواريخ والقنابل الاعلامية سواء عن حريق كبير نشأ فى مدينة ما ، أو فيضان ، أو جريمة بشعة ، بطريقة تقدم له الوقائع فى لحظتها ، وبصورة مجزأة ، بحيث لا يستطيع المشاهد أن يستخلص أى معنى كلى مما يراه . وكيف ذلك وهو محاصر كل دقيقة بأخبار جديدة ، وبوقائع من هنا وهناك ، بصورة تؤدى إلى تشتيت مجاله الادراكى وعدم اعطائه الفرصة للهدوء والتأمل ، لكى يحدد لماذا حدث ماحدث ، وماهى الأسباب العميقة وراءه .

فى ضوء هذه النظرية تمت التغطية الاعلامية لحرب الخليج ، والتى روج لها ــ وكأنها سلعة من السلع ــ بأنها ستكون « تكنولوجية » و « نظيفة » و« سريعة حاسمة » .

وبالرغم من أن الاعلام الأمريكى قام بدوره كاملا قبيل اعلان الحرب وعند اشتداد الأزمة ، فى اثارة شهية المشاهدين ، بالحديث عن الأسلحة المتطورة « الذكية » و« القاتلة » فى سياق يمجد استخدام القوة ، وإبادة

قوات « العدو » إلا أن « الحقائق » التى يعرضها هذا الاعلام الذى استعار سرعة الصواريخ الخاطفة كانت قليلة ونادرة ، ولم تتح للمشاهد أبدا ، أن يعرف حقيقة الصراع : أسبابه ، وتطوراته ، والمواقف الحقيقية لنيات وأهداف كل طرف ، الكامنة أو المعلنة .

لقد شاهدنا جميعا على شاشة التلفزيون صواريخ تطلق ولا ندرى من أى مكان تحديدا ، وتذهب فى الفضاء ولا نرى أين سقطت ، وأهم من ذلك لا نعرف ماهو الدمار الذى أحدثته ، ووراء الومضات البراقة للصواريخ التى تنطلق ، بكل مايحيط بذلك من تكنولوجيا فائقة الحداثة ، لا ندرك أن أهداف هذه الصواريخ كانت أطفالا ونساء وشيوخا من المدنيين ، تشتعل بيوتهم ، ويلقون مصرعهم فى لحظات . هذا الجانب الانسانى يحرص الاعلام الأمريكى على تغييبه ، فتبدو الحرب — كما عبرت عالمة النفس اللبنانية منى فياض — كما لو كانت لعبة « اتارى » كبيرة للمشاهدين .

ولعل مايعكس سيادة هذه النظرية وآثارها فى خلق الوعى الزائف بالحرب « النظيفة » « السريعة » التى لا توجه صواريخها إلا إلى الأهداف العسكرية ، ماأذاعه « بيتر أرنت » مديع محطة سى.ان.ان . الأمريكية الذى بقي بمفرده فى بغداد ، من صور لعشرات المدنيين من قتلى ملجأ العامرية ، قد أدى إلى صدمة للمشاهدين فى العالم ، فقد أدركوا للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب ، أنها أدت إلى مصرع عشرات الألوف من المدنيين ، الذين غابت صور موتهم البشعة ، فى اطار التعتيم الاعلامى ، والتجهيل الاتصالى المقصود .

هكذا استطاع الاعلام الأمريكى ، بحكم احتكاره للصورة ، وهيمنته على نظام الاعلام العالمى ، أن يعطى للحرب صورة مشوهة ، هى أقرب للوهم منه إلى الحقيقة .

اغتصاب اللغة فى الخطاب السياسى العربى

ولا يكمل عرضنا للبعد الاعلامى فى حرب الخليج بغير تعرضنا لعملية اغتصاب اللغة بواسطة الطرف الآخر فى الصراع وهو العراق .

لقد اتهمت اللغة العربية من قبل ، بواسطة بعض العلماء الاجتماعيين الصهيونيين ، بأنها بما تحفل به من الفاظ مجنحة ، وميل إلى استخدام الاستعارات والكنايات ، هى أحد أسباب الصراع العربى الاسرائيلى وذلك لأنها تغرى مستخدميها بالايغال فى الحكم على حساب الحقيقة ، وتجعلهم يهربون من مواجهة الواقع ، فينغمسون فى الخيال .

والحقيقة أن هذه تهمة باطلة . فاللغة العربية ـــ كغيرها من اللغات ـــ تحفل بلغات مختلفة إن صح التعبير . فلننظر إلى اللغة العنصرية الليكودية القبيحة ، التى تصور الشعب الفلسطينى وكأنه شعب لقيط لا أصل له ولا أرض ، وهو بالتالى لا حق له فى العيش إلى جوار الدولة الاسرائيلية التوسعية التى ينبغى أن تكون دولة يهودية نقية . وبالتالى يباح قتل الفلسطينيين بدون محاكمة ، بل وتستصدر أحكام من المحاكم لنسف بيوت من يشتبه فى أنهم يكافحون ضد الاستعمار الاسرائيلى .

هل يمكن بناء على هذه « اللغة العنصرية » اتهام اللغة العبرية ذاتها أنها متخلفة ؟ لا يمكن ذلك ، لأن هناك جماعات اسرائيلية تستخدم لغة عبرية مختلفة ، وتدعو إلى ضرورة الاعتراف للشعب للفلسطينى بحقوقه المشروعة ، وتدين كل صور التعسف الاسرائيلى .

وإذا نظرنا إلى فرنسا ، التى تعد مثالا للحرية والديمقراطية ، فهل يمكن اتهام اللغة الفرنسية ، لان « لوبين » الزعيم السياسى الفرنسى يصوغ بها نظرياته العنصرية ضد العرب ؟

فى ضوء ذلك ، لا يمكن ادانة اللغة العربية ذاتها ، على أساس استخدام معين لبعض فصائل النخب السياسية الحاكمة فى الوطن العربى ، للغة من بين لغات أخرى ممكنة . ذلك أن اللغات بمعنى الخطابات المتعددة التى تستخدمها التيارات السياسية العربية ، تختلف فيما بينها — فى طريقة استخدام اللغة العربية — اختلافات جسيمة . فالخطاب الاسلامى المتزمت المعاصر ، والذى تتبناه الجماعات الاسلامية الانقلابية ، والذى يقوم على « التكفير » و« الهجرة » و« الجهاد » يختلف عن الخطاب العلمانى الذى يحتكم إلى العقل وإلى المنهج النقدى فى صياغاته .

غير أن كل ذلك لا ينفى أن النخبة السياسية الحاكمة فى الوطن العربى ، قد اغتصبت فى العقود الماضية اللغة العربية ، وتبنت خطابا سياسيا يهدف إلى نشر الوعى الزائف . وفى هذا الخطاب ابتذلت كلمات عزيزة مثل الديمقراطية والاشتراكية والوحدة ، والعدالة الاجتماعية ، والاستقلال الوطنى . وأدى ذلك فى النهاية إلى فقدان هذا الخطاب لمصداقيته ، وعدم إيمان الجماهير به .

ومن ناحية أخرى ابتذلت نخب سياسة محافظة شعارات الاسلام ، التى يمارس فى ظلها أبشع ألوان القمع السياسى ، وتنهب ثروات الشعوب بتبريرات تستمد أصولها من فهم زائف للدين .

فى هذا السياق الذى انقطعت فيه الصلة بين المبنى والمعنى فى الخطابات السياسية العربية المتصارعة ، لعل السؤال الذى يطرح نفسه ، كيف مارس العراق خطابه السياسى أثناء الأزمة وبعدما قامت الحرب ، وعقب انتهائها ؟ الاجابة ليست بسيطة كما قد نظن لأول وهلة ، فبالرغم من ضعف ثقة الجماهير العربية فى الخطابات السياسية للقادة والزعماء العرب بوجه عام ، إلا أن الخطاب السياسى العراقى كان فى الواقع خطابا مراوغا ، له أكثر من وجه . فقد تبنى هذا الخطاب الصادر عن نظام علمانى لم

يعرف عنه انطلاقه من رؤى دينية أيا كان اتجاهها ، لغة اسلامية بارزة ، فى محاولة منه لاستمالة الجماهير العربية المتدينة والجماهير الاسلامية بشكل عام . وبدأت المسألة بصدور قرار جمهورى عراقى بنقش عبارة الله أكبر على العلم العراقى . وظهر الاتجاه الانتهازى واضحا من خطاب الرئيس العراقى صدام حسين إلى الأمة بتاريخ ١٧ يناير ١٩٩١ والذى استهله كما يلى : « ياخلى النصر بعون الله . بسم الله الرحمن الرحيم « قلنا يانار كونى بردا وسلاما على ابراهيم » صدق الله العظيم ، ثم بدأه هكذا « أيها الشعب العراقى العظيم ، ياأبناء أمتنا المجيدة ، أيها النشامى من قواتنا المسلحة الباسلة ، أيها الناس حيثما اشتد عزمكم ضد الباطل وأهله الكافرون وأعوانهم وحلفائهم . فى الثانية والنصف بعد منتصف هذه الليلة ليلة ١٦ على ١٧ غدر الغادرون فارتكب رميل الشيطان بوش جريمته الغادرة هو والصهيونية المجرمة ، وابتدأت المنازلة الكبرى فى أم المعارك بين الحق المنتصر بعون الله وبين الباطل المندحر إن شاء الله .. » .

ويختتم خطابه بقوله « الله أكبر ، الله أكبر ، ياحلى النصر بعون الله وليخسأ الخاسئون » .

إن مايزخر به هذا الخطاب وغيره من الخطابات التى اذاعها الرئيس صدام حسين ، لتكشف بصورة جلية عن تعمد اصطناع لغة دينية واضحة سواء فى وصف النفس أو وصف الأعداء ، أو فى اثارة الأمجاد الاسلامية القديمة ، بأسلوب تختلط فيه الأوهام بالحقائق ، ويتزاوج فيه تحليل الصراع وفق المنهج السياسى مع تهويمات غائمة أقرب ماتكون إلى لغة الدراويش ، منها إلى لغة الصراع السياسى المعاصر ، والتى عادة ماتكون واضحة قاطعة ومركزة ، قادرة على إيصال رسالتها إلى العالم .

وقد يبدو غريبا أنه بالرغم من تهافت الخطاب السياسى للقيادة العراقية ، إلا أنها لمست مراكز العصب الحساسة لدى قطاعات واسعة

من الجماهير فى الأردن والضفة الغربية وغزة والجزائر والمغرب وتونس . لماذا؟ هذا سؤال بالغ الأهمية ، وتتجاوز الاجابة عليه الخطاب السياسى العراق ، لتصل إلى تحديد الوضع النفسى لقطاعات جماهيرية واسعة . ولعل السبب يكمن فى أن الذاكرة السياسية للجماهير العربية مازالت حافلة بوقائع الصراع بين العالم الغربى الاستعمارى وحركة التحرير العربية . لقد صور الخطاب السياسى العراق الأزمة على أنها صراع بين الوطن العربى والاستعمار الغربى الذى يريد أن يفرض هيمنته على ثروات العرب . ثم هو بما أثاره من ضرورة العمل على التوزيع العادل للثروة النفطية أثار مشاعر الجماهير الفقيرة الواقعة بين مطرقة القمع السياسى وسندان البؤس الاقتصادى .

أثار الخطاب السياسى العراقى المخيلة الشعبية ، ونسيت الجماهير — فى سعيها المحموم للتعلق بالزعيم المخلص — أن سبب الأزمة هو الغزو العراقى للكويت وتشريده لشعب عربى مسلم ، سبق له أن أسهم فى مسيرة التنمية والأمن العربى . .

ولعل هذا يلفت نظرنا إلى حقيقة بالغة الأهمية ، هى أنه ليس شرطا أن تنبع جماهيرية خطاب ما من تماسكه المنطقى ، أو نتيجة لصياغته بلغة عصرية على العكس ، قد تذيع جماهيرية خطاب ما ، بالرغم من تناقضه ، وضعفه البنيوى ، وركاكة أسلوبه ، وبدائية افكاره ، ذلك أن المزاج السائد للجماهير ، ووضعها النفسى ، يمكن أن يجعلها تتقبل بل وتتبنى مثل هذا الخطاب السياسى العراقى المتهافت . ومن عاش أثناء الأزمة فى الجزائر أو المغرب أو تونس أو الأردن ، قد جابه هذه الظاهرة بصورة مباشرة ، حيث ساد الحماس الجماهيرى العارم ، ورفعت شعارات « أم المعارك » فى كل مكان . وساد حتى بين المثقفين اتجاه من عدم العقلانية لا يكاد يصدق . ويكفى قراءة ما كتبه عديد منهم ، لكى يلمس المرء

كيف اختلطت الحقيقة بالوهم ، بل وكيف تم الهروب من الواقع من خلال استخدام شبكة معقدة من الصياغات اللفظية والصور البيانية الخالية من أى معنى وانتقلت نفس اللغة إلى البيانات العسكرية العراقية ، والتى زخرت بالصياغات الدينية ، وكادت تخلو من الوقائع . وفى الوقت الذى كان فيه مئات الضحايا يسقطون من الجانب العراقى نتيجة للغارات الساحقة ، كان الاعلام العراقى يتحدث عن خسائر العدو الجسيمة وعن الانتصار .

وحتى بعد أن انتهت الحرب نهايتها المأساوية المعروفة ، أعلن الاعلام العراقى ، أن العراق قد انتصر . بل ودارت معركة صحفية حامية فى بعض الجرائد العربية بين من تجاسروا وقرروا أن العراق قد انهزم ، وبين اولئك الذين مازالوا ، وبغير خجل أو حياء يؤكدون أن العراق انتصر ، مستخدمين فى ذلك حججا سخيفة ومبررات ساذجة .

لقد استطاعت اللغة المغتصبة أن تنشر الوعى الزائف أثناء الأزمة ، وفعلت فعلها فى تخدير الجماهير زمنا ، التى أفاقت على صدمة الحقيقة بعد الهزيمة ، فساد بين صفوفها اليأس والاحباط .

وهكذا وقعنا بين الاحتكار الغربى للصورة ، والاغتصاب السلطوى العربى للغة .

١٥

مابعد أزمة الخليج :

أفكار أولية حول بُعد التنمية العربية في اطار حقوق الإنسان

د . حسنى أمين

مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث
والدراسات القانونية

مقدمة :

ارتبطت أزمة الخليج بتفجير عدد من المشاكل المتعلقة باعادة الصياغة للواقع العربى على أسس وبمعطيات مغايرة لتلك التى سبقت هذه الأزمة أو واكبت حربها . ونعتقد أن أكثر هذه المشاكل تعقيداً وأحوجها للحل المضطرد والشامل هى مشكلة وضع الديمقراطية وحقوق الإنسان فى عملية المراجعة لبنية الواقع العربى بعد أن عصفت الأزمة بما تبقى من عناصر للتماسك ... فلقد لعب البعد الديمقراطى على المستوى القطرى الدور الحاسم فى الانقسام العربى على المستوى الاقليمى فى مرحلة مابعد الاستقلال السياسى وماقبل الغزو العراق للكويت .. حيث أدى الانفراد بالسلطة وغياب المشاركة إلى اتخاذ قرارات مصيرية مست فى الأساس الأهداف القومية التى توافق الجميع على ضرورة العمل من أجل انجازها .. وكان لمثل هذه القرارات التى اتخذت على مستويات قطرية آثار بالغة الخطورة على مسيرة العمل العربى المشترك وقضايا العرب

المحورية . ولسنا فى معرض ذكر الأمثلة فالقائمة طويلة ، ولكننا نطرح سؤالين من خلال مثالين وقعا فى قلب الوطن العربى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ .. **والمثالان هما** : كامب ديفيد وغزو الكويت .. **أما السؤالان** : لو كانت هناك ممارسة ديمقراطية حقيقية فى قطرين يحتلان موقعا متميزا فى الخريطتين العربية والدولية ، أكان لهذين الحدثين أن يمرا مر الكرام دون أدنى مساءلة أو محاسبة ؟ وهل عرف النظام العربى بمستوييه الشعبى والرسمى انقساما يوازى فى الحجم والخطورة ذلك الانقسام الذى ارتبط بهذين الحدثين ؟ .

الإجابة الموضوعية هى وحدها الكفيلة بادراك حجم المشكلة المطروحة ..

واقع الأمر أن الدول العربية فشلت فى تحقيق نوع من التماسك العربى لأنها اصيبت بنكسات متتالية فى مجال الاستقلال الاقتصادى والتنمية الذاتية وتحقيق العدل الاجتماعى على مستوى كل دولة لسبب بسيط هو : غض الطرف عن آليات المحاسبة الديمقراطية بشكل سهل للحاكم عملية القمع والانفراد بالسلطة واتخاذ القرارات المصيرية من خلال الترغيب والترهيب . فالديمقراطية هى من المناطق المحرمة فى عرف أنظمة الحكم فى الوطن العربى وبالتالى فهى الأقل انجازا ، بحيث أن سمحت للجماهير فى التعبير ، حرمتها من المشاركة فى التغيير ، وكأن الحكومة العربية — كما يقول البعض — لا تحتاج لموافقة مواطنيها لا قبل ولا بعد اتخاذ القرار ، وكأنما يوجد هناك تفويض الهى بين الحكام والمحكومين . تلك هى المعضلة التى تواجه إعادة الصياغة والخروج من الأزمة العربية الراهنة ذات الأبعاد المختلفة سواء على مستوى الاستقلال الوطنى أو الاقتصادى أو اشباع الحاجات الضرورية للانسان أو على مستوى التجديد الحضارى

والثقافى بما يتلاءم والمتغيرات الدولية .

ودولة النخبة العربية ــ الملتحمة بالنظام العالمى غير المتكافىء ــ اخفقت فى تأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطن على المستوى القطرى ، بسبب اخفاقها فى تحقيق التنمية الذاتية المضطردة والمستقلة ، وهذا الاخفاق الأخير يعود فى الأساس إلى عدم احترام الحقوق المدنية والسياسية التى تكفل حق المشاركة والاسهام فى التغيير وتقرير المصير . ذلك هو أحد المداخل الرئيسية فى صياغة المستقبل العربى . حيث أن تماسكا عربيا لن يتحقق إلا فى إطار الاستقرار القطرى ، والاستقرار القطرى يعتمد فى الأساس على إشباع الحاجات الأساسية للمواطن ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وعلى أساس من المشاركة . (أنظر تجربة الدول الاشتراكية التى عرفت العدالة والاشباع لكنها افتقدت إلى المشاركة ــ ربما أيضا تجربة مصر فى الستينات) وهو مايصعب تحقيقه فى غياب الديمقراطية وفى ظل النظام العالمى الحالى ..

إن بحثا فى المستقبل العربى يظل ناقصا إذا أهمل قضية التنمية باعتبارها أحد الحقوق الأساسية للانسان العربى . فماهو الارتباط بين التنمية وحقوق الانسان ؟ وماذا عن الشرعية الدولية فى هذا الصدد ؟ وهل حققت التنمية العربية اغراضها فى ظل النظام الدولى الحالى ؟ وإذا كان الجواب عن هذا السؤال الأخير بالنفى ، فماهو التصور المستقبلى للحق فى التنمية فى الوطن العربى ؟ ..
أسئلة نطرحها للنقاش من خلال هذه الورقة .

أولا : التنمية العربية فى اطار منظومة حقوق الانسان

تشكل حقوق الانسان قضية متلاحمة ومترابطة حددت ابعادها

مجموعة من الصكوك والمواثيق الدولية .. ويحتل حق الشعوب فى التنمية مركزا هاما فى هذه المواثيق لكونه يهدف إلى الوفاء بالحاجات الأساسية للانسان مادية كانت أو روحية ويعمل على رفع مستوى معيشة الأفراد ، وتهدف التنمية باعتبارها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة إلى التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم .. وهى لا تتحقق إلا بتكريس أكبر قدر من المشاركة واحترام المواثيق والصكوك الدولية المعنية بحقوق الانسان فى اطار نظام دولى أكثر عدلا .

والحق فى التنمية بهذا المعنى لا يمكن أن يكون ضمانا إلا فى اطار عملية لا تقف عند حدود النمو الاقتصادى البحت ، ولكن فى اطار حدث حضارى يصيب مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية فى المجتمع ويضع حدا للتبعية بما فى ذلك التبعية التقنية والثقافية ، ومن خلال نظام اجتماعى قطرى ودولى مناسب .

وبما أن الانسان هو هدف التنمية وموضوعها الرئيسى ، ينبغى لسياسة هذه التنمية أن تجعل منه المشارك وصاحب القرار فيها والمستفيد الأول والأخير منها . وعليه فان انكار الحقوق المدنية والسياسية تعوق عملية التنمية الحقيقية ويفضى إلى اهدار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تمثل جانبا هاما من جوانب قضية حقوق الانسان .

من هنا تبرز أهمية احترام حق الشعوب فى التنمية كاطار لضمان حقوق الانسان وحرياته الأساسية .

ومن المسائل الهامة الأخرى التى تنعكس آثارها على حق الأفراد والشعوب فى التنمية باعتباره حقا غير قابل للتصرف وجزءا مكونا لحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، تمثل قضية الانفاق العسكرى وقضايا نزع

السلاح ركنا هاما حيث أنه من الممكن أن تكرس فوائض هذا الانفاق فى الدفع بعملية التنمية .. ولا يغيب طبيعة النظام الاقتصاد العالمى بآلياته التى تكرس التبعية . وعلاقاتَ الشمال والجنوب والمشاكل الاقتصادية المرتبطة على تعزيز حق الأفراد والشعوب فى تنمية مضطردة ومستقلة ..

ذلك هو البعد الغائب فى عملية التنمية فى الوطن العربى . فلقد أثبتت التجربة العربية عقم الفكر السائد حول قضية حقوق الانسان وفى القلب منها حق الشعوب فى التنمية ، فليس صحيحا أن التنمية والتقدم من الصعب تحقيقهما فى ظل حكم ديمقراطى يؤمن بالمشاركة وتداول السلطة واحترام حقوق الانسان ، وأصبح من العبث تهميش المواطن وتزوير إرادته فى غياب للمعلومات وحرية تبادلها ..بل إن الصحيح هو استحالة تحقيقهما فى غياب مثل هذا الحكم .

ثانيا :الحق فى التنمية والشرعية الدولية :

احتل الحق فى التنمية مكانة هامة فى المواثيق والصكوك الدولية . وإذا كان الاعلان العالمى قد تعرض لهذا الحق بشكل غير مباشر فى المادتين ٢٥ ، ٢٨ ، حيث أشير فى هاتين المادتين إلى حق كل شخص فى مستوى معيشة يكفى لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته ، وهو مالايمكن حدوثه إلا فى ظل نظام اجتماعى ودولى يضمن احترام هذا الحق .. ومثل هذا النظام لا يستطيع أن يضطلع بذلك إلا إذا التزم بتنمية ذاتية ومستقلة (تنمية تعتمد على الموارد الذاتية ولا تكرس التخلف والتبعية) .

أما العهدان الدوليان فقد تطرقا إلى هذا الحق فى مواضع مختلفة .

فلا تستطيع الدول النامية أن تشبع حقوق المواطن الاقتصادية والاجتماعية دون احترام الحقوق المدنية والسياسية .. وعليه فهى تلتزم بتوفير فرص العمل المناسبة وفى ظروف تكفل السلامة والصحة وتحقق دخلا يضمن وضعا اجتماعيا وثقافيا مريحا دون حجر على الحق فى تكوين النقابات .

وكذلك لا يمكن تحقيق تنمية ذاتية ومستقلة إلا إذا تمتعت الشعوب بحقها فى تقرير مصيرها ، وهو مايترتب عليه أن تكون هذه الشعوب حرة فى تقرير مركزها السياسى وحرة فى السعى لتحقيق نمائها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى عن طريق المشاركة الحقيقية .

أنظر المواد ٣/٢ ، ٦ ، ٧ ، ١/٨/أ ، ١١ ، ١٥ من العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمادتين ٢/١ ، ١/٢٥ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

كما تأكد هذا الحق فى القرار ٢٥٤٢ (٢٤) بشأن الاعلان حول التقدم والانماء فى الميدان الاجتماعى والصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٦٩ . وكذلك اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى قرارها رقم ٣٣٤٨ (٢٩) والصادر فى ١٧ ديسمبر ١٩٧٤ فى اطار الاعلان العالمى الخاص باستئصال الجوع وسوء التغدية الذى اعتمده مؤتمر الغذاء العالمى .. وكذلك فى الاعلان الخاص باستخدام التقدم العلمى والتكنولوجى لصالح السلم وخير البشرية ١٩٧٥ ، والاعلان الخاص بحق الشعوب فى السلم الذى اعتمدته الجمعية العامة بموجب قرارها ١١/٣٩ بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٨٤ ..

وبموجب قرارها رقم ١٢٨/٤١ اعتمدت الجمعية العامة فى ٤ ديسمبر ١٩٨٦ اعلان الحق فى التنمية . فبموجب حق الشعوب فى تقرير

مصيرها يكون لها حق السعى إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية .

ولقد أكد الاعلان على أن تعزيز التنمية يقتضى إيلاء الاهتمام على قدم المساوة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنظر فيها بصورة عاجلة وأنه لا يمكن ، وفقا لذلك ، أن يبرر تعزيز بعض حقوق الانسان والحريات الأساسية واحترامها والتمتع بها انكار غيرها من الحقوق ..

وربط الاعلان بين حق الشعوب والافراد فى التنمية على اعتبار أن الانسان هو هدفها وموضوعها الرئيسى ، وبين نزع السلاح والتعاون واقامة نظام اقتصادى دولى جديد .. وحمل الاعلان المسئولية الأولى فى خلق الظروف المواتية للتنمية لأجهزة الدولة ونظام الحكم ..

والحق فى التنمية طبقا للمواثيق الدولية هو من الحقوق غير القابلة للتصرف حيث للجميع حق الاسهام والمشاركة فى التنمية والتمتع بها ..

ولما كان الحق فى التنمية يرتبط بمجموعة حقوق الانسان الأخرى ، فانه لإعمال هذا الحق يجب أن تضمن الدولة ، فى جملة أمور ، تكافؤ الفرص للجميع فى امكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والاسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل ، كما ينبغى اجراء الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بقصد تحقيق العدالة ، وذلك بالاضافة إلى تشجيع المشاركة الشعبية فى جميع المجالات بوصفها عاملا هاما فى التنمية وفى الإعمال التام لجميع حقوق الانسان .

هذه هى بعض المبادىء التى احتوتها المواثيق الدولية بشأن الحق فى التنمية والتى نخلص منها :

○ أهمية احترام حقوق الانسان والنظام الديمقراطى فى تحقيق أهداف التنمية ، حيث التناسب طرديا بين احترام هذه الحقوق واتمام عملية التنمية ، فلا تنمية دون مشاركة جماهيرية فى اطار احترام الحقوق المدنية والسياسية ، وإذا ارتكزت التنمية على احترام الحقوق المدنية والسياسية فانها بالضرورة تضمن احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ں ضرورة إدخال التغييرات اللازمة على الهيكل الاجتماعى والاقتصادى ، وقيام الدولة بمسئوليتها فى تأمين التقدم وتحقيق العدالة الاجتماعية على المستوى القطرى من جهة ، ومن جهة أخرى اعادة صياغة العلاقات الدولية (مع التركيز على الاقتصادية) بما يحقق مصالح بلدان العالم الثالث .

ثالثا : واقع التنمية وآفاقها فى الوطن العربى :

يؤكد الواقع العربى الراهن عدم الاهتمام بالتنمية باعتبارها حقا من حقوق الانسان الأساسية غير القابلة للتصرف . ومن هنا فان محاولة وضع إطار صحيح للتنمية فى الوطن العربى تقتضى المرور بالأسباب التى أدت إلى تعثرها فى الوقت الراهن .

١ ـــ واقع التنمية العربية وحقوق الانسان :

أدت الممارسة غير الديمقراطية وغياب المشاركة وتطبيق الأساليب القمعية فى ادارة شئون البلاد إلى جانب قهر النظام الدولى وانعدام العدالة فيه ولا ديمقراطية آلياته إلى تعثر التنمية فى الوطن العربى وعدم تحقيقها للهدف الحقيقى منها والمتمثل فى اشباع الحاجات الأساسية للمواطن

وضمان حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدفع بعملية التقدم وكسر حلقة التبعية ..

فلقد اتسمت ممارسات أنظمة الحكم العربية ، ولا تزال ، بالانتهاك الصارخ لحق المواطن فى المشاركة فى صياغة وتطبيق استراتيجيات التنمية على كل المستويات واهدار حق العاملين ونقاباتهم (إن وجدت) فى أن يستشاروا بشأن كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . كما انتشرت القوانين الاستثنائية والمحاكم الخاصة والاعتداء على سيادة القانون .

وترتب على ذلك ارتباط قضية التنمية فى الوطن العربى ، كما هو الحال فى معظم بلدان الدول المتخلفة بسيادة بعض المفاهيم الخاطئة فى ظل التوزيع الحالى للسلطة داخل مجتمعات العالم الثالث من جانب ، ومن جانب آخر حرص الدول الغربية التى لعبت الدور الأساسى فى صياغة مواثيق حقوق الانسان على التمسك بنظام عالمى يكرس انتهاك هذه الحقوق فى دول العالم الثالث ويجعل من التنمية إحدى اليات التبعية .

○ فمثلا تصور البعض أن مجرد زيادة الانتاج سوف تؤدى بالضرورة إلى سد الفجوة العميقة بين دول الشمال المتقدمة وجنوب العالم المتخلف .. فالمسألة فى جوهرها ليست مجرد الارتفاع بمعدلات الانتاج وانما بطبيعة هذا الانتاج وبشروط التبادل بين الشمال والجنوب . فانتاج سلع كمالية أو ترفيهية لن يساهم فى تحقيق الهدف الحقيقى من التنمية ، بل العكس هو الصحيح ، حيث أن الناتج القومى المثمر هو الذى يتوجه إلى السلع والخدمات الأساسية التى تحقق رفاهية الفئات المختلفة للمجتمع ..

وحتى تسهم هذه التنمية فى تحقيق العدالة الاجتماعية يجب أن ترتبط فى بعدها السياسى باختيارات واعية ومحددة واحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية من خلال توسيع دوائر المشاركة واباحة التعددية السياسية الحقيقية ووضع حد لسيطرة الشرائح الغنية على مؤسسات الدولة .

○ لم تلعب عملية التصنيع دورها المطلوب فى عملية التنمية ، حيث اقتحمت مجالات لا تتناسب مع موارد الدول العربية من جهة ، ولا مع واقع الوضع الاجتماعى وانخفاض مستوى المعيشة فيها من جهة ثانية .. فتركز الانتاج على سلع بعيدة عن احتياجات ومتناول الاغلبية فى الاقتصاد القومى ، حيث ارتبط باستيراد التكنولوجيا بل وفى أحيان أخرى بعمالة مستوردة ، فتكرست التبعية وانتشرت ظاهرة البطالة . وقد انعكس ذلك على حجم الفئة المستفيدة من ثمار التنمية نظرا للاهتمام بالسلع الاستهلاكية المعمرة على حساب السلع الأساسية التى تحتاجها الغالبية العظمى من السكان ، كما جاء ذلك على حساب تنمية الزراعة ، مما أدى إلى تفاقم المشكلة الغذائية .. وإهدار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

○ أدى النظام العالمى الذى يهيمن عليه الغرب إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية فى الدول العربية ، مما أثر على التنمية ومعيشة الأفراد من خلال السياسات المتبعة التى اسهمت فى خلق العديد من المشاكل .

إن نظاما دوليا تسيطر على الياته الدول الكبرى لن يسمح بتقدم الدول النامية التى أصبحت تعانى من مشاكل تتراوح بين تفاقم الديون

والبطالة الجماعية والتضخم المالى وانخفاض الأجور والمجاعة والأمية والسكن فى العراء والفقر المدقع .. ففى الوقت الذى تُظهر فيه هذه الدول اهتمامها بالشرعية الدولية فى مجال حقوق الانسان ، تنتهج سياسات تفضى إلى انتهاك هذه الحقوق فى الوطن العربى بل وفى دول العالم الثالث بوجه عام ، وذلك بالاضافة إلى عدم التزام أنظمة الحكم العربية بالمواثيق الدولية . فمؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى تنطويان تحت غطاء الأسرة الدولية المتمثلة فى الأمم المتحدة . ومثل هذه المؤسسات التى تستخدم كاليات لنهب موارد العالم الثالث تمثل خرقاً لمبادىء استراتيجية التنمية التى وضعتها المنظمة الدولية نفسها من جهة ، (لاحظ أن المؤسسات العربية المناظرة لا تختلف عن هذه إلا فى الاسم) ومن جهة أخرى تشكل تدخلا فى الشئون الداخلية لدول العالم الثالث .

فسياسات المؤسسات الدولية تؤدى بالضرورة إلى انتهاك حقوق المواطن فى العالم الثالث الاقتصادية والاجتماعية ، وهو مايؤدى بدوره إلى انتهاك لحقوقه السياسية والمدنية عندما تلجأ أنظمة الحكم فى هذا العالم إلى فرض سياسة هذه المؤسسات على الجماهير بالقوة ...

وإذا كان المجتمع الدولى يسعى إلى اقامة نظام دولى جديد كما يشاع منذ فترة ، فانه يجب أن يكون نظاما تحكمه قوانين جديدة ويضطلع بسياسات جديدة تكرس تكافؤ الفرص لدوله دون استثناء . أما إذا كان مايسمى « بالنظام الدولى الجديد » سوف يؤدى أيضا إلى التناقض مع استراتيجيات وأهداف الأمم المتحدة فهو بالتالى لن يكون أفضل من النظام الدولى الحالى بل على العكس تماما .. لقد رأينا كيف اعتبر هذا النظام الحرب عملا « مشروعا » أثناء أزمة الخليج ؟ على الرغم من اثارها

السلبية على التنمية وحقوق الانسان بوجه عام ، فهل يعنى ذلك أن الحرب ليست حرباً إذا وقعت خارج حدود الدول المتقدمة ؟ .

ومن هنا يظهر بجلاء خطر النظام الدولى الحالى أو الذى يتشكل على وضعية حقوق الانسان فى العالم الثالث عموما .

○ الاعتقاد السائد بأن العامل الحاسم فى عملية التنمية هو رأس المال . وهذا الاعتقاد أدى إلى آثار خطيرة منها :

١ ــ تبديد شديد لكثير من الموارد الأخرى غير رأس المال .

٢ ــ فى ظل تواضع معدل الادخار المحلى ، زادت الفجوة بين الاستثمار المطلوب والادخار المحلى ، مما أدى إلى اللجوء إلى الاقتراض ومصادر التمويل الخارجى فارتفع معدل المديونية .

٣ ــ كان للارتباط بالتمويل الخارجى فى عملية التنمية اشاعة عدم الثقة بالنفس واهمال التمويل الداخلى ، حيث تحول التمويل الخارجى من عنصر ثانوى مكمل إلى بديل للادخار المحلى .

٤ ــ إهمال جوانب أخرى لا تقل أهمية مثل تنمية الموارد البشرية والقوى العاملة والعوامل الاجتماعية والثقافية فى الوطن العربى . فالجزء الأكبر من القوى البشرية العربية لا يزال يعانى مشاكل الفقر والمجاعة وعدم الرعاية الصحية وانتشار الأوبئة المستوطنة وتردى المستوى التعليمى .. وعليه فإن أى تنمية يجب أن تجعل من معالجة هذه الأوضاع هدفا أساسيا لها مع الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص .. ان حالة الجهل والمرض والتخلف التى يعيشها المواطن العربى تنعكس سلبيا على عملية التنمية .

إن الاحصاءات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة ماهى إلا نماذج تشير إلى الوضع الخطير الذى تعانى منه التنمية البشرية فى دول العالم المتخلف

ومن بينها غالبية الدول العربية .. فهناك مايقرب من ٩٠٠ مليون شخص بالغ فى العالم المتخلف لا يستطيعون القراءة والكتابة ، ١,٥ مليار نسمة لا يحصلون على الرعاية الصحية الأولية ، ١,٧٥ مليار نسمة لا يجدون المياه النقية ونحو ١٠٠ مليون نسمة عاجزون تماما عن ايجاد مأوى ونحو ٨٠٠ مليون نسمة مازالوا يبيتون جياعا يوميا ، وأكثر من مليار نسمة يعيشون فى حالة الفقر المطلق .

وهكذا نلحظ أن الدخل أو رأس المال ليس إلا أحد متطلبات التنمية لا أكثر ، وهو أمر يتطلب تعديل مسارات التنمية المعمول بها فى اقطارنا العربية باعطاء العنصر البشرى مكانه الملائم . وهذا لن يتم إلا فى اطار احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية .

٢ ــ نحو اطار صحيح للحق فى التنمية

تشكل قضية احترام حقوق الانسان الأساس المادى للتنمية فى الوطن العربى .. فاحترام مثل هذه الحقوق عن طريق الاشراك الفعلى للجماهير من خلال مؤسسات ديمقراطية وسياسية تنخرط فيها هذه الجماهير وتدافع عن مصالحها (الأحزاب والنقابات) يؤدى بالضرورة إلى خلق روح الابتكار والمبادرة ويضع أجهزة الحكم أمام مسئوليتها مما يدفع بعملية التنمية وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين .

إن التنمية الحقة فى اطار منظومة حقوق الانسان يمكن تصورها فى بعض النقاط كمايلى :

١ ــ أن تتم هذه التنمية من خلال الاحترام الكامل لحقوق الانسان

بشكل يكفل المشاركة الشعبية عن طريق الجماهير المنظمة .. والمعنى الحقيقى لمثل هذه المشاركة هو تجنيد كل الطاقات البشرية من خلال خلق فرص عمالة ومؤسسات تكفل المشاركة الشعبية ليس فى وضع خطط التنمية فقط بل وفى متابعتها وتنفيذها مع إيمان كامل بأن ثمارها سوف تعود بالنفع عليهم .

فلم يعد هناك شك حول أهمية العنصر البشرى فى عملية التنمية وانجاحها فى الوطن العربى . فلقد أثبتت التجارب أن توافر موارد مالية فى بعض الدول وموارد طبيعية فى دول أخرى لم يحقق التنمية المرجوة .. فمثل هذه الموارد تبقى غير فاعلة دون تدخل العنصر البشرى المعنى أساسا بعملية التنمية .. وعليه فإن أهم متطلبات التنمية تتركز فى تطوير قدرات الأفراد وتنميتها بدلا من الاعتماد على عمالة مهاجرة .

وليس هناك من شك فى أهمية المحافظة على القدرات العقلية والبدنية والنفسية من خلال توفير السلامة والصحة واشباع حاجات الانسان الأساسية باعتبارها قاعدة الارتكاز للتنمية البشرية .. وتتطلب هذه التنمية أيضا إكساب أفراد المجتمع المعرفة والمعلومات والمهارات التى تمكنهم من الاستخدام الأفضل للموارد . ويتضح من كل ذلك أهمية الاحترام الكامل لحقوق المواطن وحرياته الأساسية فى التنمية البشرية . فعدم حصول عناصر بشرية على العلاج المناسب مثلا يعنى تبديد القدرة البشرية التى يحتاج إليها المجتمع ، كما أن حرمان عناصر قادرة من التعلم واكتساب مهارات جديدة هو اهدار لامكانات يعوزها المجتمع فى تقدمه وتطوره .

٢ ــ أن تكون استراتيجيتها تحقيق التنمية المستقلة الهادفة إلى رفاهية المواطن العربى . ويعنى ذلك سيطرة الدولة على مواردها وتحريرها من

الاستنزاف والسيطرة الاجنبية وتوجيه فوائضها إلى مشروعات تهدف إلى رفع مستوى المعيشة وتنهى التبعية .

٣ ــ ولكى تؤدى التنمية إلى رفع مستوى المعيشة ، يجب أن تتوجه إلى الداخل وليس إلى الخارج ، بمعنى خلق وتوسيع السوق المحلية عن طريق اشباع الحاجات الأساسية .

٤ ــ لن تكون هذه التنمية مستقلة إلا إذا اعتمدت على الذات العربية فى اطار تعبئة كل الموارد ليس الاقتصادية فقط وإنما أيضا البشرية ، وليس الحالية فقط وإنما أيضا المحتملة .

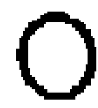
٥ ــ إن عملية التنمية يجب أن ترتبط بنمط من الانتاج يوسع من رقعة فرص العمالة ورفع مستوى الغالبية الساحقة للسكان .

٦ ــ أن تنمية عربية حقيقية لن تتم فى اطار وتحت وطأة تكنولوجيا مستوردة ، وإنما فى اطار تكنولوجيا نساهم نحن فى خلقها من خلال الفهم الاقتصادى والاجتماعى لواقعنا وطبيعة مشاكلنا ، وتفجير الطاقات والامكانات العربية وتطوير نظم التعليم والبحث العلمى .

٧ ــ هناك قضية أخرى تؤثر فى عملية التنمية (بالاضافة إلى اهمال ذوى الأغلبية) وهى تلك المرتبطة بمشاكل الأقليات فى الوطن العربى حيث أن أنظمة الحكم الرسمية لم تتوصل بعد إلى حلها مما يزيد من حدة الصراع بين هذه الأقليات وأنظمة الحكم وهو مايحدث أيضا بالنسبة لقوى المعارضة المطالبة لحقوقها ، ويؤدى ذلك إلى وقوف أنظمة الحكم فى وجه هذه القوى المطالبة لحقوقها ، ويعنى ذلك زيادة الانفاق فى مجال قمع الجماهير . وبالتالى تنقص موارد التنمية ، فتتأثر حقوق المواطن الاقتصادية والاجتماعية .

٨ ــ النقطة الأخيرة والهامة فى هذا الشأن هى ضرورة أن تتم عملية التنمية العربية فى اطار عالمى ملائم . وهو مايعنى فى اطار علاقات اقتصادية دولية جديدة تقوم على المساواة وتحقق وضعا متكافئا لتلك الدول على أساس أن الوضع العالمى الحالى يقف حجر عثرة فى وجه التنمية .. فدول الغرب المتقدمة هى التى تحمى النظام القائم عن طريق اليات مختلفة تزيد من تفاقم الديون العربية لهذه الدول حيث أنه ومن خلال هذا النظام تحدث مفارقة غريبة .. ففى حين أن غالبية الدول العربية مدينة للغرب ، نجد أن الجزء الأكبر من هذه الديون مصدره عربى جاء من خلال الغير ، كما أن العالم العربى فى شقه النفطى دائن للعالم الخارجى بما يقارب الـ ٤٠٠ بليون دولار ..

وبعد فهذه بعض الأفكار الأولية حول حقوق الانسان والتنمية فى الوطن العربى من خلال قراءة الواقع الدولى والاقليمى .. وهى أفكار تفتح الطريق أمام نقاش جاد ومثمر ، يجعل من التنمية العربية تنمية مستقلة وليست آلية من آليات تكريس التبعية ، وتعنى بالانسان العربى باعتباره محورها الأساسى واداتها الفاعلة .. وتضمن احترام حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عندما تتم عملية التنمية فى اطار الاحترام الكامل لحقوق هذا الانسان المدنية والسياسية .



الهوامش والمراجع

١ ــ **ابراهيم سعد الدين** : دور الدولة فى النشاط الاقتصادى فى الوطن العربى .

٢ ــ **رمزى زكى** : حوار حول الديون والاستقلال .

٣ ــ **رمزى زكى** : فكر الأزمة .

تعقيب (٣)

د . أحمد بوزقية
استاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة قار يونس ـــ بنغازى

اسمحوا لى أن أطرح عليكم بعض التساؤلات بعد قراءتى لهاتين الورقتين . بالنسبة لورقة الاستاذ السيد ياسين فان بعض هذه التساؤلات قد يكون ذا طابع استفزازى بقصد اثارة الحوار وليس بقصد معارضة ماقاله المتحدث .

التساؤل الأول الذى أثارته الورقة هو حول من هو المثقف العربى ؟ هل هناك نمط واحد من المثقفين أم أن هناك عدة أنماط ؟ قومى يسارى ليبرالى اسلامى .. الخ لأن هذه نقطة مهمة جدا . لأن المثقف فى النهاية يوجه خطابه إلى الجماهير ، وكل قطاع من الجماهير يتأثر باتجاه هذا المثقف ، وقد يؤدى ذلك فى النهاية إلى تشتت الجماهير حول رؤيتها للوحدة ، لأن كل اتجاه له منظور ورؤية معينة للوحدة العربية وكيفية تحققها ومالى ذلك . وقد يكون ذلك أحد العوائق التى حالت فى الفترة الماضية دون تحقيق الوحدة العربية ولم تتخذ خطوة واحدة حول الغاء التأشيرة نحو هذه الدولة العربية المستقبلية . هذه نقطة ،

أما النقطة الثانية التى أثارتها فى ذهنى ورقة أ . السيد يسين فهى تتعلق بما أسماه بالخطاب المثالى والقفز فوق الواقع وتجاهل الخصوصيات الثقافية والاجتماعية فى الوطن العربى . وهذا الكلام قد لا اتفق معه . ويعرف الاستاذ السيد يسين أن هناك خصوصيات فى أوروبا بل وداخل كل دولة من دول المنطقة . ففى فرنسا على سبيل المثال هناك خصوصيات

لكورسيكية وهناك خصوصيات للمناطق المنحازة لأسبانيا وهناك خصوصيات للألزاس واللورين وهناك خصوصيات كثيرة ومتعددة . وفى ايطاليا هناك خصوصيات للمناطق الجنوبية تختلف عن المناطق الشمالية . إذا ليست هذه خلافات جوهرية بالقدر الذى يمكن أن يعوق تحقيق الوحدة العربية . صحيح خصوصيات ولكن ليست بالدرجة التى تجعلنا نشرع فى مشروع تحقيق الوحدة العربية .

النقطة الثالثة : التى اثارتها الورقة هى الفصل بين المثقف والتكنوقراطى . نحن نعلم أن الدولة الحديثة تقع فى سيطرة التكنوقراط وقد لا تتوفر وللأسف الشديد للتكنوقراط الثقافة القومية العربية والوعى والادراك بقضية الوحدة العربية . ويكون ذلك بالتالى سببا فى إعاقة السير نحو الوحدة . وحتى لو توفرت فى بعض الاحيان ارادة الخطوة نحو الوحدة العربية فيوكل الأمر إلى لجان لدراسة هذه الخطوات وهى لجان من المتخصصين التكنوقراط الذين لا يؤمنون بقضية الوحدة العربية والذين يخلقون مئات العوائق أمام تحقيق الوحدة العربية . فلو كان لدى التكنوقراط الثقافة المطلوبة والايمان الكامل بقضية الوحدة العربية لربما يسهل ذلك الاتجاه نحو تحقيق الوحدة العربية .

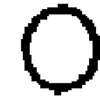
أما بالنسبة لورقة د . حسنى أمين فالتساؤل الرئيسى الذى أثارته هو الحق فى التنمية باعتباره من حقوق الانسان . وأورد فى الورقة أن هذا الحق أقرته المواثيق الدولية والتى أشار اليها بالدرجة الأولى هى اعلانات الجمعية العامة للأمم المتحدة . وقد فهمت من الورقة أن الحق فى التنمية أصبح له مشروعية دولية . ولكن من يضمن تحقيق هذا الحق فى التنمية اذا كان التنظيم الدولى ليس تنظيماً ديمقراطياً .

المؤسسات الفاعلة فى الأمم المتحدة هى مجلس الأمن الذى له حق اتخاذ القرارات واتخاذ الاليات لتنفيذ هذه القرارات . وهذا المجلس تنظيم غير

ديمقراطى تتحكم فيه خمس دول . ليس معقولا أن خمس دول هى التى تقرر الشرعية وتقرر متى يطبق القانون الدولى وتختار على من يطبق من المائة والخمسين دولة الأعضاء فى الأمم المتحدة التى تعتمد على عدد الأسهم التى تمتلكها كل دولة ولا تعكس رغبة وتطلعات شعوب دول العالم الثالث . بينما المؤسسة الديمقراطية الوحيدة — وهى الجمعية العامة — كما يعلم الدكتور فانها تصدر توصيات وقرارات غير ملزمة وهذا جدل معروف فى عرف القانون الدولى . أيضاً المشروعية الدولية التى ثار النقاش حولها كثيراً ، ماهو معيار هذه المشروعية الدولية ؟ فلا يتعارض الحق فى التنمية الذى أقرته المشروعية الدولية مع سلطات مجلس الأمن فى فرض عقوبات اقتصادية شاملة مثلما حدث مع العراق إبان أزمة الخليج . إن هذه العقوبات الاقتصادية الشاملة تؤدى إلى حرمان نسبة كبيرة من المواطنين بل وأغلبية المواطنين من التمتع بالحق . وحتى حرمان الدولة نفسها من الحق فى بيع منتجاتها لكى تحقق التنمية . هذه مشكلة يجب أن تناقش من حيث هل نستطيع القول أن مجلس الأمن عند استخدامه لسلطاته يجب أن يكون خاضعا لشرعية أعلى حيث تمنعه من التعسف فى استعمال السلطة . شىء يشبه بما هو معروف فى القوانين الداخلية . إن مجلس الأمن يستخدم السلطات ولكن يجب ألا يتعسف فى استخدام هذه السلطات . وقضية المبادىء العامة أن هناك مبادىء عامة فى القانون الدولى لا تستطيع المعاهدات أن تخترقها ألا يمكن القول أن تطور فكرة تقييد سلطات مجلس الأمن التى يمكن أن تكون مخالفة لمبادىء اسمى من المبادىء الشرعية المنصوص عليها فى الاطار التنظيمى للأمم المتحدة لسلطات مجلس الأمن .

النقطة الأخيرة : التى اثارتها فى ذهنى كل من الورقتين . هى فيما يتعلق بالتربية السياسية بمفهوم حقوق الانسان ومفهوم الديمقراطية حيث

يجب أن ينتقل من مستوى الشعار إلى مستوى العقيدة . إذا كانت فيه انتهاكات أو اختراقات لحقوق الانسان فى كثير من الدول العربية أو الاقطار العربية أو دول العالم الثالث عموماً ، فيجب ألا نبدى هذه ولو بالدرجة الأولى ودائما على السلطة السياسية لعدم الاحترام للديمقراطية وحقوق الانسان . هذا سلوك يكتسب . اذا كان الانسان منذ البداية لم يتعود على هذا السلوك فى احترام الرأى الآخر فبالتدريج عندما يصل إلى مركز القرار أو مركز السلطة فيكون بطبيعته غير ديمقراطى وغير محترم



المناقشات

تميزت المناقشات التى اعقبت الندوة باثراء محاورها من خلال طرح وجهات النظر المختلفة فى موضوعها .. وعلى الرغم من هذا الخلاف إلا أنه كان هناك اتفاق عام حول بعض النقاط الرئيسية وخاصة تلك المتعلقة بالهزيمة العربية فى أعقاب أزمة الخليج وضرورة ترسيخ الديمقراطية واحترام حقوق الانسان واعادة صياغة العلاقات العربية بما يخدم شعوب هذه الأمة ويحقق التنمية المستقلة .

وقد شارك فى المناقشات لفيف كبير من الحضور ومن بلدان عربية مختلفة نستطيع أن نذكر منهم :

د . عطا محمد صالح ، أ . عبدالحميد الرعيض ، أ . أشاش ، أ . محمد عبدالهادى ، أ . راوية النصراوى ، د . صالح سنوسى ، أ . جمال الصورانى ، أ . الساسى محمد وغيرهم ، بالاضافة إلى تعقيبات مقدمى الأوراق الرئيسية .

أما عن المناقشات فقد ألمت بمحاور الندوة وإن كان محورها الثقافى قد أخذ وقتاً أكبر واهتماما أكثر وذلك لأن الورقة التى قدمت فى هذا المجال أثارت عديداً من الأسئلة نظراً لغزارتها ، ولكون هذا الموضوع

مهملا ولو بشكل سببى من قبل المراكز البحثية المختلفة .

ولن نتمكن لأسباب فنية بحتة من نشر كامل المناقشات ، ولكننا سنتعرض لأهم النقاط عسى أن تضيف شيئا لما قدم فى الأوراق الرئيسية :

أولاً : محور الأمن :

● ان الحديث عن قضية تبادل المصالح يجب أن يكون حديثاً عقلانياً . فالمصالح القومية العليا يجب ألا تخضع لمنطق المصالح الضيقة عند الحديث عن فكرة تبادل المصالح ، وخير مثال على هذه القضايا القومية ، قضية الشعب الفلسطينى وحقه فى اقامة دولته المستقلة .

● ان الحديث من جانب بعض الدول العربية عن حق اسرائيل فى الانتقام (إبان أزمة الخليج) هو حديث بالغ الخطورة وهدم لمبدأ أساسى من مبادىء الأمن القومى العربى .

● فقدان العرب القدرة على التعامل مع الأمم المتحدة يعكس عجزهم عن تبنى لغة العصر ، ولكى لا نصبح ضحايا للنظام الدولى الجديد علينا أن نسهم فى صياغة هذا النظام .

● على العرب أن يقبلوا بمبدأ التفاعل المتبادل وبشكل متكافىء يحافظ على استقلالهم ، كما عليهم البحث عن طرق دعم جديدة خارج منطقة التوازن الدولى وخاصة بعد أن فقدوا الدعم السوفيتى .

● يجب أن يكون هناك توافق بين مفهوم الأمن القومى ومفهوم

الأمن الوطني ، ويقصد بهذا الأخير أمن كل دولة على حدة .

● الأمن العربي قبل الأزمة كان موجودا من حيث الشكل (التنظيمات المختلفة) ولكنه لم يقم على أسس مدروسة وكان بين الحكومات . وإن كانت هناك وجهة نظر أخرى ترى أن الأمن العربي غير موجود لا قبل الأزمة أو بعدها ، فأين كان هذا الأمن عندما ضُربت الجماهيرية أو ضُربت المنظمة فى تونس ؟

● لا يجب أن يُعاقب الشعب الفلسطيني على موقف اتخذه فرد ما فى المنظمة .

● القوات الأجنبية لم تأت لتحرير الكويت ، والموقف من تأييد العراق لم يكن في ضمه للكويت ولكن ضد تدمير قوته العربية من جراء التدخل الأجنبى .

● من الممكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات : دول تمتلك القرار السياسى إلى حد ما ، ولا ترتبط بمركز القرار المتمثل فى الامبريالية الأمريكية ، دول ترتبط بمركز القرار بشكل غير مباشر ، ودول ترتبط بمركز القرار بشكل مباشر .

● لقد وضعت حرب الخليج كل شيء فى المنطقة العربية فى اختبار حقيقى ، حيث كانت القومية العربية والاتجاه الاسلامى والتكامل العربى والتضامن ، وكذلك الكثير من المؤسسات العربية ، كانت جميعها فى محل اختبار .

● يجب التفريق فى المواقف بين مرحلة ماقبل ١٥ يناير ١٩٩١

ومابعد ١٥ يناير ، ومن لا يفعل ذلك يقع فى خطأ استراتيجى . فقبل ١٥ يناير كان الجميع مع الشرعية الدولية ولكن بعد ذلك التاريخ كان على العربى الحقيقى أن يكون مع العراق ضد المؤامرات التى تحاك ضده .

● لقد جعلت أزمة الخليج من تحقيق الوحدة العربية أكثر صعوبة من ذى قبل .. وذلك يعود لأسباب ثلاثة :

الأول : الاختلال فى التوازن لصالح اسرائيل من خلال ماخُصم من قوة العرب ، وأضيف إلى قوة اسرائيل .

الثانى : عودة الوجود الاستعمارى السافر إلى المنطقة العربية ، حيث أن الأمور عادت إلى ماكانت إليه قبل نصف قرن من الزمان وضاعت مع الرياح نضالات الجيل السابق من أجل الاستقلال والوحدة .

الثالث : الانقسامات العربية .

ثانيا : محور الديمقراطية :

● لا يمكن الحديث عن وحدة عربية فى ظل نظم حكم غير ديمقراطية .

● من جوانب القصور فى الندوة اهمالها للديمقراطية الاجتماعية ، حيث اقتصر الحديث على الديمقراطية السياسية والتى غالبا ماتُمارس لصالح النخبة من خلال الحق فى التصويت وحق التعبير .

● المعركة الراهنة فى الوطن العربى هى بين النظم المستبدة

السلطوية ومايسمى بالمجتمع المدنى . فجميع الدول العربية المستبدة بغض النظر عن الشعارات التى ترفعها طغت على المجتمع المدنى بدعاوى الثورة أو الوحدة أو الاشتراكية .

● علينا أن نحقق الحد الأدنى من الحريات البرجوازية لكونها حريات أساسية ليس مصدرها الغرب .

● محك أى نظام وشرعيته ليس دستوره المعلن أو أيدولوجيته المعلنة ولكن فى الممارسة الفعلية التى تكفل الحق للمواطن فى أن يعبر عن نفسه وعن مصالحه بحرية .

● الديمقراطية فى الوطن العربى هى ديمقراطية للاستهلاك الخارجى ، ديمقراطية اعلان لتمويه الرأى العام الدولى ، على الرغم من أن الواقع العربى عكس ذلك .

● اخطر مايهددنا كعرب فى الوقت الراهن هو حالة الانهزام التى يعيشها المواطن كنتيجة للمظالم التى تقع على كاهله من جراء قهر السلطة بكل ماتملك من وسائل .

● على المثقفين دور هام فى تعميق وعى الجماهير بقضية الديمقراطية وحقوق الانسان .

● يقتصر موقف الاتجاه الاسلامى فى الدفاع عن المنتمين إلى هذا الاتجاه دون غيرهم ، كما أن هناك غموضاً فى بعض افكارهم المطروحة .

● المفهوم الغربى لحقوق الانسان فى غير صالح العرب ، وقد تكشف ذلك أثناء أزمة الخليج .

ثالثا : المحور الاقتصادى :

● ان أموال العرب تُبدد ولا تؤدى دورها فى التنمية العربية .

● لا يقتصر الأمر على وجود الكفيل فى بعض الدول العربية بكل مساوئه ، بل ان بعض البلدان يصنف المواطنين إلى طوائف .

● من المفارقات أن الدول التى تعتبر العمل العربى خرافة هى نفسها التى تعيش على قوة العمل العربى فى جميع المجالات حتى العسكرية .

● من غير المعقول أن نساوى بين دولة عربية ذات عدد سكان قليل بأخرى ذات عدد سكان كبير .

رابعا : المحور الثقافى :

● من ايجابيات حرب الخليج أنها أعطت مجالا لأن تكون هناك افكار متعددة ومختلفة .

● كان من بين الأسباب التى أدت إلى تعاطف الجماهير وخاصة فى المغرب العربى مع العراق ، هو أن العراق قد صرف بعضا من أمواله على التسلح بعكس السعودية والكويت ، وكذلك وصول السلاح العربى لأول مرة إلى تل أبيب .

● وجود أنماط وأنواع مختلفة من المثقفين هو أمر طبيعى فى اطار المجتمع الديمقراطى .

● من الايجابيات الملفتة للنظر ، أن هناك اجماعاً بين المثقفين العرب تجاه الوحدة العربية ، ولكن الخلاف بين المثقف الاسلامى والمثقف العروبى هو أن الأول يرى أن هوية الأمة العربية هى الاسلام ، أما الثانى فيرى هذه الهوية فى العروبة ، بل إن هناك خلافاً، حول رؤية كل منهما

للعروبة والاسلام .

● الخطاب القومى المثالى قفز فوق الفروق الموجودة داخل المجتمعات العربية ولم يضع نظرية متكاملة حول الطوائف والاقليات ، وهذا هو سر المشاكل التى يعانى منها بعض البلدان كالعراق والسودان ، ولكن على الرغم من ذلك فانه من ايجابيات الاونة الأخيرة أن الخطاب القومى بدأ يهتم بدراسة السياسات الثقافية وكيفية مواجهة الطوائف والأقليات فى البلاد العربية وهذا مدخل علمى لاقامة الوحدة على أساس سليم

● الاعاقة لا تأتى من التكنوقراط ، ولكن المشكلة تكمن فى تحديد السبل العملية لتحقيق الوحدة العربية وهو مايقتضى دراسة موضوع ثقافة التكامل بين البلاد العربية ، والذى وان نجح سوف تتبنى كل من النخبة السياسية والتكنوقراط فكرة الوحدة العربية .

● ان موضوع الثقافة السياسية الذى طرح هو موضوع هام . ولكننا فى موقف متناقض ، حيث السلطة أو الدولة المستبدة العربية هى التى تسيطر على أجهزة الاعلام والتربية وبالتالى فاننا لا نستطيع فعل شىء فى مناهج تقع تحت السيطرة الكاملة لهذه السلطة . السلوك الفعلى للسلطة يتناقض مع قيم الديمقراطية ، فكيف نستطيع أن ننشىء مواطنا ديمقراطيا وهو يرى هذا التناقض والقمع كل يوم ؟ .. انه تناقض جوهرى لابد من الاعتراف به .

● ليس هناك من شك فى وجود فرق بين الثقافة الشعبية وثقافة النخبة ، ولكن فى مقابل الرأى الذى ارتأى انه يجب أن تكون هناك قطيعة بين الثقافتين ، برز رأى رافض لهذه المقولة مدعما وجهة نظره بالتطابق بينهما أثناء فترات التحرر الوطنى مثلا حول موضوع الاستقلال

الوطنى والديمقراطية .

● فكرة الأنا والاخر نشأت مع حدوث الصدام بين العالم العربى والغرب وربما من الناحية التاريخية عندما قاد نابليون الحملة الفرنسية على مصر . حيث نشأ تناقض بين رؤية الأنا لنفسه ورؤيته للآخر ، وظهرت ثلاث اتجاهات رئيسية فى هذا المجال :

١ ــ اتجاه المثقفين الذين نطلق عليهم فئة المتغربين وهم من يرون تقليد الآخر عن طريق تطبيق النموذج الغربى كما هو بالكامل .

٢ ــ اتجاه ثان رأى فى الاسلام حلا .

٣ ــ اما الاتجاه الثالث فهو اتجاه وسطى توفيقى .

● لقد حدث انشطار فى الثقافة العربية أثناء أزمة الخليج نظراً لانضمام بعض الدول العربية إلى الآخر ، الذى أدى بدوره إلى انشطار فى الوعى . ومن هنا فان اتجاهات الجماهير المغربية كانت اتجاهات صحيحة بالحدس ، وخاصة فى غيبة المعلومات حيث كان هناك احساس بأن المعركة هى معركة تقودها الامبريالية ضد العراق . وهنا تثور قضية هامة حول مسئولية القيادة العراقية فى الأزمة ؟ .. لقد قال البعض اننا يجب أن نفرق بين التناقض الثانوى والتناقض الرئيسى ، فنتجاهل الأول ونركز على الثانى . إن وجهة النظر هذه لها مايخالفها وذلك إذا ركزنا على التناقض الثانوى من وجهة نظر محددة ، فنحن جميعاً نعرف أن العراق تعرض لحملة اعلامية امريكية شرسة قبل الغزو بسنة على الأقل ، ونعرف أن العراق مستهدف لصالح اسرائيل ، ولكننا نسأل ماهو سلوك القيادة العراقية لتجنب الوقوع فى هذا الفخ ؟ .. إنه سؤال يرتبط بقدرة القيادة العربية على المناورة على المسرح الدولى ، واعداد الأمة لدخول

معركة . فهل من الممكن دخول معركة دون اعداد سابق أو دون استشارة أحد ؟ انها مسألة بالغة الأهمية . لقد حدث نفس الشيء فى عام ١٩٦٧ ، حيث كانت مصر مستهدفة ودخل عبدالناصر الحرب دون أن يعد لها جيدا ، وكانت الهزيمة التى مازلنا نعانى منها حتى الآن على الرغم من الفروق الجوهرية بين مصر والعراق وعبدالناصر وصدام ، حيث كان الهجوم على مصر مبعثه اسرائيل ، أما العراق فهو الذى بدأ بالهجوم ، وهو ماأثار بلبلة بين المثقفين وبين الصفوف العربية .

● الوحدة لا تتحقق بالقمع أو الغزو العسكرى ولكنها تتحقق بالطرق الديمقراطية ، ومن يريد أن يقود هذه الأمة عليه أن يقدم سجلاته فى مجال الديمقراطية داخل مجتمعه ، فالحاكم الذى يقمع شعبه لا يستطيع أن يدعى أنه يقود الأمة إلى الوحدة ، انه كلام غير منطقى ومرفوض ويعد خللا فى التفكير والثقافة ، كما أن القول بانتصار العراق بعد الحرب هو نوع من الخلل فى التفكير وفيه خداع للجماهير وتزييف للوعى العربى .

● إذا أردنا دخول معركة مع الامبريالية ، فينبغى الاعداد لها جيدا وحقيقيا ولا يجب أن ينفرد باصدار القرار فيها حاكم معين اياً كان هذا الحاكم .

● يواجه المثقفون العرب مايمكن أن نسميه باستبداد الدول العربية بكل صورها ، ومن هنا تأتى مهمة هؤلاء المثقفين فى احياء المجتمع المدنى بكل مؤسساته وترسيخ اواصر الديمقراطية ، من حق المثقفين أن يكون لهم دور فى ادارة شئون بلادهم فى ظل سيادة القانون واحترام حقوق الانسان .

لحقوق الانسان . فعلى سبيل المثال وجميعكم محامون وتعرفون أنه فى مراكز الشرطة أو مراكز التحقيق فى جميع الدول العربية تحدث يوميا عملية ضرب للمتهمين للحصول على اعترافات . ومع ذلك لا تثير هذه الانتهاكات لحقوق الانسان نفس ماتثيره انتهاكات ضد اشخاص متهمين فى جرائم سياسية . إن قضية حقوق الانسان يجب ألا تتجزأ أو يكون الكيل منها بمعيارين . وأنا لا اعتقد أن هناك توجيها من السلطة السياسية بالحصول على اعتراف بالقوة فى جرائم القانون العام . لماذا إذن هذه الانتهاكات ؟ لأن قضية حقوق الانسان لم تصل إلى مستوى العقيدة عند الناس العاديين . فاذا وصلنا إلى هذا المستوى لن تجرؤ سلطة صالحة على انتهاك حقوق الانسان . فأى سلطة حاكمة فى النهاية لا تقوم بنفسها بتعذيب المتهمين ووضعهم فى السجون . انها تجد من ينفذ لها ذلك ، لأن احترام هذه الحقوق لم يصل بعد إلى مستوى العقيدة . وهذه نقطة اعتقد أنها بتصورى مهمة جداً لضمان فاعلية احترام حقوق الانسان ، حيث لا يكفى مجرد النصوص . هناك مواثيق كثيرة ولكن كيف نضمن فاعليتها عن طريق تنمية السلوك الديمقراطى للوصول إلى آخر الأمر للايمان بهذه العقيدة . نفس الأمر بالنسبة للديمقراطية . هناك مؤسسات ديمقراطية وعندما يحدث خلاف يتم تصفيتها بالقوة وحادثة اطلاق الرصاص نحو احدى النقابات العربية معروفة فلماذا نصل إلى هذا الحد . هذه قضية يجب أن تثار لان سلوكنا مازال يتجاهل الديمقراطية باعتبارها شيئا أساسيا يجب أن نتعامل به سواء فى مستوى الشارع أو فى المنزل أو مع الأسرة وفى مستوى الحياة اليومية . ولذلك عندما نصل إلى هذه الحالة فان التربية السياسية التى ركزنا عليها واشار اليها الدكتور/ زاهى مهمة جدا ويجب أن تكون قضية أساسية فى برامج المثقفين العرب .

المحتــويات

الموضوع	الصفحة

□ المحور الثالث

هذا الكتاب

الكتاب الذى بين يدى القارىء هو محصلة الندوة العلمية التى عقدها مركز الدراسات باتحاد المحامين العرب حول « العمل العربى المشترك بعد أزمة الخليج » .

ويحوى الكتاب بين دفتيه اوراق الندوة الرئيسية التى عالجت مستقبل الديمقراطية وحقوق الانسان والأمن والهوية السياسية فى العالم العربى بعد أزمة الخليج .. وكذا مستقبل العمل العربى المشترك فى بعده الاقتصادى وبُعد التنمية العربية فى اطار حقوق الانسان .. كما شغل البعد الثقافى لمستقبل الوحدة العربية حيزا هاما فى عمل الندوة من خلال تحليل أزمة الخليج تحليلا ثقافيا .

ومركز بحوث اتحاد المحامين العرب اذ ينشر هذه الاوراق العلمية والتعقيبات الهامة عليها بأمل ان يسهم بذلك فى معالجة آثار الم العربية الراهنة وتعزيز العمل المشترك .

اتحاد المحامين العرب

۱۳ ش اتحاد المحامين العرب ــ جاردن سيتى ــ القاهــرة ج .م .ع
ت : ٣٥٥٢٤٨٦ ــ ٣٥٦٣٩٣١ ــ الرمز البريدى : ١١٤٥١
Fax 3547719 - TELEX 22266 ALU - UN